الاقدام ورجا على الشيطان الرجيم واذاية للشيطان حيث قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قال بسم الله الرحمن الرحيم يذوب الشيطان كما
يذوب الرصاص في النار ورغما للكفرين المضلين عن سبيل الهداية و
الرشاد حيث ابتدء وا باسماء الهتهم الباطلة اولحصول كثرة الشافعين
الحاصلين من حروف التسعة عشر فان الله تعالى يخلق بفضله بمقابلة
كل حرف ملكا يسبح الى يوم الساعة للقاري بل بعد الساعة ايضا و
للتيمن والتبرك ولمتابعة الحديث القدسي حيث قال الله تعالى
الى القلم بعد خلقته اكتب مقدراتي فاول ما كتب القلم بسم الله
الرحمن الرحيم وغيرها من الفضائل التي جاءت في شانه حيث
ذكرها بعض الفضلاء ونظم هست كليد در جنت نعيم
بسم الله الرحمن الرحيم گشت ارقم روز ازل اى فهيم بسم الله
الرحمن الرحيم هست پناهت ز عذاب اليم بسم الله الرحمن الرحيم
دُرّ يتيم است ز بحر عظيم بسم الله الرحمن الرحيم جوئی بهشت
است روان زير ميم بسم الله الرحمن الرحيم قائلش از نقص و
علل شد سليم بسم الله الرحمن الرحيم كان علوم است زهر
جشم ميم بسم الله الرحمن الرحيم حصن حصين است ز ديو
رجيم بسم الله الرحمن الرحيم وفي قوله عملا بالحديث نظر
من وجوه الاول ان التسمية ايضا امر ذي بال فينبغي ان يبتدء به
بتسمية اخرى اجيب عنه بان الحديث الواقع في شانه مؤول
يعني لنا كل امر ذي بال غير البسملة والا يلزم ابتداء الشيء بنفسه وذا
غير جائز او يلزم التسلسل وفيه لا يقال ان القطع في التسلسل جائز
ياتي بالامور ثم يقطع لانا نقول ان التسلسل على نوعين حقيقي
وهو ثابت بدليل ظاهر كما في حق البسملة وهو ذي بالية واعتباري
وهو ما ثبت باعتبار الفاعل فالقطع انما يجوز في التسلسل الاعتباري
لا في الحقيقي وههنا حقيقي تامل وانما جاز فيه القطع لان الفاعل لما
اعتبر ترتيب ذلك الامور جاز ان يعتبر قطعها ايضا كذا في بعض
الحواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هنالك الثاني

فإن قيل هنا الحقيقي لأن التسمية مشتملة على أسماء الله تعالى وهي حقيقية فالمشتمل
عليها أيضا حقيقي فالتسلسل في المشتمل المذكور أيضا حقيقي وجوابه أن تفسير
التسمية والتسمية جميعا من حد الكل ذكرها بالعنوان المعتبر وحقيته وزيادة بإرادة
المعنى الثاني أعني الأول والثاني أنه كثير من الأمور ذي البال لا يبدأ فيها بالتسمية
ولم يكن أبتر لأن الأبتر هو المحروم كما في قوله تعالى إن شانئك هو الأبتر أجيب
بأن المراد ههنا هو المعنى المجازي أي قليل البركة فتأمل والثالث أنه أي اسم من
أسماء الله تعالى يبدأ به على أمر ذي بال لأن المفهوم من الحديث الواقع في
شأن الابتداء باسم الله تعالى بأي اسم كان لا قوله بسم الله الرحمن الرحيم و
لأن المفهوم من الحديث هو الإخبار عن اسم الله تعالى لا بعين بسم الله الرحمن الرحيم
أجيب عنه بوجهين الأول بالمنع فيجيء بالاسم أن الحديث هكذا كل أمر
ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو أبتر بل كذا كل أمر ذي بال لم يبدأ ببسم الله الرحمن
الرحيم بزيادة الباء على الباء في تعيين بسم الله الخ وإن سلمنا أن الحديث باسم الله
فالمراد من الاسم ههنا هو هذه الكلمة لا غير على سبيل ارتكاب الإضمار الثاني
فتأمل قوله بسم الله جار ومجرور وكل جار ومجرور لا بد له من متعلق لأن رابط مدخوله بشيء فإذا
كان متعلقهما ظاهرا يسمى ظرفا لغوا لعدم احتياجه إلى المقدر وإن كان متعلقه
مقدرا يسمى ظرفا مستقرا لاحتياجه إلى ذلك المقدر والاستقرار هو الاحتياج
فإذا احتاج إلى المقدر فالأصل أن يقدر من أفعال العامة لشمولها جميع الأفعال
إلا إذا وجدت القرينة الصارفة فيها فيقدر لها متعلق بما يقتضي المقام
فتأمل فالتسمية ههنا ظرف مستقر ومتعلقه فعل من الأفعال الخاصة وهي
ابتداء عند البصريين فيكون الفعل متأخرا ووجه تقدير الفعل أن المتعلق
عامل في الجار والمجرور والفعل أصل في العمل من الاسم لوضعه على العمل
فإذا وجب التقدير فالأصل أولى ووجه تأخير أبتدئ باسم الله تعالى لأنه لو
تقدم المتعلق ويقال أبتدئ باسم الله تعالى إلى آخره فلا يلزم الابتداء باسم
الله تعالى بل على الفعل وهو لفظ أبتدئ فيخل بالغرض فإن قيل الابتداء باسم
الله تعالى في صورة التأخير أيضا لم يوجد لأن لفظ الاسم ليس اسم الله تعالى
بل هو لفظ الله أو الرحمن أو الرحيم وغيرها قلنا الأمر كذلك إلا أنه لو قال
بالله لم يبال الفرق بين اليمين والتيمن وههنا كلام طويل ذكر في رسالة الجار

رح على الفوائد الضيائية فاطلب هنالك انتهى فيكون التسمية جملة فعلية باعتبار
المتعلق عند البصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة اسمية لانها وقعت في محل الخبر
فيكون التقدير هكذا ابتدائي ثابت باسم الله تعالى فيكون متعلقه اسم مقدم
عليه ووجهه ان الجار مع المجرور وقعت في محل الخبر من المبتدء والاصل فيه
الافراد وان جاز الجملة وانما صار الافراد اصلا لعدم احتياجه الى الرابط
بخلاف الجملة فانه لابد فيها من العائد حتى يرتبطها بالمبتدء لان الجملة
مستقلة بنفسها لا يقتضي ارتباطها بما قبلها الا بالعائد نحو زيد قام ابوه
ووجه الاستقلال لانها مشتملة على المحكوم عليه والنسبة الحكمية وعلى الحكم
واما وجه التقديم فلان المتعلق عامل معنى اتفاقا في الجار والمجرور والعامل
مقدم على المعمول **فان قيل** فعلى هذا يلزم ايراد العاملين على معمول واحد
وهو غير جائز **قلنا** بان المتعلق عامل في الكل اعني الجار والمجرور ثم الجار
عامل في المجرور وحده فيكون معمول المتعلق كل ومعمول الجار جزء فلا يلزم
ايراد العاملين على معمول واحد انتهى ثم في قوله الرحمن الرحيم يجوز فيه ثلثة
اوجه رفعهما بالخبرية عن المبتداء المحذوف اي هو الرحمن الرحيم ونصبهما
بالمفعولية للفعل المقدر وهو اعني تقديره اعني الرحمن الرحيم وجرهما
على الصفة **واعلم** ان المشهور في مقام المدح الترقي من الادنى الى الاعلى
كما يقال فلان عالم فياض جواد نحرير وتركيب بسم الله الرحمن الرحيم خلاف
مقتضى العقل والقياس لان العقل والقياس يقتضي ان يكون الرحيم
اولا ثم الرحمن ثم الله حتى يحصل الترقي من الادنى الى الاعلى ولكن الله اعلم
باسرار هذا التركيب **قوله** الحمد لله ابتدء بحمد الله اقتداء بكتاب الله تعالى
وعملا بالحديث الواقع في شانه حيث قال كل امر ذي بال لم يبدء بحمد الله
فهو اقطع واجزم واجراء الطريق السلف وغيرها من الفضائل التي جاءت
في حق الحمد **فان قيل** الابتداء لا يكون الا بشئ واحد لا بامور متعددة
فكيف يصح العمل بالحديثين اجيب عنه بان الابتداء على نوعين حقيقي
واضافي الحقيقي هو الذي يكون مقدما على المقصود وغير المقصود والاضافي
الذي يكون مقدما على المقصود ومتاخرا عن غير المقصود فالمراد من الحديث
الواقع في شان التسمية هو الابتداء الحقيقي ومن الحديث الواقع في شان التحميد

لابتداء الاضافي واما المجعول على العكس لان الابتداء الحقيقي اصل بالنسبة
الى الاضافي والتسمية اصل بالنسبة الى التحميد لان التسمية مشتملة
على اسماء ثلاثة لله تعالى والتحميد على واحد واللائق للابتداء الحقيقي التسمية
دون التحميد تامل فان قيل هذا التوجيه جار في التحميد ايضا بان يقال
الحمد لله الرحمن الرحيم اجيب عنه بان الامر كذلك الا ان فيه تغير الاسلوب
ودعوى جار اي غير حسن ثم الحمد في اللغة هو الثناء باللسان سواء كان
متعلقا بالنعمة اولا وفي الاصطلاح هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما
سواء كان باللسان على قصد التعظيم اي تعظيم المحمود سواء كان باللسان
او بالجنان او بالاركان قوله الله في اللغة معبود بحق وفي الاصطلاح
هو اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع المحامد والصفات الكمال المنزه
عن النقصان والزوال فهذا المعنى لا يصدق الا على الله تعالى خاصة فيكون
معنى الحمد لله كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان صدر او لم
يصدر مختص لله تعالى والتحميد بهذا المعنى مختص به واما التحميد الذي
لا يكون بهذا الطريق فهو غير مختص ببعض دون بعض بل يصلح للامير
العادل والمرشد والاستاذ وغيرهم فان قيل الحمد كلام واحد فكيف
يستفاد منه هذه المعاني اي التعميمات الثلاثة والتخصيص الواحد الاول تعميم
الحمد بان يكون قليلا او كثيرا والثاني تعميم الزمان بان يكون من الازل الى
الابد والثالث تعميم الحامد اي من اي حامد سواء كان من الملائكة او
غيرهم والرابع تخصيص الحمد بالله تعالى اجيب عنه بان تعميم الحمد
يفهم من الالف واللام لان اللام فيه للجنس او الاستغراق وتعميم الزمان
من الجملة الاسمية لان الجملة الاسمية لا تدل على الزمان من الازمنة
الثلاثة بل تعم وتعميم الحامد من عدم ذكره بالخصوصية فعدم ذكر الحامد
يدل على العام لان ترك البيان مبني على الاطلاق واما التخصيص فيفهم من
اللام لان اللام في لله لام الجارة هو للتخصيص تامل فان قيل لم قال
الحمد لله ولم يقل لله الحمد مع ان تقديم الوصف على الذات اجيب
عنه بوجهين الاول اذا كان الوصف مختصا بتلك الذات فحينئذ يقدم
ذلك الصفة المختصة بتلك الذات والثاني انه اذا كان المقصود

بالبيان بيان الوصف وذكر الذات لاجل تعلق الوصف به لا القصد فحينئذ يجب
تقديم الوصف على الذات ايضا لان الوصف ان كان وصفا لكنه صار مقصودا
والذات وان كان ذاتا لكنه ليست بمقصود ومقدم على غيره تأمل وانما لم يقل
الشكر لله مع ان صيغة الشكر ههنا انسب واحرى لان التاليف نعمة من النعماء
والشكر واجب بمقابلة النعمة اجيب بوجهين الاول ان صيغة الحمد اذا كان
بمقابلة النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل كل شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير
كالتيمم في محل الوضوء له احكام الوضوء والثاني ان الشكر مختص بمقابلة النعمة وغير
والحمد عام فالله سبحانه اليق بالحمد سواء كان الحمد بالنعمة اولا وانما لم يقل المدح
لله لان الحمد مختص بذي العلم والمدح عام يتعلق بذي العلم وغيره كما يقال
مدحت اللؤلؤ على الصفاء فههنا وقعت بغير ذي علم ومدحت السلطان بالعدل
وهو لذي علم والله سبحانه عليم بصير انتهى وانما قال لله ولم يقل للرحمن و
الرحيم لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي فالاسم الذاتي اشرف من الاسماء الصفاتي
لانه بمنزلة المفرد واسم الصفات بمنزلة المركب لدلالته على الذات مع الوصف
بخلاف الاسم الذاتي فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرف بالتقدم من
المركب او لانه اسم جامع لجميع اسماء الله تعالى ذاتية كانت او صفاتية لدلالته
على الذات المستجمع لجميع المحامد والصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله
تعالى وبوحدانيته كذلك واجب بجميع صفات الله واسمائه حتى ان الرجل
اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا في عمدة الاسلام
فلو لم يكن اسما جامعا لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد
رسول الله مؤمنا ومسلما لانه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله تعالى والامر
بخلافه فعلم ان اسم الله جامع لها كذا في العقيدة رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ صفة الله
مضاف الى العلمين اضافة معنوية لان معنى الرب ههنا على الاستمرار وكلما
هو للاستمرار فهو من قبيل الاضافة المعنوية لان الرب وان كان بمعنى الربّ
اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكائن في ضمن الاستمرار كقوله تعالى خالق
الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده فلا يكون
مضافا الى معمولها ولانه بعد التخفيف بمنزلة اعلام الغالبة فصار كالاسم
لا الصفة والشرط في الاضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة الى معمولها

لذاتي الحمد وان ثم الرب في اللغة پرورنده را گويند ومالك را نيز گويند وفي الاصطلاح هو الموجود المنعم وقيل لا نعني وقيل هو الذي يبلغ كل موجود كماله ولم يعلم بلوغه اليه العالمين جمع العالم والعالم ما سوى الله وانما سمي ما سوى الله عالما لان لفظ العالم ماخوذ من العَلَم وهو العلامة وما سوى الله علامة على وجود الله تعالى فان قيل اذا كان لفظ العالم يدل على جميع ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه اجيب عنه الامر كذلك الا ان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم واجناسه فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باولى العلم وما سوى الله على نوعين ذي علم وغير ذي علم فجمع العالمين بالواو والنون ههنا ليس بصحيح ليس في محله اجيب عنه هذا باعتبار تغليب ذي علم على غيره لان ذي العلم اشرف من غيره او يكون هذا الجمع من الجموع الشاذة كسنين وارضين ونحوهما فتامل وقيل اسم لمخلوق الله تعالى عالم لان العالم هو الصغير والمخلوق يصغر من حالة الى حالة اخرى آنا فآنا تم قوله رب العالمين يجوز فيه ثلاثة اوجه الجر على انه صفة الله والموصوف مجرور ولا يقال انه لا يصلح الصفة به لان لفظ الله معرفة ولفظ الرب نكرة لانا نقول هذا اذا فرض اضافة الرب الى العالمين اضافة لفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد لشيء الا التخفيف واما اذا كان من قبيل الاضافة المعنوية فلا اشكال فيه وهو كذلك لا غير لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال كقوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض او في ضمن الاستمرار كقوله تعالى لا اله الا الله خالق الليل والنهار وجب الاضافة الى مفعوله اضافة معنوية فيصح كونه كذا في الفوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل فامل ويجوز بالرفع على الخبر به للمبتدا المحذوف وهو هو ويجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدر وهو اعني قوله وَالعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ اي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف والا فالعاقبة مساوية للخير والشر ولا تصح نشره للمتقين هذا جملة اعتراضية وقعت لبيان نكتة وهي اما اشارة الى ان المتقي عنده من بين الاعمال او اشارة الى ان النجاة من المهلك يوجد الدرجات

يس الا بالتقوى واما لرفع الوهم المستفاد من كلام سابق حيث قال الحمد
لله رب العلمين توهم ان الله لما كان رب العلمين كان خير العاقبة للعلمين
فصار دفعه بقوله والعاقبة للمتقين واما للتصريح بان خير درجات
الاخرة للخاشعين بدليل قوله عليه الصلوة والسلام لو كان للعلم شرف
بدون التقوى لكان الشيطان اعلى منزلة واما للتخصيص بعد التعميم
فى النبى عليه الصلوة والسلام اتقى الانبياء وازهد الصلحاء فذكر النبى
عليه الصلوة والسلام فى جميع المتقين ثم خصصه بالصلوة عليه من
سائر الانبياء لكمال المدح او للتنبيه الى صرف الهمة نحو التقوى قال يعقوب
چرخى فى تفسيره قرات كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مرات ولم اجد
فى اية من الايات وعد الجنة النعيم واجر الكريم وفضل التعظيم للحجاج و
الغزات والعلماء بلا عمل وغيرها الا فى حق اليقين ثم خير الدرجات العاليات
المتعلقات بالاعمال الصالحات للمتقين واما الدرجات العاليات المتعلقات
بفضل الله تعالى فهى تعم سائر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
المتقين جمع المتقى وفيه اقاويل والعمدة فى تفسيره ما جاء فى كتاب الله تعالى
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقنهم ينفقون وقيل
من اذا قال قال الله واذا سكت سكت الله وقيل الذى لا يرى نفسه
خيرا من احد وقيل هو الذى يتقى الشرك وكسب الكبائر كذا فى الرسالة
الصوفية انتهى ثم العاقبة مبتداء بحذف المضاف والجار مع المجرور خبره
**قوله** والصلوة والسلام على رسوله اى الرحمة افاضة الخير من الرب
المعبود نازلة على نبيه المحمود **واعلم** ان الصلوة مع التسليم ثابتة
على النبى صلى الله عليه وسلم بالنقل والعقل اما النقل فكقوله تعالى يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وبقوله عليه الصلوة والسلام خصصت
بكرامات منها اذا ذكرتم الله فاذكروني معه واما العقل فلان العبد لبعيد
من الله تعالى سبحانه غاية البعد فلابد هنالك من الواسطة حتى يصل
الينا الرحمة من ذلك الفياض لان اصابة الفيض العالى الى المستفيض
السفلى البعيد لا يكون غالبا الا بالواسطة **فان قيل** هذا مناقض
لما جاء فى الاية الكريمة نحو قوله تعالى نحن اقرب اليه من حبل الوريد

فى ما كان الرب اقرب الى العبد من الحبل فكيف يكون العبد بعيدا من الله
تعالى سبحانه واجيب عنه بان الله تعالى قريب السائل لاشك وريب
بالنظر الى قدرته والعبد بعيد منه بالنظر الى عدم الاعمال اللائقة بحال
العبودية لله تعالى فيكون قريبا من جهة وبعيدا من جهة اخرى فلا تنافي
بينهما لان فى التناقض يشترط ثمانية وحدات اتحاد المكان والزمان و
الموضوع والمحمول وغيره ما جاء فى بديع الميزان فاطلب هناك وان قيل
الصلوة معنيين لغوى واصطلاحى اما اللغوى فحقيقة فى الدعاء وفى الس
والاستغفار والرحمة مجاز عند السيد الشريف رح وحقيقة فى تحريك الصلوين
عند صاحب الكشاف رح وفى الاصطلاح هى الاركان المخصوصة والافعال
المخصوصة فاى من المعنيين مراد ههنا لا يصلح لانه ان اريد المعنى الاصطلاحى يكون
المعنى والصلوة والسلام عليه اى باتيان الاركان حضرت رسول صلعم
وهو غير جائز لان هذا عبادة عليه وان اريد المعنى اللغوى فح لا يخلو اما
ان يراد المجموع او يراد احدها فان اريد المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وان اريد احدها فلا بد للقرينة وههنا لم يوجد القرينة فتامل واجيب عنه
الامر كذلك الا انه اريد من الصلوة ههنا عموم المجاز وهو اى المعنى المجازى
الذى هو اعم من الحقيقة والمجازى اى يشتمل لهما وهو ايصال الخير و
ايصال النفع الى الشئ كذا فى بعض الشروح وان قيل اذا كان الصلوة
حقيقة فى الدعاء فباى المناسبة يستعمل فى الاركان المخصوصة واجيب
عنه بانه يقال الصلوة صلوة لتشبيه الداعى بالمصلى فى التخشع فيكون
مجازا مستعارا واذا كان الصلوة حقيقة فى تحريك الصلوين باستعمال
فى الصلوة لوجود التحريك فيه ثم فى الدعاء لتشبيه الداعى بالمصلى
فى تخشعهما فيكون فى الصلوة مجازا مرسلا وفى الدعاء استعارة
فان قيل ان الدعاء اذا استعمل مع كلمة على فيكون بمعنى الشر والصلوة بمعنى
الدعاء لانه المتبادر فلا يصلح الشر على النبى عليه السلام اجيب عنه
هذا اذا كان على صلة للفظ الدعاء صريحا كما يقال دعا عليه وههنا
ليس كذلك لانه صلة للفظ الصلوة صريحا لا للدعاء ثم الصلوة
مبتداء والسلام عطف عليه والجار والمجرور خبره والرسول فعول

بمعنى المفعول اى فرستاده شده لغة وفى الاصطلاح هو انسان بعثه الله
الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكام الشريعة معه كتاب متجدد املا انما
قال هو انسان ولم يقل هو مذكر بعثه الله تعالى ليتناول بعض افراد
النساء ايضا كما فى بعض الاحاديث جاءت على فاطمة الزهرى رض وكذا
فى حق عائشة رضى الله عنها وكذا فى حق مريم ايضا لكنها غريبة كذا
ذكر المولوى قدس سره العزيز قوله محمد اما بدل عن الرسول او
عطف بيان له هذا اذا كان مجرورا واما اذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدأ
محذوف اى هو محمد ثم هو فى اللغة ستوده شده وفى الاصطلاح هو
علم الرسول الله ابن عبد الله المطلب ابن الهاشم ابن المناف القريشى
الابطحى للصمد قامت شريعته الى القيامة قوله وعلى اله واصحابه
اجمعين اى افاضة الخير من رب المعبود نازلة على اله واصحابه
ثم الصلوة على اله ايضا ثابتة بالنقل والعقل اما النقل فلقوله عليه
السلام من ذكرنى ولم يذكر الى فقد جفانى واما العقل فلان كون
رسول الله فى غاية الكمال بالنسبة الينا فلابد من واسطة واله و
اصحابه الذين فاضوا منه بحظ جسيم اقرب اليه منا ثم الال على نوع
نسبى وحسبى فالمراد ههنا نسبى بجعل الواسطة بيننا وبين النبى
عليه السلام قيل اصل الال اول على وزن فعل قلبت الواو الفا
ثم سمى به القرباء لرجعهم اليه والال هو الرجوع وقيل اصله اهل
تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة ثم الهمزة الفا ثم استعمال الال
فى الاشراف ومن له حظ فى الدنيا فقط كفرعون واستعمال الاهل
يعم فى الاشراف وغيره قوله واصحابه جمع صحب او صحب كاصحاب
بناء على ان الفاعل لا يجمع على افعال وهو الذى شرف بصحبة
النبى عليه السلام مع الايمان ولو كان ساعة فبين الال والاصحاب
عموم وخصوص من وجه فاطلب فى كتب الفقه قوله اما بعد
كلمة اما للشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف فيما لا يكون
قبله اجمالا لا خارجا ولا ذهنا كاما الواقعة فى اوائل الكتب وثانيهما
لتفصيل ما اجمل المتكلم ذكره فى الخارج او فى الذهن وههنا الاستيناف

بعد مرسيق الاجمال تامّل وكلمة بعد من الظروف الزمانية المقطوعة
عن الاضافة مبني على الضم بخبر النقصان الذي هو حذف المضاف
اليه عوض عنه الضم اذا التقدير هكذا اما بعد البسملة والحمدلة
والصلوة فحذف البسملة والحمدلة والصلوة وعوض الضم عنه
لكون حذفه عنه تامّل ثم في كلمة اما مذاهب فعند الخليل اصلها
مهما ابدلت الهاء همزة لقرب مخرجهما فصار مأما ثم قدم الهمزة على الميم
لاقتضائها الصدارة وحركت فصار اماما ثم ادغم الميم في الميم فصار اما
ويرد على هذا المذهب ان مهما اسم الشرط وكلمة اما حرف الشرط فخروج
الشيء عن ذاته بالادغام غير معهود ولما معهود فلما صار الظرف حتى وعند السيبويه
كلمة برأسها لا تركيب والاصل في الحرف عدم التصرف وهذا المذهب هو الارجح
وعند البعض اصله ان يكن بعده ما كما زاد بعد سائر ادوات الشرط
فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى الميم في المخرج فصار اما
ثم ابدلت كسرة الهمزة فتحة لئلا يلتبس بكلمة اما للترديد فصار
وقيل اصلها مهما فكرهوا توالي الميمين ابدلت الالف همزة ثم قدمت ثم
ادغمت فصار اما وقيل غير ذلك انتهى والمعنى اما يكن من شيء بعد البسملة
والحمدله والصلوة فهذا المختصر فحذف فعل الشرط لدلالة حرف
الشرط عليه فصار اما بعد البسملة ثم حذف المضاف اليه للاختصار
والانكار وعوض عنها الضم فصار اما بعد فهذا المختصر والعامل
في كلمة بعد هو فعل الشرط المحذوف قوله فهذا المختصر اي ما
تقرر في الذهن او فيما بين الخطبتين باعتبار الالحاقية اي فهذا
كتاب مختصر بناء على ان المختصر صفة لابد لها من الموصوف ولا
يرد ان استعمال هذا انما ليس في محله اذ الشرط في استعماله ان يكون في المحسوس
والكتاب ههنا ليس بمحسوس لانه يجاب بان المحسوس على نوعين حقيقي وحكمي
فكلما تقرر في الاذهان فهو في حكم المحسوس انتهى لانه مرئي حكما تخصيصا
وفيه كلام طويل ذكره في رسالة البحارية فاطلب هناك حاصله ان
ما حضر بال الرجل فهو ليس محسوس له فقوله هذا اسند الى مختصر
حذره وقوله مبسوط صفة المختصر ولهذا لا تجوز زيادته يعني لا تقم

مضبوطة وفى بعض النسخ مضبوطة وهو سهو من قلم الناسخ اى محفوظ
عما لا يعنى وعما لا يليق فى النحو اى فى علم النحو فيكون المختصر مظروفا و
النحو ظرفا فجمعت فيه اى فى هذا المختصر مهمات النحو اى مقصودات
النحو فيكون المختصر ظرفا والنحو مظروفا فان قيل الشئ الواحد لا يكون ظرفا
ومظروفا فى حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظرفا ومظروفا
واجيب عنه بان قوله فى النحو بحذف الضمير المجرور تقديره فيه
النحو فيكون المختصر ظرفا فى الحالين فان قيل فعلى هذا قوله فجمعت
فيه يكون مستدركا لا فائدة تحته كما لا يخفى واجيب عنه بان
هذه العبارة اما تفسير لما قبله او لدفع التوهم المستفاد من الكلام
السابق لانه لما قال مضبوط فى النحو توهم ان المختصر لا يكون مختصرا
بل يكون مطولا اذ النحو يشتمل المهمات والزوائد فدفع هذا بقوله
فجمعت فيه مهمات النحو اى مقصودات النحو لا زوائد فان قيل لفظ
المهمات مفعول لقوله فجمعت فكيف يصح فيه الكسر وهو مكسور و
اجيب عنه بان لفظ المهمات صيغة جمع المؤنث السالم وفيه
النصب تابع للجر كما سياتى ذكره فى اصناف الاعراب قوله على ترتيب
الكافية اسند ترتيب هذا المختصر الى ترتيب الكافية ليكون عمدة فى القواعد
كالكافية اولان يقع عظيما فى الاذهان لان اسناد الشئ الى امر عظيم
يوجب عظمة ذلك الشئ كما يقال للكعبة هذا بيت الله مع انه لا بيت لله
تعالى نسبتها اليه للتعظيم انتهى يعنى كما ان فى الكافية بحث الاسم اولا ثم
بحث الفعل ثم بحث الحرف وكما ان فى مباحث الاسم المرفوعات اولا ثم
المنصوبات ثم المجرورات كذلك فى هذا المختصر انتهى فان قيل كثير من
المسائل ذكرت فى الكافية ولم يذكر ههنا كمسئلة تضمن المبتداء معنى الشرط
وكذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام وكمسئلة اضافة اسم العدد الى
الى المركب وحكم اسم الفاعل من اسماء العدد نحو الثانى والواحد والثالث
وكذا غيرها فلم يكن ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية واجيب عنه
الامر كذلك ان هذا الترتيب بالنسبة الى ما ذكر فى هذا المختصر لا بالنظر
الى جميع ما ذكر فى الكافية لانه يسمى هذا الكتاب بالمختصر والمختصر يافى

يجمع ما ذكر في الكافية لانه لم يكن مختصرا فان قيل مسئلة المبادي
مؤخرة عن مسئلة الحد نزوعا عما اصطلح عامله في هذا المختصر وعلى
ذلك لا يكون على ترتيب الكافية لان هنا مسئلة المبادي مقدمة
على حد الاسم والفعل والحرف مع خواص كل واحد منها ذكرت في هذا
المختصر في صدر الكتاب ولم يذكر في صدر الكافية بل يكون هناك حد
الاسم وخواصه في موضعه وحد الفعل مع خواصه في موضعه ايضا و
كذا الحرف وكذا مقدمة الكتاب من تعريف النحو وغرضه وموضوعه
مذكورة في المختصر ولم يذكر في الكافية مقدمة الكتاب وكذا غيرها من
المسائل تامل فحينئذ لا يكون ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية
قلنا الامر كذلك والجواب من الاجمال ان المراد بالترتيب المذكور ترتيب
الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب مسائلها الجزئية والترتيب بالنظر
الى الاقسام والابحاث الكلية كذلك تامل واما الجواب عن الحدود
والخواص فلانا لا نسلم انها لم يذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا
مذكور حكما لتفهيمها تصورا في ضمن دليل الحصر حيث قال صاحب الكافية
ويدل عليه بذلك حد كل واحد منها فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية
لكن يشكل في خواص الفعل والحرف لانهما ذكرت في هذا الكتاب صدرا
وفي كتاب الكافية في بحثه اللهم الا ان يجاب ان ذكر خواص الفعل والحرف
ههنا لمتابعة خواص الاسم والله اعلم بالصواب واما الجواب عن مقدمة
الكتاب فانها توطئة وتمهيد للشروع في علم النحو ولا يكون من مسائل
المختصر ولا من مسائل الكافية بل يكون كجملة معترضة فيكون في حكم
السقوط فكان ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تامل ثم
الترتيب في اللغة ساختن شي وفي الاصطلاح وضع كل شي في مرتبته
وقيل جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويعتبر
في مفهومها النسبة بالتقدم والتاخر ثم كلمة على في قوله على ترتيب
الكافية ههنا بمعنى الباء لان المعنى ههنا على الالصاق لا على الاستعلاء
تامل بتقديره فجمعت فيه مهمات النحو جمعا ملتصقا بترتيب الكافية و
الجار مع المجرور ظرف لغو لقوله فجمعت انتهى اعلم ان الباء في الكافية

ما لتانيث الموصوف المقدر اى الرسالة الكافية واما للمبالغة كتاء
نسابة واما للحكاية بان المصنف رح حكى هذا اللفظ من موضع اخر
واما اسمية بان كان من حروف الكلمة لانه نقل من الوصفية الى
لاسمية قوله مبوّبا ومفصّلا حالان من فاعل قوله فجمعت هذا
على تقدير اسم الفاعل فيكون المعنى جمع كردم مهمات را دران حالتى كه
باب باب كننده وفصل فصل كننده بودم من ان مهمات را والعامل
فيهما لفظ جمعت ويحتمل ان يكون على صيغة اسم المفعول فيكون حالين
عن المهمات او الضمير المجرور في فيه فيكون المعنى هكذا جمع كردم من
مهمات را درين مختصر دران حالتى كه ان مهمات باب باب وفصل
فصل كرده شده بود انتهى قوله بعبارة واضحة الجار والمجرور متعلق
بقوله مبوّبا ومفصّلا وقوله واضحة صفة العبارة الوضاحة ما
يفهم منه المعنى ببادى النظر باول النظر كانه لدفع الوهم لانه لما قال
على ترتيب الكافية لتوهم ان عبارته كذلك فقال بعبارة واضحة لا
بعبارة الكافية لانها مغلقة قوله مع ايراد الامثلة فى جميع مسائلها
الظرف مع المضاف اليه متعلق بقوله واضحة او صفة للعبارة ايضا
باعتبار للتعلق تقديره بعبارة واضحة وكائنة مع ايراد الامثلة و
كلمة فى فى قوله فى جميع مسائلها بمعنى اللام لان المعنى ههنا على الاختصاص
من قبيل الجل للفرس لا على الظرفية تامل والمسائل جمع مسئلة و
هى صيغة ظرف من باب سال يسال وهى فى اللغة جائى سوال ووقت
سوال وفى الاصطلاح اسناد الامر الى الله سبحانه وتعالى او الى النبى
عليه السلام او الى راى المجتهدين على الانفراد او بطريق الاجتماع
وان شئت الاطلاع عليها فانصرف الى كتب الفقه انتهى فان قيل
الضمير فى مسائلها راجع الى المختصر وهو مذكر والضمير مؤنث
فلم يوجد المطابقة بين الضمير والمرجع وهو شرط فى ضمير الغائب
دون المخاطب والمتكلم واجيب عنه الضمير الراجع الى المختصر
باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختصر كمسائل الكافية فيكون
المختصر كالكافية مؤنث فان قيل الكافية ليس بمؤنث بل هو مذكر

لان التاء فيه ليست للتانيث بل هي للمبالغة كما مر ولحسب عما
لا مر كذلك الا ان وضعها للتانيث فلم يخرج عن معنى التانيث في
حالة المبالغة ايضا ولهذا لا يطلق على الله تعالى لفظ علامة مع انه
جدير واحري للمبالغة لشائبة التانيث فيه تامل كذا قال عبد الغفور
ويجاب عنه بان الضمير راجع الى الكافية لا الى المختصر لان مسائل
المختصر مثل مسائل الكافية وايراد الامثلة لمسائل الكافية ايراد الامثلة
لمسائل المختصر ايضا لان اسناد الشيء الى مبادي الشيء اسناد الى ذلك
الشيء تامل او يجاب عنه بان الضمير راجع الى المختصر باعتبار الرسالة
انتهى **قوله** من غير تعرض الى الادلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله
مع ايراد الامثلة بغير التعرض والاعتراض معنى واحد وهو الاقدام على الشيء
والاحتراز والاعراض ايضا معنى واحد وهو الرجوع عن الشيء والمعنى هكذا
اي من غير اقدامه للادلة والعلل والادلة جمع دليل والدليل في اللغة
رهنما يعني وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
ويكون الدليل من قبيل الشيء المفرد عند المحققين وعند المنطقيين
هو قول تركب من المقدمتين يفيد العلم على المطلوب والعلل جمع
علة والعلة في اللغة هي المؤثر وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود
الشيء اي المعلول او يتوقف وجود المعلول عليه والمراد ههنا من
الدليل ما هو عند الحكماء فتامل **قوله** لئلا تتشوش ذهن المبتدي
التشوش پريشان شدن والذهن في اللغة الوهم وفي الاصطلاح
هي قوة موجودة في جنان الانسان ينقش فيها المعنى والمبتدي في اللغة
آغاز كننده وفي الاصطلاح هو الذي شرع في الجزء الاول للشيء مع
قصد تحصيل باقي الاجزاء وهو على نوعين طبعي واكتسابي والطبعي
هو الذي يكتسب المسائل بطبعه وفهمه والاكتسابي هو الذي
يكتسب المسائل من الغير كالتلامذة من الاستاد والمراد ههنا الاكتسابي
لا طبعي تامل **قوله** ذهن المبتدي اما منصوب على انه مفعول التشويش
وفاعله ضمير راجع الى الادلة والعلل بطريق الانفراد او مرفوع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله لتشوش مضاف الى المبتدي اضافة

معنوية والمعنى من غير تعرض للأدلة والعلل لئلا يتشوش ذهن المبتدئ الاكتسابي لقصور ذهن المبتدئ الاكتسابي في هذا المقام

**قوله** عن فهم المسائل وذلك لانه لو اشتغل بالمسئلة ثم بالمسائل ثم بالدليل والعلة يتشوش ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان ذهن المبتدئ الاكتسابي قاصر لا يسع مجموع هذه الامور الثلاثة لا لعدم العلم عليهما اى على الدليل والعلة والالف واللام في المسائل عهدي راجع الى المختصر او عوض عن المضاف اليه اى مسائل المختصر

**قوله** سميته اى هذا المختصر بهداية النحو والباء زائدة لان باب سمى يسمى متعد بنفسه الى المفعولين احدهما الضمير المتصل وثانيهما الهداية وزيادته غير قياسية اذ القياس ان يكون في حيز النفي والاستفهام وههنا ليس كذلك كما ان الباء زائدة في قوله اعلم بان العيد مثلا كما هو عبارة الخلاصة في علم الفقه فاطلب هنالك فيكون الهداية مفعول الثاني المضافة الى النحو اضافة معنوية و في الاضافة الى النحو وجهان احدهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول فيه والفاعل والمفعول به كلاهما محذوف فان تقديره بهداية المبتدى في النحو كما يدل على هذا المعنى **قوله** رجاء ان يهدي الله تعالى به للطالبين مفعول لقوله ان يهدي الله تعالى وثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول به والفاعل محذوف باقامة النحو مقام من يستحق الهداية مجازا مبالغة فيه كان النحو مجهول له الطريق فهذا المختصر يكون هاديا له اى للنحو كانه اسلك النحو على طريقه **قوله** رجاء ان يهدي الله تعالى مفعول له لقوله وسميته بهداية النحو كان دفعا للوهم المستفاد من التسمية السابقة بان الهداية صارت صفة للمختصر والامر بخلافه لان الهداية صفة الله تعالى حقيقة لان الهادي هو الله تعالى حقيقة فدفع بقوله رجاء الى آخره يعني ان هذه التسمية باعتبار السببية يعني ان الهادي هو الله تعالى لكن ارجو ان يهدي الله تعالى للطالبين بسبب هذا المختصر ثم الهداية في اللغة رهنمودن وفي الاصطلاح

وله طالب إليها محذوف ١٢

الهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب هذا عند اهل السنة ولكن
الايصال في الهداية الى المطلوب شرط عندهم واما عند غيرهم
هي الدلالة على ما يوصل به الى المطلوب كالطريقة ونحوه فالايصال
ليس بشرط عندهم كذا في الرسالة البرهانية الحاشية لايساغوجي
في علم المنطق فان شئت الاطلاع عليه فليصرف اليه والاعتدال
من جانب اهل السنة الجماعة في قوله تعالى وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ
فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى على ان الله تعالى هدى الى ثمود ولم يصل
الى شرف الاسلام فعلم ان الايصال ليس بشرط فيه اجيب عنه بان
هذه الاية مأولة بقوله واما ثمود فاصبناهم اسباب الهداية
كارسال الرسل وانزال الصحائف والكتب عليهم لا نفس الهداية
كذا ذكره سيد شريف في رسالة المنطق على رسالة ايساغوجي تأمل
**قوله** ورتبته اي هذا المختصر على مقدمة وثلاثة اقسام **قوله**
على مقدمة اي بعد مقدمة فكلمة على ههنا بمعنى من التبعيض لا على
الاستعلاء لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعلي والمستعلى
عليه ولا تغاير بين المختصر وبين مقدمة وثلاثة اقسام بل يكون
المختصر نفس ذلك الامور هذه اشارة الى اجزاء المختصر والاشارة الى
اجزاء الكتاب من المستحبات وقيل من الواجبات بناء على ما قيل
لا بد للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربعة منها سنة
اما الثلاثة الواجبة منها التسمية والحمدلة والصلوة واما الاربعة التي
هي سنة فالاول اسم المصنف واسم الكتاب وتعيين مذهبه و
اجزاء الكتاب و **قوله** على ثلاثة اقسام وهي قسم الاسم وقسم
الفعل وقسم الحرف وفي بعض النسخ وخاتمة والظاهر انه سهو
من الناسخ لان خاتمة الكتاب لم يوجد في اخره تأمل و
الترتيب لغة وشرعا ما مر سابقا ولا نعيده **قوله** بتوفيق الملك
العزيز العلام ولما كان التأليف والتصنيف من الامور العظام
محل الخطرات استعان المصنف بالله فقال رحمه الله بتوفيق الملك
الخ اشارة الى هضم النفس وغيره لان صيغة رتبته صيغة

المتکلم وفیہ نسبۃ الفعل الی نفسہ ولنسبۃ الفعل الی النفس لبیین
من لہضم والعجز فلہذا قال ورتبتہ اہ ثم التوفیق فی اللغۃ دست دادن
الشی راذکاروئے الاصطلاح وجعل اسباب العبد موافقۃ لما ھو
الخیر فی حقہ الملک بادشاہ العزیز ارجمند ای الغالب العلام
بسیار دان وانما اختار ھذہ الاسماء لانہا اعظم الصفات وانما اختار
ثلاثۃ اسماء لان اللہ تعالی وتر یحب الوتر وانما اختار الثلاثۃ مع ان
الواحد والخمسۃ ایضا وتر عملا بقولہ علیہ السلام خیر الامور اوسطہا
تامل **قولہ** اما المقدمۃ ای المذکورۃ ففی المبادی استعارۃ من مقدمۃ
الجیش لعلاقۃ التشبیہ بینہما فی کون کل واحد منہما موقوف علیہ
ثم المقدمۃ والمبادی کلاہما بمعنی واحد لغۃ وشرعا الا انہما فی اللغۃ اول
راگویند وفی الاصطلاح ما یتوقف علیہ الشروع فی العلم **فان قیل**
فعلی ھذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ وھو محال **واجیب عنہ** ان
المراد من المقدمۃ المعانی الموقوف علیہ وبالمبادی الالفاظ فلا یلزم
ظرفیۃ الشئ لنفسہ اذ تقدیرہ ھکذا اما المعانی ففی الالفاظ او بان
المراد من المقدمۃ الالفاظ وبالمبادی المعانی وکلمۃ فی بمعنی اللام تقدیرہ
واما الالفاظ فللمعانی فعلی کلا التقدیرین لا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ
تامل ثم المراد من مقدمۃ الکتاب ھہنا تعریف النحو وغرضہ وموضوعہ
وانما صار التعریف موقوفا علیہ لانہ اذ لم یعلم تعریف الشئ لکان
طالبا للشئ المجہول وھو مردود واذ لم یعلم بالغرض فیکون طلبہ
عبثا والعبث حرام واذ لم یعلم بالموضوع لم یتمیز علم ما یشرع فیہ
من العلم من غیر ما شرع لان تغایر العلم من العلم الاخر لا یکون الا
بحسب الموضوعات **قولہ** التی یجب تقدیمہا کلمۃ التی موصولۃ والجملۃ
الفعلیۃ المشتملۃ بعائد الموصول صلتہا والمجموع صفۃ المبادی والمراد
بالوجوب اللزوم **قولہ** لتوقف المسائل علیہا ای علی ذلک المقدمۃ
المبادی **قولہ** فیہا ای ففی المقدمۃ وفی المبادی فصول ثلاثۃ
**فان قیل** کلمۃ فی ھہنا لیس فی محلہ لان الفصول عین المقدمۃ فیلزم
ظرفیۃ الشئ لنفسہ لانہا فی المقدمۃ والمقدمۃ شئ اخر حتی لا یلزم

س
تفریع علی
ما سبق
واحد ١٢

منه ظرفية الشيء لنفسه واجيب عنه بانه نقل قوله بعضها
بقوله فهي فصول ثلاثة ثم اندفع الاشكال اصلا **قوله** الفصل
الاول من الفصول الثلثة الذي هو جزء من اجزاء المقدمة
في تعريف النحو هو علم مستنبط باصول التي تعرف بها اي بتلك الاصول
احوال الكلم الثلث من حيث الاعراب والبناء فقوله علم باصول
جنس يشمل المقصود وغيره وقوله تعرف بها احوال فصل يخرج
بها ما تعرف بها ذات الكلم كعلم الصرف وما تعرف بها معاني الكلم
كالمنطق قوله اواخر الكلم الثلث فصل اخر بها ما تعرف بها احوال
الاول والاوسط كعلم اللغة وما تعرف بها احوال المكلفين كعلم
الفقه من حيث الثواب والعقاب وقوله من حيث الاعراب والبناء
فصل اخر يخرج به ما تعرف بها احوال الكلم لا من حيث الاعراب والبناء
بل من حيث موافقة القافية وغيرها كعلم العروض وعلم القوافي قوله
وكيفية التركيب بعضها مع بعض فصل اخر يخرج به ما تعرف بها كيفية
المفردات كعلم الهيئة والاتحاد والهندسة والحساب انتهى والفصل
العلم في اللغة دانستن وفي الاصطلاح حصول صورة الشيء في العقل
وحصول صورة الشيء في العقل امر ذهني والنحو عبارة عن القواعد
الملفوظة المكتوبة فباي المعنى يصح اطلاق لفظ العلم على النحو ههنا
واجيب عنه بان اطلاق لفظ العلم جاء على ثلاثة معان احدها
ما ذكرنا وثانيها على القواعد المكتوبة الملفوظة وثالثها على المقولة من
المجتهدين فالعلم ههنا بمعنى الاخيرين دون الاول تامل **فان قيل**
كثير من المبتدئين يقرؤن النحو ولم يعرفوا به احوال اواخر الكلم
الثلث **واجيب عنه** ان التعريف مؤول بحذف المضاف اي
تعرف باستحضارها احوال اواخر الكلم الثلث لا بمجرد التلاوة والعبور
عليها ولا شك ان المستحضر تعرف بها احوال اواخر الكلم الثلث ثم
**قوله** باصول اما ظرف لغو للعلم واما ظرف مستقر كما اشرنا اليه
من قبل **وقوله** تعرف الخ جملة فعلية صفة الاصول والاحوال مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ليعرف ان كان مجهولا واما منصوب

إن كان معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القارى او المبتدى الذى يعلم من سياق الكلام فكأنه مذكور ثم الاحوال مضاف الى الاواخر اضافة معنوية المضاف الى الكلم الموصوف بالثلث فان قيل الكلم فى الحقيقة تميز الثلث واستعمال الثلاثة ومافوقه على خلاف القياس اعنى للتميز المذكر يؤنث فينبغى ان يقول الكلم الثلثة دون الثلث واجيب عنه الامر كذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التميز ظاهرا ونقل الى باب الصفة والموصوف فالمطابقة شرط بينهما اوترك حال الاول قوله كيفية اما مرفوع او منصوب على الوجهين المذكورين فى الاحوال لكونه معطوفا على قوله احوال اواخر الكلم الثلث انتهى قوله الفصل الثانى من الفصول الثلاثة هو جزء من الاجزاء المقدمة فى الغرض والغرض منه اى من النحو صيانة ذهن المبتدى عن الخطاء اللفظى فى كلام العرب فان قيل صيانة ذهن المبتدى من الخطاء اللفظى خطاء لان الذهن ليس بلا تلفظ بل الالفاظ بل التلفظ انما يحصل من اللسان فلو قال صيانة لسان المبتدى عن الخطاء اللفظى لكان صوابا واجيب عنه بان المتلفظ فى الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له فصيانة الحقيقة صيانة الفرع ايضا او يجاب عنه بان قوله صيانة ذهن المبتدى على حذف المضاف تقديره صيانة مبين الذهن ومبين الذهن هو اللسان فقوله صيانة ذهن خبر مبتداء محذوف مضاف الى مابعده اضافة المصدر الى الفاعل هذا بمنزلة الجنس وقوله عن الخطاء اللفظى كالفصل يخرج به مابه صيانة الذهن عن الخطأ المعنوى كعلم المنطق لان صيانة الذهن عن الخطاء المعنى لايكون بالنحو بل يكون بعلم المعانى وانما صار موقوفا عليه لانه لو لم يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولانه لو لم يعلم غرض الشئ لايكون فى طلب ذلك الشئ خطأ الفاعل اى الشارع قوله الفصل الثالث من الفصول الثلثة وهو جزء من اجزاء المقدمة فى موضوع النحو وموضوعه الكلمة والكلام انما صار الكلمة والكلام موضوع علم النحو

لانه يبحث في علم النحو عن احوالهما الذاتية وكل ما يبحث في علم عن احواله
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فالكلمة والكلام موضوع علم النحو
**فان قيل** موضوع العلم لا يكون الا واحدا لان تعدد الموضوع يستلزم
تعدد العلم فيفهم منه ان علم النحو علمين لا علم واحد واجيب عنه
بان التعدد على قسمين لفظي ومعنوي كالعين وعاقل ولفظي فقط كساعد
جالس فالاول ممنوع وههنا من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام
وان كانا من حيث اللفظ متعددا لكن في الحقيقة امر واحد لان
المراد منهما اللفظ الموضوع لمعنى فالموضوع للنحو في الحقيقة اللفظ
الموضوع لا المهملات **فان قيل** لما كان موضوعين لعلم النحو فما الترجيح
لتقديم الكلمة على الكلام اجيب عنه بان الكلمة وقعت جزءا من الكلام
لفظا ومعنى اما لفظا فزيد مثلا جزء من قوله زيد قائم واما معنى فلان
معنى مجموع قوله زيد قائم حيوان ناطق مع هذا التشخص ذات من له
القيام ومعنى لفظ زيد حيوان ناطق مع هذا التشخص فقط ولا شك
ان هذا المعنى انقص من الاول فاذا كانت الكلمة جزءا والكلام كلا
والجزء مقدم على الكل **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فقوله لفظ
جنس يشمل الموضوعات والمهملات وقوله وضع لمعنى فصل يخرج به
المهملات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء نحو الف با تا ثا جا
وما وضع لعلامة الاعراب كالحركات والحروف الاعرابية وقوله مفرد
فصل آخر يخرج به ما وضع للمعنى المركب انتهى اعلم ان الكلمة والكلام
ليسا مشتقين من الكلم وليسا مشتقا منه بل هي كلمات براسها موضوعة
بعضها عند البعض لعدم وجود المناسبة بينهما معنى بل كان لفظا و
لا يكتفى في الاشتقاق لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا شرط في الاشتقاق
في الاشتقاق من الكلم عند الجمهور فلوجود المناسبة بينهما لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر واما معنى فلان لبعض تاثيرات معانيهما في النفوس كا
الجرح في حصول الالم وعبر بعض الشعراء عن ذلك التاثيرات بعبارة
الجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
وكقوله جراحة اللسان اصعب من جراحة السنان وان قيل الباثيرات

خارجة عن المعنى فلم يوجد المناسبة المعنوية واجيب عنه
بان المناسبة المعنوية اعم من ان يكون في المعنى المطابقي او الالتزامي
والتضمني فالتاثيرات من المعنى الالتزامي انتهى ثم الكلم بكسر اللام
جنس لا جمع عند الجمهور ويحمل المفرد عليه كما في قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب فان الطيب صفة الكلم محمول عليه فلو كان الكلم جمعا
لكان صفته جمعا ايضا فينبغي ان يقال الطيبات لان المطابقة لشرط
بين الصفة والموصوف وايضا استعمل في موضع المفردات لوقوعه
تمييز المركبات نحو قرأت احد عشر كلما فان تمييز المركبات لا يكون
الا مفردا فلو كان جمعا لما وقع تمييزه وايضا جاء تصغيرها على كليم
بدون الرد الى اصله وعدم الاسترداد وظيفة الجنس وجمع عند
البعض لعدم اطلاقه في الاستعمال على الواحد والاثنين بل على الثلاثة
فصاعدا واما قوله تعالى الكلم الطيب فمؤول ببعض الكلم فالموصوف
محذوف وهو مفرد وانما قال مؤول ببعض الكلم لان كل الكلمة لا تصعد
الى محل الاجابة بل ربما تكون مردودة كالكلمة السيئة واما وقوعه
تمييزا عن المركبات فلا نسلم وقوعه كل وقت بل اذا كان احيانا
فيكون متلبسا بتاء الوحدة نحو قرأت احد عشر كلمة فالافراد حاصله
من التاء واما بدون التاء فممنوع واما تصغيرها بلا رد فممنوع لان
تصغيرها ثابت مع رد الكلم الى كلمة ثم صار كلمة كليمة انتهى والجواب
عن جانب الجمهور ان التاويل صرف العبارة من ظاهر المعنى الى
غيرها فلا يرتكب بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا
تامل واما عدم اطلاقه على الواحد والاثنين فلا يكون الا في
الاستعمال لا في الوضع والمراد الوضع لانه اصل دون الاستعمال لانه عارض الوضع
فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه تحكم وهو ليس بمقبول
انتهى فان قيل في قوله الكلمة اجتماع النقيضين وذا لا يجوز و
ذلك لان الكلمة وقعت مبتدأ ومحدودا فالابتدائية يقتضي التعريف
والمحدودية يقتضي التنكير لحصول التعريف بالحد بما بعده والا
لصار الحد ضائعا وكذا اجتماع النقيضين في جانب الخبر ايضا

باب لان اللفظ حمر واحد فالخبر به يقتضي التنكر دون التعريف
لان النكارة اصل في الخبر وكونه حدا يقتضي التعريف واجيب
بانه لا تناقض في جانب المبتدا ولا في جانب الخبر لاحتمال الحمد
لان الكلمة معرفة من جهة ونكرة من جهة اخرى فاذا اختلف الجهتان ارتفع
التناقض فامل وهذا الجواب جواب عن التناقض في الخبر ايضا واعترض
اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدا او غير زائد لا سبيل الى كل واحد
منهما لانه ان كان زائدا فيبقى المبتدا نكرة وان كان غير زائد الزم فيه اجتماع
المعرفين وذا لا يجوز واجيب عنه بان اجتماع المعرفين ليس بممتنع
مطلقا بل اذا كان من جنس واحد وههنا من جنسين لان التعريف
باللام عارضي لها لان اللام عارضة والتعريف بالحد حقيقي لانه حقيقة
لها فاللام غير زائدة لا يكون للتعريف ههنا ولا اشكال فيه فان قيل
الاشكال باق لان الالف واللام اما جنسي او غيره وكلها مشير الى حقيقة
الشيء فيكون التعريف باللام ايضا حقيقي قلنا الامر كذلك الا ان الاشارة
الى حقيقة الشيء بالالف واللام اجمالي وبالحد تفصيلي فبين الاجمال التفصيل
امران تامل اعلم ان الالف واللام على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي
ما دخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وفي الصفة المشبهة على الاختلاف
لانه مؤول بكلمة الذي للمذكر وكلمة التي للمؤنث والذي والتي من
الموصولات والموصولات قسم من الاسم فهذا الاعتبار صار اسما
واما في الصفة المشبهة فذهب بعضهم الى انه موصول ايضا حملا
على اسم الفاعل ومشابهها وذهب بعضهم الى انه حرفي لان المعنى
يدل على الثبوت دون الحدوث ولم يترتب فيه معنى الفاعلية ثم الحرفي
على نوعين زائد والزائدة ما لا تتغير معناها بسقوط كما في مقولة
علي كرم الله تعالى وجهه حيث قال ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثم قلت لا يعنيني واللام في عين اللئيم زائدة على تقدير كون يسبني
صفة اللئيم لان الجملة لا تقع صفة المعرفة لان الجملة من حيث هي
هي مع قطع النظر الى اجزائه في قوة النكرة واذا كان كذلك فلا يصلح
صفة المعرفة واما اذا اعتبرت الجملة حالا فغير واللام للتعريف لا

زائدة بشرط كون ذى الحال معرفة والحال نكرة ابدا فاما تناول الزائدة
كما فى قوله تعالى واليوم الآخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف
يجب تجريده عن اللام والتنوين وما يقوم مقامه واما اذا كان
من باب الصفة والموصوف فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا لان
المطابقة بين الصفة والموصوف شرط فى التعريف والتنكير فمثال
الزائدة كما فى نحو النجم والصعق والثريا باصالة العلمية واما على غير هذا
العلم فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا ويجوز اتيان المثال المحتمل
للمعنيين وللمثال وللمعانى الممثل به بوجه من الوجوه بناء على ان
المناقشة فى المثال ليس بسديد تامل اذ كون المثال لايضاح الممثل
به فقط وهو كاف على اى جهة كان اى سواء كان المثال محتملا او غير محتمل
ثم الزائد على نوعين لازم الكلمة وغير لازم لها فاللازم على ضربين عوضى
وغير عوضى فالزائد اللازم العوضى كما فى الله فانه لازم لاحاطة
العلمية وعوضى لانها عوضة عن الهمزة المحذوف اصله اله وزائدة
ايضا لتحصيل التعريف بالعلمية لا باللام والزائد اللازم الغير العوضى
كما فى النجم والصعق والثريا اما كونه لازما لاحاطة العلمية واما كونه
زائدة لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضى
فلانه لم يعوض عن الشئ وكذلك غير لازم على ضربين عوضى
وغير عوضى فالعوضى الغير اللازم كما فى الناس اصله اناس
حذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام وغير لازم لعدم [illegible]
العلمية اليها وزائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف
ايضا واما غير العوضى كما فى قوله فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما
ان تكسبان شرا اما كونه زائدة فلوقوعه بعد [illegible]
التعريف ايضا واما كونه غير عوضى فلانه لم يعوض [illegible]
كونه غير لازم فلعدم عروض العلمية له انتهى [illegible]
للزوائد واما غير الزوائد فهو على اربعة اقسام [illegible]
وخارجى [illegible]
الحقيقة [illegible]

جنس المرأة وان اللام فيه جنسى لانه يشير به الى حقيقة الرجل
فقط لا الى افراده وهو مذكر من بنى آدم تجاوز من حد الصغر
الى حد الكبر لانه ان لحظ به الافراد ولا يخلو اما ان يلاحظ جميع الافراد
كما في الاستغراقى او واحد منها معين في الخارج كما في الخارجى او
معين في الذهن كما في الذهنى لا سبيل الى كل واحد منها لانه ان
اشير به الى جميع الافراد لكان تكذيب في الواقع لان كثير من افراد
النساء خير من افراد الرجال كالرابعة البصرية والرشيدة وغيرها
وان اشير به الى الواحد المعلوم في الخارج فلانه لا يناسب المقام
وان اشير به الى الواحد المعلوم في الذهن فلا يصح على الخبر عليه
لان المحكوم عليه صار مجهولا لان المعرف بعهد الذهني في قوة
النكرة واما سمى الجنس جنسا لانه يشير به الى حقيقة الشئ وهى
جنس باعتبار المشار اليه سمى جنسا انتهى واما الاستغراقى
فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة جميع الافراد
نحو قوله تعالى ان الانسان لفى خسر وان اللام فيه الاستغراق
لانه يشير به الى حقيقة الانسان وهو حيوان ناطق مع ملاحظة
جميع الافراد بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا و
عملوا الصلحت لان الاستثناء لا يكون الا من الكل فان قيل فلم
لا يجوز ان يكون جنسا او خارجيا او ذهنيا واجيب عنه
بانه لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسا والجنس لا يحمل عليه
لانه لا يصدر من الحقيقة الخالصة بدون الاشخاص وبان
شئ الجنسى الحقيقة ملحوظة فقط ولو كان خارجيا فالاستثناء
باطل عنه لان الخارجى يقتضى كون الشئ معينا معلوما والمستثنى
وهو قوله الا الذين مجهولا يلزم استثناء المجهول عن المعلوم وكذا الظن
والذهني ايضا باطل لانه صار اسم ان نكرة لانك قد عرفت ان
الذهنى في قوة النكرة وقد اجيب عن الاشكال الآخر بوجه
آخر بان الاستثناء لا يكون الا من امر متعدد ولا تعدد في الخارجى
ولا في الذهني تأمل وانما تعين ان الاستغراق او الحاصل

وفيه احاطة جميع الافراد انتهى واما الخارجى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة الفرد المعين المعلوم بين المتكلم والمخاطب فى الخارج نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فانه يشير به الى حقيقة الرسول وهو فرستاده شده مع ملاحظة الفرد الذى هو معلوم بين المتكلم وهو سبحانه تعالى وبين المخاطب الذى هو النبى عليه السلام فى الخارج وهو موسى عليه السلام لاغيره لانه اذا فرض الجنسى فالعصيان باباه اذ عصيان الفرعون لظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراقى وهو باطل اذ هو لاحاطة الافراد ولايمكن عصيان الفرعون عن جميع افراد الرسول اذ ليس فى زمان الفرعون جميع الرسل حتى يمكن عصيانه عنهم ولو فرض الذهنى فهو ايضا باطل لان عصيان الفرعون معلوم فى القصص مع موسى ع م لا فى الذهن تامل واما الذهنى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم فى ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم النحاة عليه بالتنكير نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام انى اخاف ان ياكله الذئب فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة الفرد المعلوم فى ذهن يعقوب ع م لانه اذا فرض الجنسى فالاكل باباه اذ الاكل للاشخاص لا للحقيقة لانها معنى لا يصلح الاكل تامل واذا فرض الاستغراقى فهو ايضا باطل لعدم اجتماع اذئبه الدنيا على اكل يوسف عليه السلام ولو فرض الخارجى فهو ايضا باطل لانه لاقدرة لشئ من اشياء الدنيا باكل رسول وانما يسمى ذهنيا لانه يشير به الى امر ذهنى كما ان الخارجى يشير الى امر خارجى يسمى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربعة فاعرف اضدادها فالجنسى تضاد مع علامة الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تامل والاستغراقى تضاد مع علامة الوحدة ايضا مع التعريف والخارجى يقتضى ذكر مدخوله شرطا قبله والذهنى تضاد للمعرفة فعليك صحة اللام على الكلمة بالتفكر فاى قسم يصح باى وجه لا يصح تدبر وتامل هذا خلاصة ما حررنا ناقلا عن غاية التحقيق

وباقي الكلام فيه واطلب ما لك فان قيل في المطرقة المذكورات كلها باطل لانه ان اريد اسميا فلم يكن مدخولها اسم الفاعل واسم المفعول وان اريد الزائد فيلزم كون المبتدا نكرة وان اريد اقسام غير زائدة فهو ايضا باطل لوجود تضاد كل واحد منها تامل فكلها لا يمكن واجيب عنه بانه يمكن ان يكون معناه ولا منافات بينه وبين التاء الوحدة بوجوه اما الاول فلان الوحدة على اربعة اقسام وحدة حسية ونوعية وصنفية وفردية فالمنافات بين الحسية والفردية لا بين الحسية والباقي تامل واما الثاني لان التاء ههنا خرجت عن الوحدة بل للتانيث فقط وتجريد الالفاظ عن بعض المعاني اذا تعدد في الكل واجب كما في قوله تعالى ولسوف يعطيك وفي قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا فالحسية والتانيث ايضا غير منافيان اولا لانه لا منافات بين الحسية لا الوحدة لاتصاف الجنس بالوحدة الواحد بالجنس كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس اولان الكلمة المفردة وان كانت مفردة لكن من حيث المفهوم جنس فلا منافات بينهما ايضا واما الثالث فلان التاء فيه اسمية اوحكاية لا لمعنى الوحدة تامل ويمكن ان يكون للاستغراق والاجوبة من التاء الوحدة في الاستغراق فيه بقسميها في الحسية بان يكون التاء ليست للوحدة الفردية بل للوحدة الحسية والصنفية اوالنوعية اولان التاء خرجت عن معنى الوحدة اويكون التاء اسمية اوحكاية واما الجواب عن التعريف فلان الاستغراق على نوعين افرادي وهو ما يصلح الحكم لكل واحد من الافراد نحو كل ما دخل وكل انسان كاتب ومجموعي وهو ما يصح الحكم للجميع من حيث الجميع لا الفرد من الافراد نحو قوله كل شعرة برفع الحجر اوكل ملة يا كل الاسد والمراد من الاستغراق ههنا استغراق فردي لا مجموعي والاستغراق الفردي لا ينافي التعريف لان الفرد عبارة عن الشيء الواحد والتعريف انما يكون للشيء الواحد فان قيل لا نسلم لا منافات بينهما بل المنافات ايضا ثابت لعدم اطلاق الفرد على الحقيقة

واطلاق الحقيقة على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة واجيب
عنه بان المنافات انما يكون فى تعريف العقود اى لا الاعتبارى وههنا
اعتبارى ذكره للطرد وانما لم يكن هذه التعريف قصديا لان نظر النحاة
من اول الامر الى اجزاء الشئ وافراده لا الى التعريف **فان قيل** هذا تكلف
وتعسف لانه صرف من ظاهر الحال الى غير ظاهر فالاولى ان يكون للجنس
تامل ويمكن ان يكون الخارجى بارادة الكلمة ما استعمله على السنة النحاة
بقرينة المقام وذكر مدخوله ما قبله ليس بشرط بل العلم عليه شرط
يشار اليه ولو بقرينة من القرائن كما يقال خرج الامير من بلد هذا فان اللام
خارجى لوجود القرينة عليه وهو خلو ذلك البلد عن امير اخر وههنا
تعين الكلمة النحوية بقرينة الكتاب والبحث عنه ويمكن ان يكون ذهنيا
بارادة تخصيص الكلمة بقرينة المقام فالكلمة وان كانت اى وان صارت
نكرة لكنها مخصصة والنكرة المخصصة يقع المبتدا، تامل هذا كله فى
غاية التحقيق فان شئت الاطلاع عليه فانصرف اليه **قوله** لفظ
جنس يشتمل المقصود وغيره من الموضوعات والمهملات والمفردات
والمركبات الا الدوال الاربع وهى الخطوط والنصب والاشارات و
العقود فانها غير لفظ فيخرج به الدوال الاربع كما مر وكذا يخرج به
النقوش الهندسية نحو ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠ الى غير ذلك
مما وضع لمراتبة العدد وكذا النقوش لرقميته نحو عمم - عمج - ے - للوہ
ے - ہ - ے - و - ے الى غير ذلك لانهما مما لا يتلفظ بهما انتهى ثم اللفظ
فى اللغة الرمى سواء كان من ذوى العقول نحو اكلت التمرة ولفظت
النواة اى رميتها او من غير ذوى العقول نحو لفظت الرحى الدقيق
وفى الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او
موضوعا مفردا كان او مركبا **فان قيل** هذا التعريف دورى فلا
يكون يسديد تامل **قلنا** المراد بما يتلفظ هو النطق وباللفظ الصوة
المكتوبة فاندفع الاشكال **فان قيل** تلفظ الانسان لا يكون الا باللسان
فينبغى ان يكون اللسان لفظا **قلنا** الباء فى قوله به للتعدية فيكون المعنى
ما يتلفظه الانسان او يكون الباء بمعنى على فيكون المعنى ما يتلفظ عليه

الانسان ولا شك ان التلفظ ليس على اللسان بل باللسان على انه
جزء ويكون آلة التلفظ وان قيل بقيد الانسان يخرج كلمات الله
تعالى وكذا كلمات الملئكة وكلمات الجن اجيب عنه بان كلها مما يتلفظ
به الانسان اما كلمات الله تعالى فظاهر واما كلمات الملئكة فكما قال
جبرئيل في مدح الامامين ان في الجنة نهرا من لبن لعلي وحسين
واما كلمات الجن فكما قال قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
واما قوله تكأكأتم كما تكأكأتم على ذي جنة افرنقعوا فليس
من مقولة الجن بل من مقولة الانسان قال رجل في حالة غلبة الحرارة
عليه فصار في ذلك الحال كاحد الجن فعملوا عليه القوم فقال تكأكأتم
الى آخره صرح به في حاشية شرح المطالع فاطلب هناك **فان قيل**
كلمات الله تعالى القائمة بذاته خارجة عنه اذ لا يكون مما يتلفظ به الانسان
**اجيب عنه** بان التعريف مؤول بقولنا ما يتلفظ به الانسان او من
شانه ان يتلفظ به فحينئذ يدخل فيه **فان قيل** كلمات الله لا يكون
مما يتلفظ به الانسان لان يلفظ الله تعالى بلا كيف وحرف وصوت
ويلفظ الانسان بها **واجيب عنه** بان هذا امر بدعي اعتزالي
لا من مذهب اهل السنة والجماعة فان مذهبهم ان كلمات الله تعالى
مما يتلفظ به الانسان بدلائل اولها قوله تعالى الٓمٓ ذلك الكتاب و
الكتب اسم لما كتب حروفا والثاني ايضا قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
والمس لا يكون الا بالمحسوس الظاهر وثالثها ايضا قوله تعالى فاقرءوا
ما تيسر من القرآن والقرآن اسم لذلك النظم اولا لان كلمات الله تعالى
لو لم يكن مما يتلفظ به الانسان كما امر الله تعالى بقوله فاقرءوا ما تيسر
من القرآن لان الامر على المحال محال والرابع جواز الصلوة بها ولو
لم يكن تلفظ الانسان بها لما جاز الصلوة بها لان جواز الصلوة لا يكون
الا بالقراءة فانقض المحذوف والمنويات كلاهما للانسان من قبيل ما
لا يتلفظ بهما فما بال النحاة حيث حكموا بالاول لفظا حقيقيا
وبالثاني حكميا **واجيب عنه** بان المحذوف يرد الى اصلها
فيكون لها اصل فيتلفظ بها واما المنويات فلا يكون لها اصل لم يوضع

لها الفاظ واما عبر واعنها باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو هو
نت وهي ونحو واعليها احكام لفظ الظاهر تامل فبهذا الاعتبار صار
لفظا حكما انتهى قوله وضع في اللغة جعل الشئ في حيز الشئ و في
الاصطلاح تخصيص الشئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول
فهم منه الشئ الثاني فان صدق عليه هذا الحد فهو الموضوع والا
فمهمل فتامل وفيه بحث من الوجوه الاول فلانه ان اريد بالتخصيص
تخصيص اللفظ بالمعنى فيخرج به الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها
بالمعنى الواحد بل يكون مترددة بين معانيها كالمضارع مترددة بين
الحال والاستقبال وكلفظ العين مترددة بين معانيه وان اريد تخصيص
المعنى باللفظ فيخرج به الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان المعنى
مترددة بين الالفاظ واجيب عنه بان هذا الفساد كلها في
صيغة التخصيص فجعل صيغة التخصيص بصيغة الجعل ويؤل به
ويقول جعل الشئ بالشئ والجعل اعم منهما تامل واما ثانيا فلان
كلمة متى لعموم الاوقات فاذا اطلق به وقتا فهم منه المعنى واذا اطلق
به في وقت اخرى اطلاقا ثانيا وثالثا الى ما لا نهاية له فلا يكون فهما
لان الفهم لا يكون الا من الجهل ويكون هذا الفهم من الفهم وهو
تحصيل الحاصل واجيب عنه بان المراد من الفهم فهم جديد فلا
يرد شبهة تحصيل الحاصل واما الثالث فلانه كلمة متى للشرط
ووجود الشرط مستلزم بوجود المشروط فيخرج عنه حروف
المعاني كحروف الجر وغيره وكذا الكثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن
وغيره حيث لم يفهم منهما المعاني بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق
لكن جن اذا اغمي عليه او مات في حال الاطلاق فلم يفهم منه المعاني
فينبغي ان يخرج عن حد الوضع واجيب عنه الاول بان المراد
من الاطلاق اطلاقا صحيحا اي كاملا فاطلاق الحروف بلا ضم
ضميمة لا يكون صحيحا واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد
بالاطلاق الاطلاق مع العلم بالمعنى واما الجواب عن الموت و
الجنون والاغماء فلان المراد بالاطلاق اطلاق سالم عن المانع

اما ان قلت كلمة او للترديد فلا يناسب التعريف المقتضي للتمييز وهي للتشكيك فيهما فيما بان واجيب عنه بانها غير منحصرة في الترديد بل يستعمل تارة للتنويع وههنا كذلك واما جامعا ومانعا فلم يكشف فيما نقوله متى اطلق فهم الاوله قوله او احس واجيب عنه بان هذه العطف لشمول حد الوضع الالفاظ وغيرها كذا وان الانسب واما ساديسا فلانه كما ذكر قيد الحس ينبغي ان يذكر قيد السمع ايضا لان الفهم كما يحصل من الاطلاق يحصل من السمع ايضا فينبغي ان يقول او اسمع واجيب عنه بان السمع مندرج في الاطلاق بناء على ان الشاع كالقاري انتهى قوله لمعنى اللغة هو المراد وفي الاصطلاح ما يقصد بشيء كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع التشخص فالقيل المعنى اما اسم ظرف او صيغة مصدر ولا يصح احد كل واحد منهما في هذا المقام ليصدق المعنى واجيب عنه بان الظرف والمصدر ما اريد ان في المعنى الحقيقي بل لان يسمعه المفعول فيكون معنى المقصود لا بمعنى القصد والقصد فان قيل المعنى ماخوذ في الوضع فذكره بعد تكرار واجيب عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع من المعنى ويجاب عنه بانه لا تكرار فيه لان ذكر المعنى في الوضع ضمني وفي الثاني تصريحي فلا تكرار فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ الاخر فكيف يصح قوله لمعنى واجيب عنه بان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او معنى فان قيل قد وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصلة والشرط والجزاء فان كل واحد منها يقصد لمعنى المركب واجيب عنه بان ما يقصد عنها لا يكون الا مفردا للعدد مرد لاله جزء اللفظ على جزء المعنى تامل قوله مفرد المعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والمعنى المركب ما يخالفه وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى او منصوب او بدل عنه او منصوب على انه حال من المعنى او من ضمير وضع او مفعول لمعنى المقدر او مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف او صفة الثاني اللفظ وان الاولى لا يصح كل واحد منها ما على تقدير الجر

المفيدة للمعنى فلانه يلزم تقديم الافراد والتركيب لانه قبل الوضع
وليس الامر كذلك بل الافراد والتركيب انما هو بعد الوضع واجيب
عنه بان اتصافه انما هو باعتبار ما يؤول اليه واما على تقدير النصب
اذا كان حالا عن المعنى فلان الحال لا يكون الا من الفاعل والمفعول
ولفظ المعنى ليس كذلك تامل واجيب عنه بان المجرور في حكم المفعول
به فان قيل الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه فينبغي ان يقدم
مفردة للمعنى واجيب عنه بان هذا التقديم اذا لم يكن ذو الحال
مجرورا واما اذا كان مجرورا فلا يجوز تقديمها عليه لان الحال تابع لذي
الحال كالتابع وتقديم المجرور على الجار ممنوع فالتابع اى تقديم تابع المجرور ممنوع على الجار
بطريق الاولى فان قيل الحال لا يصح من ضمير الوضع لانه يشترط
في باب الحال اتحاد الحال مع ذي الحال وجودا وزمانا والوضع مقدم
وجودا على الافراد والتركيب واجيب عنه بان اتحاد الزمان
كاف لصحة الحالية تامل فان قيل لو كان حالا عن ضمير وضع لكان
في حيزه وههنا قد فصل بينهما واجيب عنه بان الفصل بالاجنبي
ممنوع لا بمتعلقات الوضع قوله وهي منحصرة في ثلثة اقسام اسم
وفعل وحرف لانها اما ان لا تدل اى تلك الكلمة على معنى كائن في نفسها
وهو الحرف او تدل ويقترن معناها باحد الازمنة الثلاثة وهو الفعل او تدل
ولم يقترن معناها به وهو الاسم فحال الكلمة لا يخلو عن هذه
الثلاثة فلهذا انحصرت الكلمة في ثلثة اقسام وفيه نظر من وجهين
الاول انه لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة في ثلثة اقسام
لانه ان اريد التقسيمات الذات في الدليل فيقتضي ان يكون الكلمة
على اربعة اقسام احدها ما يدل وثانيها ما لا يدل وثالثها ما يقترن
ورابعها ما لا يقترن وان اريد احدهما فيقتضي ان يكون الكلمة على
قسمين تامل واجيب عنه بان المراد كلا التقسيمان لكن
التقسيم الاول من الكلمة والتقسيم الثاني اعني الاقتران وعدم
الاقتران من قسم تقسيم الاول فعلى هذا انحصرت الكلمة في ثلثة
اقسام ولا يخفى عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى دليل الحصر

الكلمة التي في عبارة الكافية لان هناك تقسيمان لا الى دليل
حصر الكلمة في هذا المختصر فانه ليس ههنا تقسيمان واما
الشطر الثاني فيتوجه الى الكافية والمختصر ايضا جميعا فامل واما الثالث
فلان هذا الدليل لا يرتبط بالانحصار لان الدلالة والاقتران
ليسا مذكورين في حقيقة الكلمة لان حقيقة الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد واجيب عنه بان الدلالة والاقتران وان لم يكونا
مذكورين في حقيقة الكلمة لفظا الا انهما مذكوران تقديرا لان ذكر
حقيقة الكلمة يستلزم الوضع والوضع يستلزم الدلالة والاقتران
كذا في بعض الشروح للكافية وفي هذا الدليل يطرس وجوه اخر
ذكر في غاية التحقيق فاطلب هناك **قوله** وحد الاسم اي حقيقة
الاسم الحد في اللغة المنع وفي الاصطلاح هو قول دال على حقيقة
الشيء من غير زيادة ونقصان اعلم ان التعريف في اللغة العلامة
وفي الاصطلاح ما يعرف به الشيء وهي على ضربين حدي وهو ما
يوجد فيه حقائق الشيء من غير زيادة ونقصان ورسمي وهو ما
يوجد فيه صفات الشيء كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حدي
وبكونه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع
رسمي فاذا عرفت هذا فاعلم ان تسمية الحد ههنا ليس بمعنى الحقيقة
بل بمعنى التعريف **قوله** كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها
اي الكلمة غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال و
الاستقبال كرجل وعلم **فان قيل** كلمة في ههنا ليست في محله لعدم ظرفية
الكلمة للمعنى وهي تقتضي الظرفية فامل **واجيب** عنه بان كلمة
في بمعنى الباء اي بنفسها لكن المصنف اتى بكلمة في لانها لما دلت على معنى
بنفسها من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى تكون محيطة لذلك المعنى
كاحاطة الظرف للمظروف فلهذه العلاقة اتى بكلمة في كذا في عبد الغفور
**فان قيل** قوله في نفسها زائدة لا طائل تحته لان معنى في نفسها كونها
مدلولا لها وهذا المعنى بعينه يفهم من قوله تدل على المعنى فيلزم التكرار
فامل **واجيب** عنه بان الدلالة على المعنى على ضربين اما بنفسها

وبغيرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في نفسها
**فان قيل** هذا الحد ليس بجامع ولا مانع لخروج اسماء الافعال منها
وكذا اسم الفاعل والمفعول ويدخل فيه نحو كاد وبئس وعسى ونعم
مما انسلخ عنها الزمان وكذا فعل المضارع لانه ايضا غير مقترن باحد
الازمنة بل هو مشترك بين زماني الحال والاستقبال **واجيب عنه**
بان المراد بعدم الاقتران ما لا يكون مقترنا بحسب الوضع اصلا
سواء كان بزمان او زمانين فخرج المضارع عن حد الاسم واجيب عنه
بان المراد من الاقتران اقترانا وضعيا فخرج اغياره ودخل افراده
وايضا يدخل في حد الاسم اسماء الزمان كيوم وغد وامس فان
الزمان فيه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا لزم اقتران الزمان
بالزمان وهو محال وكذا لفظ الليل والنهار والصبوح والغبوق و
الرواح والضحى والمسى وغيرها مما يدل على الزمان فقط **فان قيل**
يشكل هذا التعريف بالاسماء المعبرة بها من جهات الست كفوق
وتحت وكذا يمين وشمال وخلف وامام لاحتياجها في الدلالة
على المعنى الى ما اضيف اليه ولهذا لزم الاضافة فيهم وكذا لفظ
اي واية وكلا وبين وغيرها مما يكون لازم الاضافة فيكون مما لا
تدل على معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قوله بنفسها **واجيب عنه**
بان كل واحد منها مستقل في الدلالة على المعنى وضعيا لكن جرت
العادة في ذكر المضاف اليه معها فالاعتبار انما هو للوضع لا للعادة
تامل وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في المطلوب و
كذا في غاية التحقيق انتهى لما فرغ من تعريف الاسم شرع في بعض
خواصه ليتضح بها معرفة الاسم غاية الايضاح لان الشيء اذا عرف
من حيث الذاتيات والصفات كان موضحا غاية الايضاح فا
التعريف الاول كالحدي وذكر الخواص كالتعريف الرسمي فقال
علامته ان يصح الاخبار عنه وبه نحو زيد قائم اي لان يسند اليه
فكونه مسند اليه من خواصه لان الفعل وضعت مسندا به فلو جعل
مسند اليه ايضا لزم خلاف الوضع وذا لا يجوز لغير ضرورة لان

الفعل حادث والحدث عرض والعرض قائم بغيرها اى بالذات
دون الذوات قائم بالاوصاف فان قيل يشكل هذا الحكم بنحو
اعجبنى ان ضربت زيدا لانه جملة فعلية واجيب عنه ان هذا
بتاويل الاسم بتقدير اعجبنى ضربك فان قيل قوله تعالى واذا قيل
لهم امنوا وقع محكوما عليه لان جملة امنوا وقع مفعول ما لم يسم فاعله
لقيل وهو لا يكون الا اسما فهو هنا جملة واجيب عنه بان قوله امنوا
باويل هذا اللفظ بتقديره واذا قيل لهم هذا اللفظ وهو الاسم على
هذا القياس كل ما وقع الجملة موقع الاسم تامل وفى بعض النسخ نحو
قوله ويه كانه سهو من قلم الناسخ اى من تصرف الناسخين الا ان يقال
المراد بالاخبار عنه به فى حالة واحدة نحو اعجبنى قيام زيد نحو
عبارة النسخ لكن المتمثل نحو زيد ولعله بناء تامل والله اعلم والجر
نحو غلام زيد واما صار الاضافة من خواص الاسم بوجوه الاول
لان الاضافة لا يكون الا لتعريف الشئ او لتخصيصه او تخفيفه
وكل ذلك لا يكون الا فى الاسم اولان الاضافة مسقطة للتنوين او
ما يقوم مقامه من نون التثنية ونون الجمع والالف واللام وكلها كان
هؤلاء فيه كان الاضافة ايضا فيه اولان الاضافة لا يكون الا بحرف
الجر وحروف الجر يختص بالاسم وكذا الاضافة انتهى قوله ودخول
لام التعريف كالرجل لان اللام لتعيين المعنى المستقل بالمفهومية
ويدل عليه اللفظ المطابقة المعنى المستقل ولا يكون الا فى الاسم
لان الحرف لا يدل على معنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة اولان اللام لتعيين الذات والذات لا يكون الا اسما
فان قيل حروف النداء والميم ايضا لتعيين المعنى او لتعريف الذات
كاللام فينبغى ان يعم دخول حرف التعريف ليكون التعريف بلا
الميم وحروف النداء ايضا واجيب عنه الكل ما اول باللام تامل
واجيب عنه بان التعريف بالنداء ماول بتعريف اللام واما
الجواب عن الميم فهو غير مشهور بيان فقيل يجوز ان اللام يدخل
فى بعض المصادر فى قوله تعالى والتقطع سبحكم ولسلطف ق

اجيب عنه بان هذه القراءة من الشواذ لا يعتد بها ويطن القائل
بلام الموصول نفسه كما ان كلمة الذى يدخل على المضارع نحو الذى
يضرب كذلك هذه اللام ايضا موصولة دخلت عليه كذا فى قاضى
الارشاد واما قوله يا نعم العبيد ويا نعم الرسول الظاهر مما جاء فى الاوراد
بادخال حرف النداء على صيغة الماضى فماؤل ايضا تقديره يا من هو
نعم الرسول الظاهر فان قيل لم قال ولام التعريف بدون الالف كما هو
عبارة الكافية مع ان الالف واللام كلاهما للتعريف واجيب عنه بان
فيه اختلاف مذاهب ذهب سيبويه الى ان اللام وحدها للتعريف
الا انه ساكن زيدت قبلها همزة الوصل ولهذا تسقط فى الدرج و
وجه ان التعريف ضد التنكير وعلامة التنكير حرف واحد وهو
التنوين فكذا علامة التعريف ايضا حرف واحد وذهب الخليل الى
ان الالف واللام معا للتعريف كهل للاستفهام لشدة الاتصال احدهما
بالاخر وسقوط الالف فى الدرج باعتبار نيابة اللام مقام الالف كنيابة الجزء
مقام الكل فى نحو قوله جاءنى رئيس القوم وذهب المبرد الى ان الهمزة
وحدها للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها للاستفهام زيدت بعده اللام
للفرق بين همزة الاستفهام وبين همزة التعريف وانما اختص الزيادة
بهمزة التعريف دون همزة الاستفهام لان الاختصار فى الاستفهام اولى
لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير والطالب سارع الى وجود المطلوب
فقصر فيه ليفرغ الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المنادى سارع
الى الجواب فحذف الفعل وعوض عنه حرف النداء ليتخلص منه الى المقصود
وكذا اما بعد اما لان المقصود بما حكم الاسم الواقع بعدها فحذف فعل
الشرط منه ليتخلص منه الى المقصود بسرعة نحو اما زيد فمنطلق وكذا
غيرها تامل فى قواعد النحو قوله والجر كغلام زيد وانما صار الجر علامة
له لان الجر اثر حرف الجر وهو يختص بالاسم فكذا اثره والا لزم المخالفة
بين المؤثر والاثر وذا لا يجوز ولان الجر علامة الاضافة والاضافة
يختص بالاسم وانما يختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وضعت
لافضاء الفعل او شبهه الى ما يليه فيجب ان يكون اسما حتى لا يلزم

ونظائر الشيء الى نفسه واما الاضافة اللفظية فهي محمولة على المعنوية
كضارب زيد واما قوله تعالى لمكن الدين وقل الحق ونحوهما فالوجه
الجر في اثر الفعل محمولة على الحركة السابقة لا على الاعراب فان الفعل
الشمس والقمر مؤثران في الضياء والضياء اثرهما في السماء فيجب ان
يكون ضياؤهما ايضا في السماء واجيب عنه بان المؤثر على نوعين
طبعي بان يكون ذلك الاثر في قابل ذاته ومركزه واكتسابي بان يكون
ذلك الاثر باعتبار الغير كالعوامل فانها علامة الاثر والمؤثر هو المتكلم
والمؤثر الطبعي اولى واقوى من المؤثر الغير الطبعي فان قيل النصب
النواصب وهو ان وكي واذن ولن وهذه الحروف مختصة
بالفعل والنصب في الاسماء انما يوجد مع انها مؤثر الكسائي
واجيب عنه المراد بالاثر الاثر الذي يكون من نوع واحد كالجر
ليس الا من حروف الجر والنصب اثر من انواع كثيرة فاعاد النصب
في الاسم ليس بهذه الحيثية بل من حيث انه اثر مؤثر الاخر فان
قيل الهمزة والتضعيف انما مقتضيان معنى للفعل الى الاسم كاكرمت زيدا
وفرحته فينبغي ان يكون في الاسم فالامر بخلافه واجيب عنه
بان المقتضي على نوعين مقتضي من حروف المباني ومقتضي من حروف
المعاني فالاول مختص بالفعل والثاني مختص بالاسم قوله والتنوين
مع اقسامه الاربعة الا تنوين الترنم كما سيجيء وهو في اللغة صوت
كردن شي وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا لتاكيد
الفعل واما اختص التنوين بالاسم لانه ضد اللام والاضافة لانهما
لاكتساب التعريف وهو للتنكير فهما مختصان بالاسم وكذا التنوين
للنقيض على النقيض لا يقال ان التنوين احق ان يكون في الفعل لان
الفعل نكرة لانا نقول الامر كذلك الا انه يقتضي الانفصال
كل ما هو الموصول والفعل تقتضي الاتصال بالفاعل فبينهما منافاة
او لانه انما اختص لانه لانقطاع الكلمة واتمامها والفعل شديد الاتصال
مع الفاعل واما قوله اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا
فادخال التنوين على صيغة الماضي وهو فعل اصابا محمول على التنوين الترنم

وهو غير مختص به أو لانه عوض عن الف الاشباع فاندفع الاشكال
وهو ان الاختصاص منتقض بهما انتهى **فان قيل** فعلى هذا يجب
ان لا يدخل على صيغة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
فانها ايضا يقتضي اتصالها بفاعلها ومع انه يجرى عليها اجراء ظاهر كما يقال
زيد ضارب بالتنوين **واجيب عنه** بان اقتضاءها للفاعل ليس
كاقتضاء الفعل اياه لان اقتضاء الفعل وضعي والاقتضاء فيها عارضي
واستعاري من الفعل فلا يكن لها قوة في منع التنوين كذا في حاشية الحفيد
انتهى او لان التنوين اما للتمكن او للمقابلة او للعوض او لغيرها او شيء
منها لا يوجد الا في الاسم **قوله** والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون
لانهما يستلزمان التعدد والتعيين يستلزم التغاير ولا تغاير في الفعل
واما تثنية الفعل وجمعه نحو ضربا وضربوا راجع الى فاعل الفعل **قوله**
والنعت لانه لزيادة الشيء والفعل لا يقبل الزيادة والتصغير لانه
تحقير شيء بعد وجوده والفعل لا يقبل الحقارة تامل **قوله** والنداء
لان المنادى كون الاسم مدعوا مسماه ولا يمكن الادعاء في الفعل
فان كل هذه اى المذكورات من خواص الاسم كما مر من التعليلات
التخصيص تامل **فان قيل** كثير من الاسماء لا يدخل عليها التنوين
كالضمائر والاسماء الاشارة وكذا لا يدخل عليها لام التعريف ق
اجيب عنه بان الخاصة على نوعين شامل وهو ما استغرق جميع
افراده كالكتابة بالقوة للانسان وغير شامل وهو ما يوجد في بعض
افراده كالكتابة بالفعل في بعض افراد الانسان فالمراد هنا غير شامل
تامل وكان السر في تفسير العلامة بالتخصيص هنا الا ان العلامة ما
لا ينفك عن الشيء في الشيء والخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في شيء
اخر سواء كان لازمة له اولا وهذه الخواص لا يوجد في بعض افراد
الاسم فلهذا قال ثانيا معبرا عن لفظ العلامة بقوله فان كل واحد
منها خواص الاسم **قوله** ومعنى الاخبار عنه ولما كان سر الخواص
ظاهر المراد لا يحتاج الى تفسيرها ثانيا الا ان قوله ومعنى الاخبار
عنه الاخبار عنه فان خفي المعنى اشار المص الى بيانه واظهاره فقال

ومعنى الاخبار عنه كذا او كذا ان يكون محكوما عليه لكونه اسم
الاسم بالاول ومفعول ما لم يسم فاعله او مبتدا فان كل واحد منها مخبر
عنها فاتامل قوله ويسمى اسما السمو اي الاسم على قسيميه اعني الفعل
والحرف اي العلو على اخويه بتركيب منه الكلام وحده من غير احتياج الى
الفعل بخلاف الفعل والحرف فانه محتاج الى الاسم في الكلام فاتامل هذه
اشارة الى وجه التسمية الاسم اعلم ان فيه خلاف مذهب البصريين
الى ان الاسم ماخوذ من السمو الذي هو ناقص واوي ويدل عليه جمعه
وتصغيره نحو اسماء واسامي وسمي لا اوسام ووسيم بتقديم الواو ساغ
المثال فلما ظهر ان اصله سمو حذفت الضمة عن الواو لثقلها عليها ثم
حذفت الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين فصار سم ثم نقلت حركة
السين الى ما قبله لتكون هذه اللفظ من الاسماء العشرة التي بنوا اوائلها
على السكون وزيدت عليها همزة الوصل كاس واحت واح واب وا
وغيرها فصار اسما والكوفيون ذهبوا الى ان الاسم ماخوذ من الوسم
بكسر الواو فيكون من المثال لا من الناقص واما جمعه وتصغيره فمبني
على القلب فاتامل واجاب بان القلب تعسف وتكلف كذا في البحار ثم
لما كان مذهب البصريين اصلا عنده اعتمد عليه تعالى وسمى اسم
لسموه على قسيميه لا لكونه وسما على المعنى كما هو مذهب الكوفيين
لان الكوفيين قالوا سمي الاسم اسما لانه ماخوذ من الوسم وهو العلامة
والاسم علامة على مسماه اعترض عليهم بان الفعل ايضا علامة دالة
على مسماه فينبغي ان يقال للفعل ايضا اسم كما يقال للاسم اسم ولا قائل به
واحد قوله وحد الفعل اي حقيقته قد مر شرحه في حد الاسم فلا
نعيدها كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها مقترن دلالة
لفظه باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال كضرب
ويضرب واضرب الاول للماضي والثاني للاستقبال والثالث للحال
فقوله كلمة جنس يتناول المقصود وغيره وقوله تدل على معنى في نفسها
فصل يخرج به الحروف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة فصل ثاني
يخرج به الاسم لا يقال هذا الحد ليس بمانع ولا جامع لخروج الافعال

المنسلخة من نحو نعم وبئس وساء وحبذا وعسى وكاد ودخول اسماء
الافعال من نحو دونك وبله وعليك وغيرها لانا نقول المراد بالاقتران
الاقتران الوضعي كما مر في حد الاسم فان قيل هذا يشكل في المضارع
لانه مقترن بالزمانين لا باحد الازمنة الثلاثة تامل قلنا لا نسلم
الاشتراك بين الزمانين وضعا وانما عرض الاشتراك استعمالا ولئن
سلمنا فلا ضير ايضا لان الكلمة لما صار فعلا باقتران احد الازمنة
الثلاثة فباقترانها على زمانين بالطريق الاولى فعلا كما يقرر في تعريف
المعتلات المعتل ما كان احد اصوله حرف علة فلما كان احد اصوله
حرف علة كان معتلا كالمثال والاجوف والناقص ما كان اصوليه
حرف علة معتلا بطريق الاولى كذا في السعدية فههنا كذلك تامل
فان قيل اسم الفاعل والمفعول مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا و
اجيب عنه بان المراد من الوضع الوضع الاول وهو الذي لم يسبق
عليه وضع آخر دون الثاني كذا في غاية التحقيق لما بين حد الفعل اراد
ان يذكر بعض خواصه ليتضح معرفة الفعل فقال وعلامته ان
يصح الاخبار به لا عنه لان الفعل حدث وعرض والاحداث والاعراض
لا يكون الا مسندا به قوله ودخول قد لانه وضع لتقريب الماضي الى
الحال نحو قد ركب الامير من قبيل هذا او للتحقيق او للتعليل وشيء
منها لا يوجد الا في الفعل قوله والسين والسوف لانهما وضعتا للاستقبال
ثم الاول للقريب والثاني للبعيد والاستقبال لا يكون الا في الفعل فان
قيل ما الحكمة في ذكر السين معرفا باللام دون كلمة سوف واجيب عنه
بان السين جاءت على ستة انواع احدها السين الطلب نحو استنجدت
اي استخرجته اي طلبت خروجه وثانيها الوجود الشيء على صفة نحو استعظمته
اي وجدته عظيما وثالثها التحويل نحو استحجرت الطين اي تحولت الى الحجرية
ورابعها سين الاستقبال نحو سيضرب زيد وخامسها سين الزيادة
نحو اسطاع يسطيع وهذه الخمسة مختصة بالفعل وسادسها سين الكسكسة
وهي الذي تلحق آخر كاف المؤنث حالة الوقف نحو مررت بكس وهو مختص
بالاسم فاذا كان متنوعة احتاج الى تعيينه وانما وضعت للاستقبال لانها

حرفا التنفيس اى حرفا تأخير الفعل الى الاستقبال والجزم لانه اثر الجوازم
وهي مختصة بالفعل وانما تختص الجوازم بالفعل لانها اما لطلب الفعل كلم ولما وان واما
لطلب الفعل كلام الامر واما لطلب ترك الفعل كلا النهي واما لتعليق الشيء بشيء كان و
ان كل واحد من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل قوله والتصريف الى الماضي و
المضارع لان الانقسام الى الماضي والمضارع لا يكون الا بحسب الزمان والزمان
لا يكون الا في الفعل قوله وكونه امرا ونهيا لانهما الطلب والطلب لا يكون الا
في الفعل والقتل قال وكونه امرا ونهيا ولم يقل الى امر ونهي واجيب عنه
رعاية للمذاهب لان فيهما خلافا قال بعضهم انهما قسمان للفعل كالماضي والمضارع
وقال بعضهم ليسا قسمين من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام الفعل اثنان
الماضي والمضارع لا النهي والامر وقال بعضهم اقسام الفعل ثلاثة ماض ومضارع
وامر ولهذا قال وكونه امرا ونهيا على اي مذهب كان وان قيل كلمة الى
الداخل على الماضي ليست بجيدة لانه ليس وراء الماضي والمضارع والامر والنهي فعل
حتى يتصرف اليها فالاولى ان يقول والتصريف من الماضي الى المضارع وغيره بدل
كلمة الى على المضارع واجيب عنه بان المراد من التصريف نفس التصرف وفي الاصطلاح
وهو كلمة تدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة يعني هذا الفعل اما
ماض او غيره تأمل في صحة دخول الى على الماضي قوله واتصال ضمائر البارزة
المرفوعة لان المرفوع ليس الا علامة الفاعل والفاعل انما يكون للفعل واما
اسم الفاعل وغيره من الصفات فاستعاري لا افتقار له واما الابراز فلانه
اصل والفعل اصل في اقتضاء الفاعل فاختص الاصل بالاصل ولان الاستتار
خفيف فيلحق بالتعميم الاخف منع مانع كما اذا كان صفة جرت على غير من
هي له نحو هند زيد ضاربته هي فالابراز في الصفة ايضا تأمل كذا في الكافية في
بحث الضمائر تأمل قوله والتاء التأنيث الساكنة احترازا عن التاء المتحركة اللاحقة بالاسم
نحو ضاربة ولم يعكس الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل فالمتحرك بالاسم و
الساكن بالفعل اولى تعادلا بينهما قوله ونون التأكيد اي الخفيفة نحو اضربن والثقيلة
نحو اضربن لانهما لتأكيد الطلب والطلب ليس الا في الفعل قوله بان كل هذه خواص الفعل يعني ان المراد
بالعلامة هنا الخاصة لان العلامة لا تنفك عن الشيء في وقت من الاوقات وهذه الاشياء
منفكة عن افراد الفعل لان نون التأكيد لا تلحق الماضي والحال وكذا تاء التأنيث الساكنة

للخبر الماضي كذا بغيره تامل **قوله** ومعنى الاخبار بان يكون محكوما به لكونه خبرا لما كان معنى الاخبار
خفي المراد اشار المص الى بيانه فقال معنى الاخبار به كذا وكذا **قوله** سمي فعلا باسم اصله هذا
اشارة الى وجه التسمية وهو المصدر لانه اي المصدر هو اي المصدر فعل الفاعل حقيقة لغة لان الفعل
هو الحدث لا الزمان والفاعل لكن يسمى به لتضمنه فعل لغوي فيكون
تسمية فعل الاصطلاحي بتسمية فعل اللغوي او تسمية المتضمن باسم
المتضمن وحد الحرف اي حقيقته وقد مر شرحه كلمة لا تدل هي
تلك الكلمة على معنى كائن في نفسها بل تدل في غيرها فان قيل الحرف اذ
لا تدل على معنى في نفسها فكيف تدل على معنى في غيرها لان الشيء اذا لم
تقدر على حفظ نفسه فكيف تقدر على حفظ غيره واجيب عنه بان
كلمة في في موضعين بمعنى الباء فحينئذ يصح تامل فان قيل هذا الحد منتقض
باسماء الاضافة اي بالاسماء التي يتصور مفهومها بتصور امر اخر كا
الفوق فان معناه لا يفهم الا باضافة الى ما تحته وكذا لفظ تحت فان
معناه لا يتصور الا باضافة الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة كالاب فان
معناه لا يتصور الا بتصور الابن ومعنى الابن لا يتصور الا بتصور الاب
وكذا لفظ اخي بانه لا يستعمل الا بالاضافة الى ما بعده وكذا لفظ بين
وغيرها من الاسماء التي توقفت مفهوماتها الى امر اخر تامل فلا يكون
حد الحرف مانعا وحد الاسم جامعا واجيب عنه بان المراد بقوله
كلمة لا تدل على معنى دلالة وضعية ولا شك ان هذه الاسماء غير
موقوفة المعاني على امر غيرها بل مستقلة في الدلالة على معناها وانما العادة
جرت على ذكر اضافتها الى غيرها بخلاف الحرف فانه لا يدل على معنى وضعا
كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك **قوله** نحو من فان معناه الابتداء
اعلم ان الابتداء على نوعين كلي وهو الابتداء مطلقا من غير تقييد
بالبصرة والكوفة وجزئي وهو الابتداء المقيدة بالبصرة والكوفة
مثلا فالابتداء المطلق معنى لفظ الابتداء فهذا المعنى مستقل
بالمفهومية ولفظ الابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى اليها والابتداء الجزئي هو معنى من وهذا المعنى
لا يكون مستقلا بالمفهومية ولا يدل لفظ من عليه الا بانضمام

كلمة اخرى ثم المراد بقوله دال معنى من الابتداء هذا الابتداء الجزئي
لا الكلي والحمد اذ ذكر الشيء معرفا باللام قوله وهي كلمة من لا تدل على
اي على ذلك الابتداء هذا الابتداء الجزئي الا بعد ذكر ما اي الذي
منه اي بسبب منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من
البصرة الى الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فكما تقول صمت
في يوم الجمعة الى الآن قوله وعلامته اي علامة الحرف ان لا يصح
الاخبار عنه اي لا يصح ان يكون مبتدأ او فاعلا او مفعول ما لم يسم
فاعله ولا به اي لا يصح ان يكون خبرا لعدم استقلاله بالمفهومية
والمخبر عنه والمخبر به لا يكونان الا مستقلين بالمفهومية كالاسم و
الفعل قوله وان لا يقبل علامات الاسماء من دخول اللام المعرفة
والجر والتنوين وغيرها ولا علامات الافعال من دخول الجوازم وقد
والسين وسوف وغيرها لعدم اقتضاء العلامات فيه اي في
الحرف فلهذا امتنع عليه دخول المقتضى فان قيل قوله وان لا
يقبل علامات الاسماء والافعال شامل بقوله ان لا يصح الاخبار
عنه ولا به ولا فائدة في ذكره واجيب عنه بان هذا اجزاء
[illegible] بالتخصيص بالمشهور وعكسه ان
[illegible] ليذهب نفس السامع الى كل مذهب
ممكن كما في قوله زيد نعم الرجل امل وكقوله نعم الوكيل هو زيد قوله
وللحرف في كلام العرب فوائد هذا جواب سؤال مقدر تقديره
لما كان الحرف لا يكون مخبرا عنه ولا مخبرا به وايضا لا يقبل علامات
الاسماء ولا علامات الافعال فالبحث عنه بلا فائدة واجاب عن
ذلك بقوله وللحرف في كلام العرب فوائد كالربط بين الاسمين نحو
زيد في الدار وذلك لان ارتباط زيد مع الدار كان بكلمة في اللفظية
اذ لو طرح ذلك ونقول زيد الدار لم يحصل استقراره في الدار قوله
وبين الجملتين نحو ان تضرب اضرب فان المقصود ههنا معقولية ضرب
بما قبله وذا لا يحصل الا بان المصدرية تقديره ان يكن ضربك آدم
وبين نحو ضربت بالخشبة فان المقصود ههنا بواسطة الخشبة

بذلك الضرب وذلك لا يحصل الا بالباء وذلك لانه لو طرح الباء و
يقع ضربت الخشبة صار للخشبة مفعولا به لا واسطة او جملتين نحو
ان جئتني زيد اكرمته تعلق الاكرام بالمجيئ حاصل من كلمة ان الشرطية
لانه لو لم يكن لم يحصل التعليق وفي بعض النسخ فاكرمته بالفاء الجزائية
وهو خطأ لان الفاء لا يدخل الا على الماضي المصدرة بلفظ قد
لفظا او تقديرا وهي ليس موجود ههنا لان المعنى على الاستقبال لا على
الماضي فلو كان فيه قد كان المعنى على الماضي لا على الاستقبال نحو قوله
تعالى جاؤكم حصرت صدورهم تنقلب يرتد على بعض مذهب تامل
كذا في الضيائية قوله غير ذلك اى غير ما ذكر من الفوائد التي تعرفها
في ذلك الفوائد في القسم الثالث ان شاء الله تعالى قوله ويسمى حرفا
لوقوعه اى الحرف في كلام العرب حرفا اى طرفا هذا اشارة الى وجه
التسمية بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال
جئت حرف الوادي اى طرف الوادي والحرف لا يكون الا في
طرف الكلام قوله اى ليس اى الحرف مقصودا بذاتها اى الحرف
مثل المسند والمسند اليه كانه جواب سوال تقديره انه لا نسلم انه في
طرف الكلام لان في في قوله زيد في الدار في وسط الكلام وكذا ان
الناصبة في قوله اريد ان تضرب وسط الكلام وكذا غيره فاجاب
المص بما ترى اى ليس مقصودا بذاتها مثل المسند والمسند اليه فاذا لم يكن
مقصودا كان طرفا من المقصود لما فرغ المص عن حد الكلمة واقسامها
من الاسم والفعل والحرف وحدودها وبعض خواصها وتسميتها
شرع في الكلام فقال الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فقوله لفظ
جنس شامل للمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله
تضمن كلمتين فصل يخرج به المفردات والمهملات وقوله بالاسناد
فصل آخر يخرج به المركبات الغير الكلامية مما لا اسناد فيه كتركيب
الاضافي والتعدادي والصوتي والتوصيفي وكتركيب الحال مع ذي الحال
وكتركيب التمييز مع المميز وتركيب غيرها تامل لعدم الاسناد فيها
وقد فسر الاسناد وسيجيئ بيانه ان شاء الله تعالى انتهى وههنا بحث

من وجوه الاول انه لم يترك الشيخ حرف العطف مع وجود المناسبة
بينهما في كون كل واحد منهما جملة اسمية وفي كون كل واحد منهما مجموع
تمام النحو اجيب عنه نظرا الى استقلال الكلام بالنسبة الى الكلمة حيث
تفيد المخاطب والمتكلم فائدة تامة ولو عطف الكلام لصار الكلام معطوفا
على الكلمة والمعطوف تابع للمعطوف عليه فلو عطف لم يكن تاما
في مرتبة الاستقلال بعد كلمة بعد بحطة وكتاب بعد باب وعلى هذا
القياس كل ما كان المقصود غير المتماثل فلهذا سبب لاني الاستقلال
يجوز ترك العطف وكذا في كل موضع لا يجوز فيه تمام الشيء الا والا
بذكر الثاني يجوز ترك العطف فيه كما في الابتداء بسم الله اولا ثم بعد
بحمد الله بغير العطف او بالعطف ايضا وكما في الكلمة الطيبة من قول لا اله
الا الله محمد رسول الله يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء التوبة نحو
اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى آخره انتهى كذا في بعض حواشي شرح
مطالع تامل فانقيل وعلى هذا التعريف لا يكون مثل زيد ما ثم كلاما لا
لا يكون هيئة اللفظ احرى حتى يكون منضما الهيئة الكلمتين ولزم الاتحاد
بين المتضمِّن والمتضمَّن وذا لا يجوز تامل قلنا مجموع التركيب كان
متضمنا لافراده وكل واحد من الكلمتين متضمَّن كتضمن الكل الجزء ولا يلزم
الاتحاد بينهما كصورة الانسان من حيث المجموع متضمن لافراده
واجزائه نحو اليد والرجل كتضمن الكل الجزء وكذا البيت متضمن
بجدران الاربع وكذا الخمس وغيرها فان قيل هذا الحد ليس
بصادق على قولنا زيد قائم ابوه او زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم
لان فيها ليست كلمتين بل فيه اربع كلمات مع انه كلام واحد وجنس
المراد من الكلمتين من ان يكون حقيقة او تاويلا فهذا في تاويل
الكلمتين تقديره زيد قائم الاب فان قيل وعلى هذا التقدير
لا يكون كلمتين ايضا تامل واجيب عنه بان الكلام هو زيد قائم و
الاب حينئذ صار مضافا اليه والمضاف اليه داخل في الستر
خارج في الكلام فانقيل حينئذ مهمل ودير مقلوب زيد كلام ولم
يكن فيه الكلمتين اجيب عنه بان الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة

او حكما فالجسق والديز في حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ مهمل و
هذا اللفظ مقلوب زيد فان قيل فعلى هذا لا يكون بكلمتين بعد
التاويل يكون ثلث كلمات واجيب عنه بان الكلام هذا مهمل و
هذا مقلوب زيد و ذكر اللفظ لتخصيص اسم الاشارة و تعيينه
فيكون قيدا والقيود خارجة عن الكلام فان قيل هذا الحد ليس
يصادق على لفظ اضرب ولا تضرب اذ ليس فيه كلمتين مع انه كلام
واجيب عنه بان الكلمتين اعم من ان يكون لفظية او تقديرية
واحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية والاخرى فيه مستترة
تقديره اضرب انت ولا تضرب انت فان قيل بشكل صدق هذا
الحد على الجملتين نحو ان جاءني زيد اكرمته مع انه كلام واحد واجيب
عنه بان الكلام هو الجزاء وحده والشرط قيد له تقديره اكرمته
لمجيئة زيد وعلى هذا القياس مجموع الشرط والجزاء وقد عرفت ان
القيود خارجة عن الكلام تامل فح يصدق تعريف الكلام على الشرط
والجزاء تامل فان قيل لم لم يقل الكلام ما تركب من الكلمتين واجيب
بان صيغة التركيب يستعمل مع كلمة من بخلاف صيغة تضمن فانه يستعمل
بغير كلمة من ففيه اختصار والاختصار اولى من الاطناب وفيه بحث
ذكره في غاية التحقيق فاطلب هناك فان قيل فعلى هذا لو قال الكلام
ما تضمن الاسناد او يقم ما تضمن بالاسناد او ما فيه الاسناد لكان
اخصر وقد عرفت ان الاختصار اولى واجيب عنه الامر كذلك
الا ان فيه فساد لصدق التعريف على جزء الكلام لان ما تضمن الاسناد
ليس الا كلمة واحدة كما يفهم من تعريف الاسناد هو نسبة احدى
الكلمتين سواء كان فعلا نحو ضرب زيد فان الاسناد فيه نشأت
وتولدت من كلمة ضرب لا من زيد فانه جامد لا يصدر منه
الاسناد او كان اسما مشتقا نحو زيد قائم فان الاسناد فيه نشأت
وتولدت من كلمة قائم لا من زيد فانه جامد لا يصدر عنه الاسناد
فان قيل لو قال لفظ تضمن كلمتين بالاخبار موضع بالاسناد
لكان سو قريبا لهذا المعنى ايضا واجيب عنه بان الاخبار يستعمل

في الاسناد التي تكون في الجملة الاخبارية ولا تطلق على الجملة
الانشائية علامة الاسناد فانه اعم ولهذا قال بالاسناد ولم يقل
بالاخبار تامل ثم اعلم ان قوله بالاسناد اما ظرف لغو لتضمن او
مفعول مطلق لتضمن باعتبار الموصوف المحذوف تقديره تضمن
الكلمتين تضمنا حاصلا بسبب الاسناد قوله والاسناد نسبة
احدى الكلمتين سواء كان من الكلمة الاولى نحو قام زيد كما في الجملة
الفعلية او من الكلمة الثانية كما في الجملة الاسمية نحو زيد قائم الى الاخرى
بحيث تفيد ذلك النسبة المخاطب فائدة تامة التي يصح السكوت
اي سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاما تاما عليها اي
على تلك الفائدة فقوله نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى جنس
شامل له ولغيره وقوله بحيث تفيد المخاطب الخ فصل خرج ما عداه
اي ما لا يكون مفيدا للمخاطب كنسبة الاضافة نحو غلام زيد فان
هذه النسبة ليست مفيدة للمخاطب لان في النسبة المفيدة لابد
من اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم نحو
زيد قائم فزيد مثال للمحكوم عليه والقائم مثال للمحكوم به ونسبة
القيام الى زيد نسبة حكمية والحكم الربط وعلامة الربط بالفارسية
لفظ هست في الموجبة نحو زيد قائم اي زيد قائم هست او لفظ
نيست في السالبة نحو زيد ليس بقائم اي زيد قائم نيست او نحوها
فهذه الامور الاربعة لا توجد الا في الجملة الاسمية او الفعلية لا
في التركيب الاضافي والتوصيفي وغيرهما تامل لان معنى قوله
غلام زيد كون الغلام منسوبا الى زيد فقط وهذا القدر لا تفيد
المخاطب فائدة تامة ما لم يقل قائم او ضاحك بان يقال غلام زيد
قائم او ضاحك انتهى واعلم ان قوله يصح السكوت عليها ليس من
تعريف الاسناد بل هي تفسير وتعريف للفائدة التامة كانه
وقع جواب سؤال مقدر تقديره ما الفائدة التامة فقال بيانا
لذلك الفائدة التي يصح السكوت عليها والمراد من السكوت سكوت
المتكلم وقيل سكوت المخاطب لموافقتهما قوله نحو زيد قائم وقام

زيد ويسمى الاول الجملة الاسمية لكون الجزء الاول اسما ويسمى الثاني جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا قولها فعلم الفاء فيه للتفريع اي فاذا كان الامر كذا وكذا فعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام الا من الاسمين نحو زيد قائم او من اسم وفعل نحو قام زيد وان كان بحسب العقل يقتضي ان يكون الكلام ستة انواع ثلاثة من جنس واحد نحو اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلاثة من جنسين من اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وكذا قال الناظم اسم اسم فعل فعل حرف حرف ؛ اسم فعل اسم حرف فعل حرف لكنه لا يحصل الا من القسمين إذ لا يوجد المسند والمسند اليه معًا في غيرهما اي غير القسمين المذكورين ولا بد للكلام عنهما اي من المسند والمسند اليه معا لان الاسناد ماخوذ في حقيقة الكلام والاسناد يقتضي الطرفين المسند والمسند اليه انتهى وهما لا يوجد ان معا الا في هذين القسمين قوله فان قيل نوقض اي حصر الكلام بالنداء اي بتركيب الندائية نحو يا زيد ونحو منحو يا زيد وهيا شريف وكذا انتقض بما الندبة نحو وا زيداه ووا عمراه وكذا قوله من حرف او في حرف فان جميع ذلك الكلام من الاسم والحرف فانتقض حصر الكلام قوله قلنا حرف النداء قائم مقام ادعوا واطلب وهما الفعلان في الكلام من الفعل والاسم الذي هو المنوي المستتر في ادعوا واطلب وهو انا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون يا كلاما بدون لفظ زيد لان يا قائم مقام الجملة وهي ادعوا انا الفعل والفاعل المستتر فيه وليس الامر كذلك بل الكلام مجموع يا زيد واجيب عنه الامر كما قلت الا انه لما حذف الفعل الذي لا يبق الاستناد والاضمار واقيم الحرف الذي لا يكون لا يبق الاستناد والاضمار مقام الفعل ناب اسم الظاهر الذي هو زيد مثلا المفعول للجملة وهي فضلة مقام الضمير الذي يكون مستتر في ادعوا واطلب ويكون عمدة في الجملة فاقامت الفضلة مقام العمدة عمدة تنبا

على ان كل شئ اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير وكذا الجواب
عن البدنية فان كلمه وانما تم بمقام التمييز اصله الفعح زيدا
على حذف الفعل والفاعل اقيم كلمة وامقام الفعل وابدلت
الضمير بالمظهر فقال واريدا وا عمراه واما الجواب على قوله من
حرف ومن حرف فعلى للحكاية بان من وفي حكايتان عن من وفي
الدين وقعا في التركيب فيكون الكلام من الاسمين فان قيل
فعلى هذا يلزم رفعه بالرفع لانه صار اسما وقع مسندا والجواب
عنه بان باعتبار اعراب المحكي عنه فصار مبنيا بناء على ان الحكاية
كلها على ما حكي عنه بامل قوله فلا نقض عليه اي على حصر الكلام
واما الجواب عن الجملتين في مقام الانتقاض فقد مر سابقا فلا نعيد
قوله واذا فرغنا من المقدمة اي من مقدمة الكتاب واللام
عهدي فلنشرع الان في الاقسام الثلثة لا محالة بطريق الاطراد
والعادة بحذف المصاف تقديره في احد الاقسام الثلثة فان
قيل الجزاء لازم بوجود الشرط بمعنى اذا وجد الشرط في وقت من
الاوقات فيكون وجود الجزاء ايضا في ذلك الوقت ضرورة بلا
مهلة بينهما كما ان وجود الشمس مستلزم لوجود النهار والشروع
في احد الاقسام الثلثة غير لازم للفراغ لجواز المهلة بينهما بان
يكون المصنف مستريحا اي راحت كردن واجيب عنه
بان الشروع ليست الجزاء بل الجزاء هو الارادة تقديره واذا فرغنا
من المقدمة اردنا الشروع في الاقسام الثلثه ولاشك ان ارادة
الشئ الاخر لازم الفراغ عن الشئ الاول استقيم صدق قوله
واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلثه بصورة
الشرط والجزاء قوله والله الموفق اسم فاعل من باب التفعل
والمعين ايضا اسم فاعل من باب الافعال اي من باب اعان
يعني اعانة اعتصم المصنف بالله تعالى لان الشروع في الشئ
امر عظيم ذي خطر فلابد من الاستعانة والتوفيق من الله تعالى
القسم الاول من اقسام الثلثة الاسم قدم مباحث الاسم على مباحث

الفعل والحرف لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل والحرف لانه
عبارة منهما لوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف او لان بحث الاسم
مشتمل على المقاصد الثلثة نحو المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
قوله وقد مر تعريفه هو الكلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فلا نعيده ، هذا اشارة الى جواب سوال مقدر
تقديره لان تقسيم الشئ مسبوق على تعريف الشئ والا لزم تقسيم
المجهول وذا لا يجوز فلهذا قال مجيبا وقد مر تعريفه قوله وهو ينقسم
الى معرب ومبنى لانه لا يخلوا اما ان يكون مفردا او مركبا فالاول مبنى
والثانى لا يخلوا اما ان يكون مركبا شابه المبنى الاصل او لا الاول ايضا
مبنى والثانى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل معرب فالاسم لا يخلو
عن هذا فلهذا انحصر الاسم على نوعين قوله فلنذكر احكامهما اى
المعرب والمبنى فى البابين اى باب المعرب وباب المبنى ففى الاول
نذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه وفى الثانى نذكر احوال المبنى
واحكامه واقسامه **قوله وخاتمة** اى ما بقى احكام
من البابين من الاحكام المشترك بين المعرب والمبنى فلنذكر
فى الخاتمة ثم الخاتمة فى اللغة انگشترى را گويند وفى الاصطلاح
ما يختم به الشئ اى البحث الذى يختم به الشئ قوله انشاء الله
قيد قوله فلنذكر احكامهما قيد بقوله انشاء الله لان ذكر الشئ و
تركه غير مقدور الانسان بل مقدورة بمشية الله ورضائه اهـ
**قوله القسم الاول** من القسمين فى الاسم المعرب قدمه بالبيان
بوجوه اما لانه منصرف والاصل فى الاسماء الصرف دون
البناء لان البناء وظيفة الفعل المثقل واما لانه محل الاعراب
لفظا او تقديرا دون المبنى لانه محل الاعراب محلا واللفظى
اصل من المحلى او ما لغيره تامل قوله وفيه مقدمة اى فى باب
اسم المعرب فالضمير المجرور راجع الى الباب لا الى القسم كما
توهم بعضهم تامل المراد من المقدمة بحث يتوقف عليه الشروع
وسيأتى تحقيقه انشاء الله تعالى فى ما بعد ، قوله وثلثة مقاصد

الاول المرفوعات والثاني المنصوبات والثالث المجرورات قوله
الخاتمة اي خاتمة اسم المعرب واللام عهدي قوله ان المقدمة التي
يتوقف عليه الشروع فيها فصول اربعة هي عبارة عن الفصول الاربعة
واندفع الاشكال الحاصل من كلمة في للظرفية الفصل الاول في تعريف
اسم المعرب والفصل الثاني في الاعراب والفصل الثالث في اصناف
اعراب الاسم والفصل الرابع في تقسيم الاسم المعرب الى المنصرف
وغير المنصرف قوله الفصل الاول من الفصول الاربعة وكونه جزء
المقدمة وكونه موقوفا عليه في التعريف ظاهر في تعريف اسم المعرب
وَهُوَ كُلُّ اِسْمٍ رُكِّبَ ذلك الاسم مَعَ غَيْرِهِ اي مع غير ذلك الاسم وَلَا يُشْبِهُ
ذلك الاسم مَبْنِيَّ الْأَصْلِ اَعْنِي الْحَرْفَ وَالْفِعْلَ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ الْحَاضِرَ هذا
هو المشهور عند جمهور النحاة وعند البعض الجملة من حيث هي هي ايضا
من مبني الاصل كذا في عامة الكتب والمراد من التركيب تركيب يتحقق
معه عامله فيخرج عنه نحو غلام زيد بسكون الميم لان الغلام وان كان
مركبا مع زيد لكن ليس بمركب مع عامله اذ لو كان مركبا مع عامله لكان
مرفوعا او منصوبا او مجرورا لا ساكن الميم وان قيل كثير من الاسماء
المعربة مشابهة لمبني الاصل مع انه معرب كمشابهة غير المنصرف للفعل
الماضي في وجود السببين ومشابهة نوني التثنية والجمع للحرف لتضمنهما
معنى حرف العطف لان قوله جاءني زيدان او زيدون في تقدير جاءني
زيد وزيد هكذا في التثنية وجاءني زيد وزيد وزيد في الجمع فيكون
متضمنين لحرف العطف وكمشابهة النحو المثل لكاف التشبيه و
كمشابهة اسم الفاعل والمفعول للفعل اعني الماضي وغيرها اجيب عنه
بان المراد من المشابهة المشابهة التامة التي لم يعارض فيها شيء اخر
مشابهة غير المنصرف للماضي مع المعارض وذلك لان غير المنصرف
ما كان فيه سببان في وجود السببين كما كان مشابها للماضي كان
مشابها للمضارع ايضا لان السببين كما كان في الماضي كان في المضارع
ايضا وهما الاشتقاق والافتقار والسببين في الفعل احدهما اشتقاق
الفعل من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم وهذا سببان

الثابتان فی کل فعل ماضیا کان او مضارعا فمشابهة الماضی یقتضی البناء
ومشابهة المضارع یقتضی الاعراب فرجحت الاعراب لا البناء لان الاعراب
اصل فی الاسماء بعد الترکیب لا قبل الترکیب فانه مفرد مبنی انتهی تامل
واما الجواب عن التثنیة والجمع فلان التضمن فیهما لحرف العطف
تضمنا اعتباریا لیست فی الواقع والا لکان فیهما معاملة المعطوف
المعطوف علیه ولیس فیهما معاملة العطف واما الجواب عن النحو
والمثل فللزوم الاضافة الی المفرد التی من خواص المعرب فالاضافة
الی المفرد یعارض المشابهة فرجع الاسم الی اصله وهو الانصراف
والاعراب لان خاصة الشئ یرجح ویقوی جهة الشئ واما الجواب
عن اسم الفاعل والمفعول الکائنة بمعنی الماضی فلمعارضهما ایضا وهی
المشابهة لهما بالمضارع لفظا ومعنی والمضارع معرب فان قیل یخرج عن
حد المعرب المبتدء والخبر لانهما لیسا مرکبین مع عامله لان عاملهما
معنوی ولا یمکن الترکیب بین اللفظی والمعنوی بل الترکیب انما یکون بین
الامرین الموجودین حسا واجیب عنه الامر کذلک الا انه لما کان
عامل المعنوی کاللفظی فی التاثیر اعطی له حکم عامل اللفظی وهو الترکیب
واعطی الترکیب للعامل المعنوی ایضا لوجود المناسبة بینهما فی التاثیر
قوله نحو زید ای الذی وقع فی هذا الترکیب قام زید فانه معرب
لوجود الحد علیه وهو کون المعرب اسما مرکبا مع عامله ولم یشبه
مشابهة تامة لمبنی الاصل لا زید وحده ای لا یعرب زید حال
کونه وحده فکلمة وحده حال لزید بتاویل النکرة ای مفردا
لعدم الترکیب فیه هذا عند المص لان المعرب عنده ماله الاعراب
بالفعل وذا لا یحصل الا بالترکیب فلهذا اخذ الترکیب فی تعریفه
واما عند صاحب الکشاف زید وحده معرب لان المعرب
عنده ماله صلاحیة الاعراب بعد الترکیب فیکون قبل الترکیب
ایضا معرب کما کان بعد الترکیب ولهذا لم یاخذ الترکیب فی تعریفه
وقال العلامة المعرب مالم یشبه مبنی الاصل انتهی ولا یعرب
ایضا هو هؤلاء الذی وقع فی هذا الترکیب قام هؤلاء وان کا

اسما مركب مع عامله لوجود المشابهة تامل و ذلك المشابهة الحرف
حاصلة بمعنى ان الحرف كما يحتاج في الدلالة على المعنى الى اسم او نحو
اخر كذلك لفظ هؤلاء يحتاج في الدلالة على المعنى الى مشار اليه
اشارة حسية لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يكون الاسماء الاشارة كلها
خارجة عن حد الاسم و داخلة في حد الحرف لعدم استقلالها
في الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل في الدلالة على المعنى
لانا نقول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وضعا ومن
المعلومات ان اسماء الاشارات كلها مستقله في الدلالة وضعا
لكن احتياجها الى الاشارة الحسية استعمالا وقع لتعيين معنى متناول
اليها اعلم ان المشابهة على انواع كما فصل صاحب المفصل حيث
ما تضمن الحرف مسبة كتركيب خمسة عشر لانه في تقدير خمسة
وعشر وانه متضمن لحرف العطف تامل ومنها ما تضمن معنى مبني الاصل
كاسماء الافعال فانها متضمنه لمعنى الماضي والامر الحاضر كما
ومنها مشابهة بالحرف في الاحتياج كاسماء الاشارة ومنها ما نزل الى
معنى مبني الاصل كحذام وفساق مشابهة كنزال و نزال المتضمن لمعنى
الحاضر عدلا ووزنا ومنها وقع موضع المبني نحو يا زيد فانه في موقع
الاسمية لكاف الحرف الخطابية نحو ادعوك قوله ويسمى المعرب متمكنا
بصيغة الاسم الفاعل من التفعيل اي تمكن متمكن اي خاص دخول
اعراب اسواء كان بالوجوه الثلاثة او لا كالغير المنصرف الذي
تسمى من المعرب ويسمى معربا بالياء لان المعرب صيغة طرب من باب
الافعال اي اعرب اعرابا فيكون المعنى اي اعراب ووقت اعراب
ولما كان هذا الاسم محل اجرا الاعراب ومن صغير يسمى معربا لما ذكر
المعرب اراد ان يذكر بعض احكامه لشيء معرفة المعرب غايته الانة
فقال وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المرتب عليه من
حيث هو معرب واما ولما من حيث هو معرب لان المعرب الحكم
... لك بانه مع شبهه انحصار الحكم
... حكم المعرب باختلاف العوامل

اختلافا عمليا لا ذاتيا او تقديريا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديريا كان اخر الف المقصور او غيره نحو جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى فان قيل اضافة الحكم الى الضمير غير صحيح لان الحكم هو اثر الشيء والثابت على ذلك الشيء ومن المعلوم ان الاختلاف في اخر المعرب ليس اثر المعرب بل اثر العامل بما ثبت ونشات على ذلك المعرب واجيب عنه بان الاضافة ههنا بتقدير اللام وتقديره ان الحكم له والحكم فيه اى اثر العامل اى للمعرب او فيه فيصح الاضافة فان قيل فعلى هذا يلزم فساد اخر وهو اثر الشيء الثابت على غير ذلك الشيء وانت تعرف ان الحكم اثر الشيء الثابت على ذلك الشيء فتفرمن ورطة وتقع في ورطة اخرى واجيب عنه بان العامل والمعمول لما كان شديد الاتصال صار كلمة واحدة فيثبت اثر الشيء على ذلك الشيء فان قيل نحن نتخذ المعرب المختلف العوامل ولم يختلف في اخره نحو ان زيدا مضروب واني ضارب زيدا وضربت زيدا فان العوامل فيه تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف اخره بل يكون في العوامل الثلثة منصوبا واجيب عنه بان المراد من الاختلاف الاختلاف في العمل لا في الذات كما اشرنا اليه من قبل فيحمل فيه الاشتر فان قيل العوامل جمع فيقتضي صيغة الجمع بان يختلف المعرب بجميع العوامل لا بالواحد وليس الامر كذلك بل الاختلاف انما يكون بالواحد واجيب عنه بان اللام للجنسية فبطل معنى الجمع فكان المراد منه الواحد تقديره باختلاف العامل فان قيل اختلاف في اخر المعرب بالواحد يصح لان تعريف الاختلاف لا يصدق عليه وهو الانتقال من حركة الى حركة اخرى وفي العامل الواحد اذا دخل على المعرب اولا لم يحصل الانتقال من حركة الى حركة اخرى بل يحصل الانتقال من السكون الى الحركة لان الاسم قبل تركيب العامل مبنيا على السكون نحو زيد عمرو كما سيجيء في باب المبني والانتقال من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافا

واجيب عنه بان الاختلاف على ضربين حقيقي وحكمي فهذا امر
قبل الحكمي بناء على انه توطئة الاختلاف بالعامل الثاني او يجاب عنه
بان هذا احد وجوه الاعراب وهو حكم اخر لا ذكر المصنف هنا فان قيل
وعلى هذا يلزم الاختلاف والحدوث في اخر المبني لا في اخر المعرب
اذ الاسم قبل تركيب العامل مبني على السكون ولا يكون خاصة المعرب
واجيب عنه بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل
بعد التركيب نحو قام زيد وثانيهما بالقوة كما هو بسيحي الاعراب فزيد
معرب بالقوة لا محالة وتعين اخر المعرب الاختلاف دون الاول ولكن
كما سيجيء في بحث الاعراب هذا كله في غاية التحقيق فاطلب هنا
قوله الفصل الثاني من الفصول الاربعة يكون جزء من المقدمة
ويتوقف عليه الشروع في الاعراب فقال الإعرابُ مَا اي حرف او حركة
به يختلفُ اخرُ المعربِ دون الاول والوسط فقوله الاعراب ما جنس
شمل المقصود وغيره وقوله به يختلف اخر المعرب فصل يخرج به ما
عدا الاعراب انتهى فان قيل هذا الحد صادق على العامل بانه ما به
يختلف اخر المعرب واجيب عنه بان ما في قوله الاعراب ما
باول الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان العامل لا يكون حرفا
ولا حركة فان قيل بعض العوامل حروف كحروف المشبهة بالفعل
وغيره فلا يخرج عن حد الاعراب ايضا واجيب عنه بان المراد من
الحروف المذكور في التعريف هو الحروف المباني لا المعاني والعامل من
حروف المعاني تامل فان قيل لم تعين اخر المعرب للاختلاف دون
الاول والوسط واجيب عنه بان الاعراب صفة له
دالة ولا شك ان الصفة متاخرة عن الذات فان قيل
التثنية والجمع من هذا الحكم لان الاختلاف فيهما في الوسط
الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وكذا حال الجمع فاذا
الاختلاف فيهما بسبب في اخرهما بل المتغير في التثنية هو الالف و
الجمع الواو وهما السابقان اخرهما بل اخرهما النون وهو لم يتغير واجيب عنه
بان المراد من الاخر حرفية يعني اخر هو جزء المعرب فيه مختلفا

ان السرك به ما عوض عن التنوين على بعض المذاهب والنون كلي
حركة في التثنية هو الالف واخر الجمع هو الواو والمراد من الاختلاف
اخر المعرب اختلاف من حيث العوامل تخرج عنه حركة غلامي
فهي ليس من حيث العوامل بل من حيث اقتضاء الياء فان قيل
تعريف الاعراب صادقة على الحركات دون الاعراب الحرفي وذلك
لان الاعراب سبب يختلف بسبب ذلك السبب اخر المعرب فلا بد
من مغايرة السبب لاخره اي لابد من مغايرة الحال المحل ففي
الواو اخر المعرب فكيف يختلف به اخر المعرب فاتحد الحال والمحل
...
الى الاعراب الحركة والحركات تغاير اخر المعرب فالاعراب
الحرفي محمول عليه حمل الفرع على الاصل كذا في عبد الغفور
...ها في بحث الاعراب تامل ... الضمة والفتحة والكسرة
لما ذكر سابقا المبين كره ههنا واكتفى به بالواو والالف والياء
... لت ... رايت ... ومررت ... واعراب الاسم اي المعرب
من البحث فيه ثابت على ثلاثة انواع رفع ونصب وجر اي احدها
ثانيها نصب وثالثها جر على حذف المبتدا وامامنصوب على المفعولية
بتقدير اعني واما جر ... قوله ثلاثة انواع وانما انحصر
الاعراب بثلاثة انواع لان الاعراب لا يكون الاعلامة للمعنى المقتضي
الاعراب المتواردة على المعرب وهي على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية
والاضافة فالدال على ذلك المعنى ايضا ثلاثة انواع والا لزم الترادف بين
الاعرابين لو جعل اكثر من ثلاثة انواع او الشركة لو جعل النقص من ثلاثة
انواع والترادف والشركة كلاهما خلاف الاصل تامل كذا في الغاية
العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر نحو جاءني زيد فجاء عامل اذ
حصل به الرفع على زيد ورايت زيدا فرايت عامل اذ حصل به النصب
في زيد وعلى هذا القياس حالة الجر تامل فان قيل هذا الحد ليس
بجامع لخروج عوامل الفعل كلم ولن وغيرهما واجيب عنه بان
...

لا يسلم ان العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر بل العامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي للرفع والنصب والجر من اقتضاء المعاني لا من العوامل
واجيب عنه بان اسناد حصول الرفع والنصب والجر الى العامل
اسناد مجازي لا حقيقي وذلك لان الرفع لازم لمعنى الفاعلية والنصب لازم
لمعنى المفعولية والجر لازم لمعنى الاضافة فان قيل فعلى هذا يجب ان
يذكر تعريف الاعراب بعد تعريف العامل لصدور الاعراب عنه وتقرر
محله عقيب الاصل وذكر مسئلة الاعراب ليس في محله واجيب عنه
بان للاعراب جهتان جهة الصدور وهو يتوقف على العامل وجهة الوقوع
وهو يتوقف على المعرب وله محلان بالنسبة الى متعلقه فجاز ان يذكر
متصلا بالمعرب لانه صفة قائمة بالمعرب وجاز ان يذكر بعد العامل
لجهة وقوعه ولصدوره عنه هكذا لكل شيء له جهتان وله محلان بامل و
المراد من الرفع اعم من ان يكون حرفا او حركة وكذا من النصب والجر
اعم من ان يكون حركة او حرفا قوله ومحل الاعراب من الاسم سوى
محل الاعراب هو الحرف الاخير لا الاول والوسط تام قوله مثال الكل
نحو قام زيد فقام عامل وزيد معرب والضمة اعراب والدال محل
الاعراب انتهى قوله واعلم انه اي الشان لا معرب في كلام العرب الا الاسم
المتمكن والفعل المضارع وسيجيء حكمه في القسم الثاني وهو بحث الفعل
ان شاء الله تعالى الفصل الثالث من الفصول الاربعة يكون حرفها
المقدمة ويتوقف عليه الشروع في اصناف اعراب الاسم وهي اي
اصناف اعراب الاسم تسعة اصناف الاول اي الصنف الاول من
الاصناف التسعة اي من الاقسام التسعة والصنف هو القسم
ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب بالفتحة حالة النصب والجر
بالكسرة حالة الجر ويختص هذا الصنف بالمفرد المنصرف الصحيح
بقيد الافراد خرج التثنية والجمع وبقيد الانصراف احترز من
غير المنصرف وبقيد الصحيح احترز عن المفرد المنصرف غير الصحيح
كالاسماء الستة فانها مفرد منصرف لكنها غير صحيح لان الاربعة
منها ناقصة واويه وهي ابوك واخوك وهنوك وحموك وواحدها

فيفضا مصرون وهو ذو مال اصله ذ و و واحد منها اجوف واوى وهو
قولك اذا اصله فوه حذفت الهاء على غير القياس وابدلت الواو ميما فى
غير حالة الاضافة ثم فى الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهذا
عرض المصنف الى تعريفه فقال الصحيح عند النحاة ما اى اسم الذى لايكون
آخره اى آخر ذلك الاسم حرف علة كزيد فالمثال والاجوف والمهموز
مع اقسام الثلثة والمضاعف مع قسميه صحيح عند النحاة واما الصحيح
عند الصرفيين ما سلمت حروفه الاصلية من حروف العلة والهمزة
والتضعيف فالسالم والصحيح متحدان عند الصرفيين لافرق بينهما
ومختلفان عند النحاة لان كل ما هو سالم فهو صحيح عند الصرفيين و
الصحيح غيره وهو ما لايكون آخره حرف علة عند النحاة قوله اوالجارى
مجرى الصحيح اى النائب مناب الصحيح وهو الجارى مجرى الصحيح ما اى اسم كان
فى آخره اى فى آخر ذلك الاسم واو او ياء ما قبلها ساكن كدلو وظبى
ودمى وانما صار هذا الاسم جارى مجرى الصحيح لعدم نقل الاعراب عليه
بسبب وجود الساكن ويحصول استراحة اللسان بسكون ما قبلها و
يختص ايضا بالجمع المكسر المنصرف كرجال وطلبة فبقيد المكسر احترز
عن جمع السلامة نحو ضاربون وعالمون وبقيد المنصرف احترز عن
جمع المكسر الغير المنصرف نحو ضوارب وفواصر وغيرهما وانما اختص
هذا الاعراب بهذين القسمين لمناسبتهما فى الاصالة وذلك لان
الاعراب الحركتى اصل من الحرفى والمفرد المنصرف اصل من التثنية
والجمع وغير المنصرف فاعطى الاصل للاصل اما وجه اصالة المفرد
فظاهر لاشتقاقهما منه واما وجه اصالة الاعراب الحركتى فلان
اعراب الحرفى مستنبط منه وذلك لان الواو من الضمتين والالف
من الفتحتين والياء من الكسرتين ومعنى الاستنباط ههنا ان اداء الالف
مقدار اداء الفتحتين وكذا اداء الواو مقدار اداء الضمتين وكذا اداء
الياء مقدار اداء الكسرتين كما يعلم به سلامة الطبع فبهذه العلاقة
حكموا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من الحركات فان قيل
فعلى هذا يلزم ان لايكون فى الجمع اعرابا حركتيا لان الجمع فرع المفرد

واللائق للفرع اعراب الفرعي تامل واجيب عنه الا مر كذلك الا انه
اعطي لها الاعراب بالحركات لاجل الضروره وهي عدم وجدان
حرف الاخر صالحا وقابلا للاعراب الجري من الواو والالف والياء
فلما لم يجد وافي اخره حرفا صالحا للاعراب اعرب بالحركات ضرورة
فالاعراب في هذين القسمين اصل الوجهين احدهما ان يكون بالحركات
دون الحروف وثانيهما بالاحوال الثلثة دون الاحوالين كما كان احد
حالة الاعراب تابع للاخرى وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى قوله تقول
اي مطابقا لهذه القاعده المذكوره من الاعراب الحركات في الاحوال
الثلاثه جاءني زيد ودلو وظبي ورمي ورجال ورايت زيدا ودلوا
وظبيا ورميا ورجالا ومررت بزيد ودلو وظبي ورمي برجال وقس
على هذا القياس غير هذه الاسماء قوله والثاني اي الصنف الثاني من
الاصناف التسعة المذكوره ان يكون الرفع بالضمه حالة الرفع والنصب
والجر بالكسره والنصب تابع لجرهما ويختص هذا الصنف بجمع
المؤنث السالم وهو كل جمع اخره الف وتاء تقول مطابقا لهذا الصنف
جاءني مسلمات ورايت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ واما اعراب
هذا الاعراب بالحركة مع ان جمع المؤنث فرع الجمع المذكر واللائق
للفرع الفرعي لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب في اخره وهو
الواو والالف والياء فالضروره اعرب بالحركات واما صار النصب
تابع للجر لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو الجمع المذكر السالم
نحو مسلمون فان في جمع المذكر السالم النصب تابع للجر وكذا في جمع
المؤنث السالم فان قيل فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل ايضا
لان جمع المذكر السالم اصل وهو معرب بالحركات فيلزم فوقية الفرع
على الاصل على صوره التشابه واجيب عنه بان هذا
للضروره وفوقيته الفرع على الاصل الضروره كلا فوقية او
لان الاعراب بالحركات وان كان اصل لكنه في المفردات اصل
لا في التثنيه والجمع فان الاعراب بالحركات في التثنيه والجمع بمنزلة الاعراب
بالحروف لان الشيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير فلا يلزم مزية الفرع

في الاصل تامل فان قيل قد وجدنا هذا الاعراب في غير جمع المؤنث
السالم كركبات جمع كوكب وكذا لفظ المرفوعات والمنصوبات و
المجرورات ونظائرها مما كان مفرده مذكر فتنتقض الخاصة واجيب عنه
بان المراد من الجمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو في الاصطلاح ما
كان في آخره الف وتاء مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفرده مذكرا
او مؤنثا او اجيب عنه ثانيا بان هذه العبارة بحذف المضاف او المعطوف
تقديره ويختص هذا الاعراب بنحو جمع المؤنث السالم او يختص بجمع
المؤنث السالم وما على صيغته فحينئذ لم تنتقض الخاصة تامل كذا في
غاية التحقيق فاطلب هناك ما بقي منه قوله والثالث اي الصنف
الثالث من الاصناف الستة ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب
والجر بالفتحة حالتي النصب والجر فالجر تابع للنصب على عكس جمع المؤنث
السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سببان من
الاسباب التسعة وسيجيء بيانه وانما اختص هذا الاعراب به لان
غير المنصرف مفرد غالبا والمفرد اصل في الاعراب بالحركات واما
وجه متابعة الجر النصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان فرعيان
صار مشابها للافعال كما ان في الافعال سببين احدهما اشتقاق الفعل
من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع منه
الجر كما امتنع الجر من الفعل فصار الجر تابعا للنصب كذا في الغاية وفيه
اطناب مذكور في الغاية فاطلب هناك فان قيل كثير من غير المنصرف
يدخله الكسرة والتنوين للتناسب او للضرورة فاختصاص هذا
الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح واجيب عنه بان قيد
الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لان موانع كل حكم ملحوظ
مع ذلك الحكم فلا حاجة الى بيانه مثال التناسب مثل سلاسلا و
اغلالا لان سلاسل صيغة منتهى الجموع وهي غير منصرف لا يدخل
عليه التنوين لكن يدخل عليه التنوين لمناسبة الاغلال تامل واما
مثال الضرورة فكما اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما
كررته يتضوع فان النعمان غير منصرف لا يدخل عليه الكسرة

والتنوين لا يدخله الكسرة للضرورة الشعرية التي تقول سابق
لهذا الصنف المذكور جاءني عمرو ورأيت عمرا ومررت بعمرو قوله والرابع
اي الصنف الرابع من الاصناف السبعة المذكورة ان يكون الاعراب بالواو
حالة الرفع والنصب بالالف حالة النصب والجر بالياء حالة الجر
اي لما فرغ عن مواضع الاعراب بالحركات شرع في مواضع الاعراب
بالحروف فقال والرابع كذا او كذا ويختص هذا الصنف بالاسماء
الستة موحدة مكبرة غير مضافة الى غير ياء المتكلم سواء كان مضافا
الى الظاهر نحو ابو بكر وابو عمرو او الى الضمير مطلقا سواء كان الى الغائب
نحو جاءني ابوه واخوه او الى ضمير المخاطب نحو ابوك واخوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها وهو ابو الزوج
تضاف الا اليها وهو قوله وقوله موحدة بقيد الوحدة خرج تثنيتها
نحو اخوان وابوان وبقيد المكبر خرج مصغراتها نحو اخيّك وابيك فان
مصغراتها معربة بالحركات وتثنيتها معربة باعراب التثنية وبقيد
الاضافة خرج بالاضافة منها كالجواب فانها ايضا معربة بالحركات وبقيد
الاضافة الى غير ياء المتكلم خرج ما اضيف الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فانه
ايضا معربة بالحركات لكنه تقديرية لا لفظية واعلم ان الاسماء الستة لها
خمسة احوال ولها خمسة اعراب حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال
المكبرة وحال المصغرة وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير
ياء المتكلم وحال قطع الاضافة فحال المكبر والمصغر داخل في حال الافراد
وحال الافراد مع المكبر والمصغر حال واحد فالاحوال خمسة احدها
حال الافراد سواء كان مكبرا او مصغرا وحال التثنية والجمع وحال الاضافة
الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة
فاما في حال الافراد مع المكبرة مقطوعة عن الاضافة اعرابها
لعدم اعادة اللام الحد وقعها اسما حالة الافراد نحو جاءني اب
ورأيت ابا ومررت باب وفي حال التثنية والجمع اعرابها بالحروف
كحال سائر التثنية والجمع نحو جاءني ابوان ورأيت ابوين ومررت بابوين
تثنية وجمعا لوجود حرف الاعراب في آخرها حال التثنية والجمع و

حالة الاضافة الى ياء المتكلم اعرابها بالحركات التقديرية لاقتضاء الياء
كسرة ما قبلها وفي حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم اعرابها بالحروف
لاعادة اللام المحذوفة وقت سماعا مع ارتفاع المانع وفي التنوين وفي حالة
التصغير ايضا بالحركات مطلقا سواء مضافا اولا لكونها جاريا مجرى الصحيح
حينئذ وآخرها غير الاسلوب باضافة الحم الى الكاف المكسورة وباضافة ذو
الى غير الكاف لان الحم قريب من المرءة ولا يضاف الا اليها واما اضافة ذو الى المال لانها وضعت لاتصال الشيء
باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس واما قول الشاعر انما يعرف المعروف في الناس ذووه شاذ لا يعتد به وكذا قوله
اللهم صل على محمد وذويه ايضا لا يقال ان الاسم الذي آخره واو
ما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذو وابو كذلك لانا نقول
هذه القاعدة مشروطة بثلاثة قيود اولها ان لا يكون ذلك الواو بدل
الاعراب فبهذا القيد خرج واو اخو وذو وابو وغيرها لان الواو فيها
وقعت اعرابا وثانيها ان الواو لا يكون في اسم المبني فبهذا القيد خرج
واو هو لانها وقعت في المبني وثالثها ان لا يكون مد غما وصد عاقبة فبهذا
القيد خرج واو مد عو ومرجو فلا يجوز ابدالها ياء الا للخفة نحو مدعي
ومرجي وانما صار اعراب الاسماء الستة بالحروف مع كونها مفردات
دفعا للوحشة والنفرة وذلك لانه لو جعل اعراب التثنية والجمع بالحروف
وجعل اعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع انهما
مشتق ومشتق منه وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف دون
غيرها من المفردات دفعا للوحشة لمناسبتها بالتثنية والجمع لفظا و
معنى اما لفظا فلوجود حرف الصالح للاعراب في آخرها واما معنى
فلان معانيها منبئة عن التعدد كما ان التثنية والجمع منبئة عن التعدد
وانما صار ستا ولم يجعل اقل ولا اكثر لمقابلتها اعراب التثنية والجمع
وذلك لان اعراب التثنية ثلاثة واعراب الجمع ايضا ثلاثة فاختاروا
في مقابلة كل اعراب من الاسماء حتى صار ستا فان قيل اعراب
الاسماء الستة لا يخلو اما ان يكون بطريق الجواز او الوجوب لا سبيل
الى كل واحد منهما لانه لو اريد الجواز لخرج عنه ابوك واخوك لان

الاعراب فيهما اجنبيا بالحروف في هذه الحالة لا جائز وان ادى الى
الوجوب لحرجته فسول وجمول لان اعراب الجمع والمثنى بالحروف
حالة الاضافة جائز لا واجب الوجود اعرابها بالحركات ايضا مطلقا سواء
كان مفردا نحو جاءني حم ورايت حما ومررت بحم او مضافا نحو جاءني
حمك ورايت حمك ومررت بحمك وكذا الهن واجيب عنه بان
المراد هنا الصلاحية اي يصح اعرابها بالواو والالف والياء ويصلح
بها هذا الاعراب في مستعمل الوجوب والجواز كذا في غاية التحقيق
تامل فان قيل لما كان اعراب اسماء الستة بالحروف لوجب ان يكون
بالالف والياء مثل التثنية او يكون بالواو والياء مثل الجمع لان اعرا
بهما اصل فرع على الستة او الجمع فينبغي ان يكون اعرابها مثل
اعراب التثنية والجمع لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل واجيب عنه
بان الامر كذلك الا ان الاسماء الستة لما كانت مفردات رجح جانب
الافراد لان المفرد اصل في الاعراب باحوال الثلثة كذا في غاية التحقيق
تقول مطابقا لهذه القاعدة جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك
وكذا البواقي والخامس اي الصنف الخامس منها ان يكون الرفع
بالالف حالة الرفع والنصب والجر بالياء المفتوحة ما قبلها حالة النصب
والجر ويختص هذا الصنف بالمثنى اي ما يطلق لفظ المثنى وهو
الاسم الذي لحق في آخر مفرده الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة مطلقا سواء كان مذكرا او مؤنثا الذي علم او بعدد علم
وكلا مضافا الى مضمر عطف على المثنى اي ويختص هذا الاعراب بالمثنى
وكلا واثنان للمذكر واثنتان للمؤنث وكذا كلتا للمؤنث لكنه لم يذكره
اكتفاء بذكر الاصل وانما لم يكتف بذكر الاصل في قوله اثنان واثنتان
لان لفظ اثنان وثنتان من الاسماء العدد وهي تخالف لجميع
الاسماء في الاستعمال فلهذا لم يكتف بذكر الاصل تقول مطابقا
لهذه القاعدة جاءني الرجلان وكلاهما واثنان واثنتان ورايت
الرجلين كليهما واثنين واثنتين ومررت برجلين وكليهما واثنين
واثنتين وانما قيد كلا وكذا كلتا بالاضافة وصار لا يمكن بالاضافة

لعدم افادة معنى التثنية منهما الا باضافتهما الى التثنية ظاهرا ومضمرا
وانما خص الاضافة بالمضمر لان كلا وكلتا ذو جهتين مفردا صورة وتثنية
معنى فصورته يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب
بالحروف واذا اضيف الى المظهر روعيت جانب الافراد واعرب بالحركات
لان المظهر اصل والافراد والاعراب بالحركة ايضا اصل واذا اضيف
الى المضمر روعيت جانب المعنى واعرب بالحروف لان المعنى فرع
والاعراب بالحروف والمضمر ايضا فرع فوجود الاصل يقتضى الرعاية
من جانبه ووجود الفرع يقتضى الرعاية من جانبه كذلك وانما
خص هذه الاعراب بهذه الاسماء لمناسبتها الاعراب الحرفى
لكونها فرعين اى فى كون التثنية مع ملحقاتها وكون الاعراب الحرفى
فرعين واللائق للفرع الفرع ولوجود حرف صالح فى اخرها فان قيل
الالف فى اخر هذه الاسماء علامة التثنية فلو جعل ذلك الالف علامة للاعراب
يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد وهو لا يجوز واجيب عنه بان
ذلك المنع انما يرد اذا كان المؤثران لفظيين واما اذا كان احدهما
لفظيا والاخر معنويا فيجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما فيما
نحن فيه وكذا الحكم فى جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسياتى ذكره
انتهى فان قيل فعلى هذا يلزم ان يصدق على هذا الالف حد
الاعراب وهو ما اختلف به اخر المعرب لان الالف اخر المعرب
وكيف يختلف به اخر المعرب والا لزم اختلاف الشئ فى نفسه وهذا
باطل والجواب عنه ما مر انفا هو الحمل وعلى الاعراب الحركتى
فان قيل فعلى هذا لم يثبت الاختلاف فى اخره لان اخر التثنية
النون وهو لم يتغير والجواب عنه ما مر فان قيل لم جعل الالف
علامة الرفع والياء علامة النصب والجر واجيب عنه بان
هذه للموافقة بالفعل من نحو ضربا وللموافقة بالضميرين من
نحوهما وكذا حال الجمع فان الالف فى اخر ضربا علامة المرفوع
وفى تثنية الاسم علامة الرفع وانما صار كلا وكلتا واثنان واثنتان
ملحقات بالتثنية لان التثنية الحقيقى ما له مفرد ولا مفردات

الجمع الاسماء قوله السادس اى الصنف السادس من الاصناف
المذكورة ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب
والجر بالياء مكسورة ما قبلها حالة النصب والجر وان النصب
تابع الجر فى المثنى والجمع جميعا وسيأتى ذكرها ويختص اى هذا
الصنف بالجمع المذكر السالم وهو الاسم الذى يكون بناء المفرد فيه
سالما كمسلمون وصادرين والواو عشرون اى مع ملحقات الجمع
واخواتها من نحو ثلثون واربعون الى تسعين وانما خصص هذا
الاعراب بجمع المذكر السالم لمناسبة الاعراب الحرفى فى كونها
ولوجود الحرف الصالح للاعراب فى اواخرها فان قيل قد وجد
هذا الاعراب لغير الجمع المذكر السالم نحو سنون وارضون وثبون
وقلون جمع سنة وارضة وثبة وقلة واجيب عنه بان المراد
الجمع المذكر السالم ما يكون اصطلاحيا وههنا ما يكون فى آخره واو
وياء ونون مفتوحة او يجاب عنه بان العادة على حذف المضاف
او على حذف المعطوف تقديره ويختص هذا الاعراب
الجمع المذكر السالم او يختص بالجمع المذكر السالم و
فاندفع الاشكال فان قيل الواو فيه علامة الجمع فان كان علامة
حالة الرفع يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد وهو غير جائز
مامر فى التثنية فان قيل فعلى هذا يلزم الاختلاف فى آخر
اجيب عنه بان المراد من الآخر آخر الجمع والنون ليس آخرا
لانه عوض عن التنوين فآخر الجمع الواو فقط فان قيل لم جعل
الواو علامة الرفع فى الجمع والالف فى التثنية والياء فى الموضع
علامة النصب والجر واجيب عنه بان هذا للضرورة
لانه لو اعرب المثنى بالحروف الثلثة بقى الجمع بلا اعراب ولو اعرب
الجمع بقى المثنى بلا اعراب ولو اعرب كل واحد منهما بهذه الحروف
لوقع الالتباس بينهما فالضرورة قسمت ذلك الحروف عليهما
واعطى الالف للتثنية حالة الرفع والواو للجمع حالة الرفع لانهما
علامة المرفوع فى الفعل نحو ضربا وضربوا وجعلا ... مة الجمع

فیهما ولما لم یجد وا علامة النصب وحکموا بالتبعیة للجر و فرقوا بین التثنیة والجمع بحرکة ماقبلهما بان الفتحة ماقبل الیاء فی التثنیة والکسرة فی الجمع نحو مسلمَین فی التثنیة ومسلِمین فی الجمع ولم یعکس الامر لان التثنیة کثیرة لانه غیر مختصة بذی علم والجمع قلیل لاختصاصه بذی علم فالتکثیر یناسب التخفیف فان قیل انت قلت اعراب التثنیة بالالف فی حالة الرفع والیاء فی حالتی النصب والجر وقوله علیه السلام من احب کریمتاه لم یکتب بین العصر والعشاء یخالف الحکم المذکور فان قوله کریمتاه تثنیة وقعت مفعولا لاحب ولم یکن الیاء فیه حالة النصب بل کان الفا فیه واجیب عنه بان هذا مبنی علی مذهب ابن مالک النحوی واما علی مذهب الجمهور فلا نسلم کونه کریمتاه بل کریمتیه بالیاء قوله کریمتاه شاذ ولا یعتد به فان قیل لم جعل المص النصب تابع للجر والجر تابع للنصب یعنی یجعل کل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم یجعل الرفع تابعا ولا متبوعا واجیب عنه بانه لا مناسبة بین الرفع اذ الرفع علامة العمدة وهما علامة الفضلة فلم یوجد المناسبة بینهما فلهذا صار النصب والجر تابعا ومتبوعا دون الرفع وانما صار الو وعشرون من اخواتها من الملحقات لانه لا مفرد لهما والجمع الحقیقی ماله مفرد فان قیل لا نسلم انه لا مفرد لهما لان الو جمع ذو وعشرون جمع عشرة و اجیب عنه بان هذا ممنوع لان المراد بالمفرد ماله من لفظه وهو من غیر لفظه فلا یعتد به ولانا نقول العشرون لا یجوز ان یکون جمع عشرة والا لزم اطلاق العشرین علی ثلثین لانه لابد فی الجمع من ثلاثة افراد المفرد ولا یجوز اطلاق العشرین علی ثلثین استعمالا ولا یکون له مفرد ایضا فاذا کان الامر کذا کان من الملحقات ثم نقول مطابقا لهذه القاعدة المذکورة نحو جاءنی مسلمون وعشرون والو مال ورایت مسلمین وعشرین والی مال ومررت بمسلمین وعشرین والی مال اعلم ان النون المثنی مکسورة ابدا ای فی کل حال سواء کان رفعا او نصبا اوجرا وانما اختیر الکسرة لوجوه اما

لان التثنية اوسط الحال بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضا متوسط
فلهذا اختصت بالكسرة اولان هذا النون عوض عن التنوين على مذهب
بعض والتنوين حرف ساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر اولانه
لو لم يكسر لكان مفتوحا او مضموما لا سبيل الى كل واحد منهما للزوم
توالي الفتحات لو فتح وجود المتروك لو ضم وذلك لان النون كلمة بحرف
واحد كهمزة الاستفهام وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في
كلام العرب مضموما اي اختلفوا في نون التثنية والجمع اربعة مذاهب
مذهب الكسائي ومذهب الزجاج ومذهب ابن علي بن طاهر بن
ولاد ومذهب ابن مالك فعند الكسائي انه عوض من تنوين المفرد
لا عن الحركة فقط ولا عنهما معا واما عوضية النون عن تنوين المفرد
لئلا تخلط مادة الافراد في التثنية والجمع واما وجه العوض عن
التنوين ان هذا النون تسقط حالة الاضافة كما سقط التنوين فيهما
فعلم انه عوض عنه واعترض عليه بانه لو كان عوضا عن التنوين
لم يكن مع الالف واللام كالتنوين لا يوجد مع الالف واللام وهو
يوجد مع الالف واللام في التثنية نحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون
واذا ثبت مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والا لما
جامعه واجيب عنه بان التنوين انما سقط بالالف واللام
لكونها ساكنة لبنية خفيفة واما في التثنية والجمع فصارت متحركة
فهو اقوى منها فلا تؤثر الالف واللام في اسقاطها بخلاف التنوين
فانها ساكنة فيؤثر الالف واللام في اسقاطها واما عند الزجاج
فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لوجوده مع الالف واللام
في التثنية والجمع لوجود الحركة مع الالف واللام في المفرد نحو الرجل
ولا عبرة عن جانب السقوط حالة الاضافة بان ذلك السقوط
لقصر الكلام وتخفيفه وتقليله مع حصول تمام المعنى من المعلومات
لان الكلام المقلل المفيد لتمام المعنى اولى من الاطناب لان يكون
سقوط الاضافة واما عند ابن ولاد فانه عوض منهما لوجوده مع
اللام وسقوطه مع الاضافة واما عند ابن مالك المصري فلانه يكون

عوض عن الشئ ای لا عن التنوين ولا عن الحركة ولا عنهما بل يكون
لاجل دفع الالتباس بالمفرد نحو جوزان فان النون فيه لدفع الالتباس
بالمفرد لان جوزان تثنية جوزى فاذا اريد التثنية زاد فی اخره الف
التثنية فصارت جوزا ولما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو مفرد
زاد بعد ذلك الالف النون حتى يرفع ذلك الالتباس بالمفرد ومالا
التباس فيه حمل عليه طرد الباب انتهى هذا كله فی المنهل شرح قاضی
الارشاد للمصنف فی علم النحو وفيه اطناب لكنا نقتصر لحصول الغرض
بهذه القدر ايضا فان شئت الاطلاع فليرجع اليه ونون الجمع المذكر
السالم مفتوح ابدا وجه الزيادة لئلا يختلط مادة المفرد فی الجمع واما وجه
الفتح فللخفة بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى والتثقيل يقتضى الخفة
او لانه لو لم يفتح لكان مضموما او مكسورا لا سبيل الى كل واحد منهما
لانه لو كان مضموما لزم توالى اربع ضمات فی حالة الرفع نحو مسلمون
ولو كان مكسورا لزم الخروج من الضمة الحقيقية او التقديرية الى الكسرة
الحقيقية وهذا ثقيل قوله وهما تسقطان عند الاضافة ای نون
التثنية والجمع وانما تسقطان حالة الاضافة لانهما عوض عن التنوين
فی بعض مذاهب والتنوين يسقط عند الاضافة فكذا العوض منه
واما على مذهب من قال بالحركة او لدفع الالتباس او بهما فقد فيه
لقصر الكلام والخلاف ما مر انفا نحو جاءنى غلاما زيد اصله غلامان
فلما اضيف اليه سقط النون بالاضافة واما لطول الكلمة على الاقوال
التى ذكرنا ومسلمو مصر اصله مسلمون لما اضيف الى ما بعده سقط
النون اما بالاضافة او للتخفيف على اختلاف الذى ذكرنا قوله
السابع ای الصنف السابع من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع
بتقدير الضمة حالة الرفع والنصب بتقدير الفتحة حالة النصب و
الجر بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص ای هذا الصنف السابع
بالمقصور ای بالاسم المقصور واللام فيه عوض عن الموصوف
تامل وهو ما يكون فی اخره ای اخر الاسم الف مقصورة كعصا
وانما سمی بالمقصورة لان قصر الشئ عن الشئ وهو ايضا حبسه

عن الحركات الثلاث سواء كانت الالف ثابتة كالعصا باللام او محذوفة
كعصًا بالتنوين قوله والمضاف اي بالاسم المضاف الى ياء المتكلم
غير جمع المذكر السالم كغلامي وانما صار الاعراب بالحركات لان
هذا الاسم مفرد والمفرد اصل في الحركات وانما صار الاعراب
تقديريا لتعذر ظهور الاعراب ومنعه في اللفظ لان العصا آخره
الف وهو لا تقبل الحركة اصلا فصار تقديريا واما في غلامي فلانه
لما صار آخر الغلام مناسبا بسبب اقتضاء الياء كسرة ما قبلها فصار
ما قبلها مشتغلا بتلك الكسرة فلم يبق محل الاعراب لفظا فصارت
تقديريا هكذا قالوا وفيه نظر لانه لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل
عليه سابقا على الاضافة الى ياء المتكلم ويكون اعرابه لفظيا و
اقتضاء الياء تقديريا واجيب عنه بان الاضافة سابقة على دخول
العوامل لانها من خواص الاسم وخاصة الشيء تخرج من الغير وفيه
تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون تلك الكسرة في غلامي
مشتركا بين اقتضاء عامل الجارة وبين اقتضاء الياء فيكون اعراب
غلامي لفظيا حالة الجر وتقديريا حالة الرفع والنصب ولهذا اجيب
عنه بان هذا ممنوع لورود المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وقد
عرفت في بحث التثنية ان ايراد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد
ممنوع بخلاف ما اذا كان احدهما لفظا والآخر معنويا فانه يجوز و
ليس كذلك ههنا تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعرب ما قبل
نون جمع المؤنث في نصرن وتنصرن اعرابا تقديريا دون البناء
والحال ان الياء كما اقتضى البناء لما قبلها كذلك نون جمع المؤنث
تقتضي البناء على السكون لما قبلها فما بالهم ان يعربوا غلامي تقديريا
وبنوا جمع المؤنث واجيب عنه بان بينهما فرق جلي وهو ان
النون في جمع المؤنث ضمير الفاعل والفاعل شديد الاتصال
بالفعل لفظا ومعنى فلما اتصل بالفعل ذلك النون حصل اتصال
الفعل معه بحيث لم يبق هناك محل الاعراب لا لفظا ولا تقديرا
فصارتا مبنيين واما الاضافة وان كان تقتضي الاتصال لكنه تقتضي

لاتصال اللفظی لا المعنوی نتعذر محل الاعراب لفظا لاتقدیرا فصار نحو غلامی معربا تقدیرا فاحفظ هذا کله فی غایة التحقیق وبعضها فی الایضاح شرح المراح **فان قیل** لم لا یعوض النون عن الرفع بعد نون جمع المؤنث کما یعوض بعد الف التثنیة وواو الجمع **اجیب عنه** بانه لو عوض النون عن المرفوع یجوز لکن لزم اجتماع النونین فی اخر جمع المؤنث ففی باب اهان یهین لزم اجتماع اربع نونات وهو مکروه وشنیع جدا وهذا النونین بمنزلة النونات حکما ولئلا یلتبس بنون خفیفة صورة فلهذا لم یعوض لا یقال فعلی هذا یلزم ان یعوض اخر غیر النون اذ لا یلزم ان العوض هو النون فقط بل یجوز ان یکون ای حرف من حروف الابدال وحروف استنجده یوم صال زط کذا فی المراح لانا نقول لو فعل ذلک لزم خلاف جمع المؤنث عن اخواتها فیلزم الانتشار فی ذهن المبتدی **فان قیل** اذا ثبت وتقرر ان النون فی التثنیة والجمع عوض عن الرفع المفرد فی الافعال فیلزم اجراء اعراب المضارع علی فاعله لان الالف والواو والضمیر هو الفاعل والنون العوضی مابعدها اعراب المضارع فاجراء اعراب الکلمة علی کلمة اخری لا یجوز قطعا **واجیب عنه** لا مر کذلک الا ان الفاعل کالجزء من الفعل لشدة الاتصال فصار الفعل والفاعل کلمة واحدة حکما انتهی هذا کلهم فی الایضاح شرح المراح **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون اعراب عصا ونحوه بالحروف کاعراب کلا وکلتا لوجود حرف الصالح للاعراب فی اخره کما فی اخر کلا وکلتا **واجیب عنه** بان عصا اسم متمکن لازم التنوین فح اما ان یثبت مع ذلک الالف التنوین اولا فالاثبات ممتنع للزوم التقاء الساکنین وکذا حرف التنوین وحدها لخلو الاسم المتمکن عن التنوین بغیر ضرورة وکذا حذف الالف لانه یلزم حذف الاعراب وهو لم یوجد **فان قیل** تقدیر الاعراب بسبب التعذر فی عصا اما ان یکون قبل الاعلال او بعده فان کان قبله فلا یمتنع ظهور الاعراب فیه بل ثقیل علیه **واجیب عنه** بان الغرض ههنا مجرد تقدیر الاعراب مطلقا سواء کان التقدیر بسبب التعذر

والاستثقال وان فرضنا ان تقدير الاعراب ههنا لتعذر الاعراب
لا للاستثقال فجوابه انا نختار اجراء الاعراب بعد الاعلال لا قبله
ولا نسلم ان اجراء الاعراب بعد الاعلال ممتنع ظهور الاعراب لا
محل الاعراب وانما يجرى بعد الاعلال لان الاعراب صفة للكلمة و
الكلمة ذات وتحل له واجراء الصفة بعد تقرر الذات والمحل اى
بعد مجيء الصفة فصار الاعراب تقديريا للتعذر كعلامي لا للثقل
تقول مطابقا لهذه القاعدة المذكورة جاء في العصا وعلامي في
الرفع ورأيت العصا وعلامي في حالة النصب ومررت بعصا وعلامي
في حالة الجر والمراد بذكر عصا كل اسم يكون مفرد اخره الف مقصورة
سواء كانت للتانيث او كانت للالحاق او للاستثناء او رعاية القافية
او زائدة او غيره كذلك اى اراد بذكر علامي كل اسم صحيح او جارية مجراها
اضيف الى ياء المتكلم اى الصنف الثامن من الاصناف المذكورة ان يكون
الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والجر بتقدير الكسرة حالة الجر و
النصب بالفتحة لفظا حالة النصب ويختص هذه الصنف
بالمنقوص وهو اى الاسم المنقوص ما اى اسم اخره ياء اى اخر
ذلك الاسم ياء ما قبلها مكسور كالقاضي مطلقا سواء كان الياء
اصليا او وصفيا او عوضيا من الواو او من الالف سواء كان محذوفا
بالتقاء الساكنين اولا وانما صار الاعراب في هذا القسم بالحركات
ثم اذا كان بالحركات كان في الحالتين تقديريا وفي حالة واحدة لفظيا
واما وجه الحركات فلانه مفرد والمفرد اصل في الحركات كما لا يخفى
واما وجه التقدير في الحالتين المذكورتين فلاستثقال الضمة و
الكسرة على ذلك الياء واما وجه اللفظي حالة النصب فلان الفتحة
اخف الحركات تقول مطابقا لهذه القاعدة جاءني القاضي و
رأيت القاضيَ ومررت بالقاضي وعلى هذا القياس غيره **قوله**
والتاسع اى الصنف التاسع من الاصناف المذكورة السابقة
ان يكون الرفع بتقدير الواو حالة الرفع و النصب والجر بالياء لفظا
حالة النصب والجر وحالة النصب تابع للجر ويختص هذا

بالجمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم تقول جاءني مسلمي تقديره
مسلمون فلما اضيف سقط عنه النون للاضافة فصار مسلموي فقد
توجهت الى قاعدة الصرفية وهو قوله اجتمعت الواو والياء الاولى
منهما ساكنة فقلبت الواو ياء للخفة لان الياء اخف من الواو وادغمت
الياء في الياء لوجود المتجانسين وبدل الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
فصار مسلمي فصارت علامة للاعراب وهي الواو وتقديريا لابدال ذلك
الواو ياء فلم يبق الواو على اصله ورايت مسلمي ومررت بمسلمي في
حالتي النصب والجارة فان النصب تابع للجر واما صار الاعراب
ههنا بالحروف لما مر من انه جمع لوجود حرف الصالح للاعراب في
اخره واما صار تقديريا حالة الرفع ولفظيا في حالتي النصب والجر
لان في حالة الرفع يلزم ابدال الواو فلم يبق الواو واو ابل صار ياء
وفي حالتي النصب والجر الادغام فقط والادغام لا يخرج الشئ
عن حقيقته بخلاف الابدال فانه يخرج الشئ عن حقيقته انتهى
فان قيل كما ان الاعراب تقديري حالة الرفع كذلك في حالتي النصب
والجر ايضا تقديريا لان الياء علامة النصب والجر لا يكون ظاهرا
بل كونه مدغما مستترا واجيب عنه بان الادغام لا يخرج الشئ
عن حقيقتها كما عرفت فالتلفظ بالياء الثانية تلفظ بالياء الاولى
ايضا لان المدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في
الكتابة اعلم ان الاعراب التقديري قد يكون بالحركة وقد يكون
بالحروف فاذا كان بالحركة فقد يكون في الاحوال الثلثة كما في عصا
وغلامي وقد يكون في الحالتين كما في قاض وداع ورام واذا كان
بالحروف فقد يكون ايضا في الاحوال الثلثة نحو جاءني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذكر المصنف هذا القسم
لقلته وقد يكون في حالة واحدة كما في مسلمي فان قيل فعلى هذا
ان يكون الاصناف عشرة لا تسعة وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو
والنصب بتقدير الالف والجر بتقدير الياء كما في قوله جاءني
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم اجيب عنه بانه

مثل نحو تحت قوله كعصاي وغلامي بان قوله وقد يكون الرفع في
الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير الكسرة اعم من ان
يكون بالحركات او بالحروف ففي صورة الابدال راح صارت تسعة
فتامل واعلم ان هذه القاعدة المذكورة من كونها اجتمعت
الواو والياء والاولى منهما ساكنة الى آخره مشروطة بشرائط
احدها ان يجتمعا في كلمة واحدة مستقلة كما في مرمي اصله مرموي
او حكمية بان كانا في كلمتين غير مستقلتين كما في ضاربي ورامي
اصلهما ضاربوي ورامون فان كل واحد منهما كلمتين لكنهما في حكم
الكلمة الواحدة لشدة اتصال الضمير مع ما قبله ومع هذا الشرط خرج
نحو قالوا يا ويلنا وكذا قوله بعد يوما وترمي وتراعى الادغام لان
اجتماعهما ليست في كلمة واحدة حقيقية او حكمية بل في الكلمتين المستقلتين
وثانيها ان لا يكون ذلك الواو مبدلا عن الالف نحو بويع وثالثها ان
لا يكون ذلك الياء مبدلا عن الواو نحو ديوان اصله دوّان ورابعها
ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو ايوم علما للجبل وخامسها
ان لا يكون ذلك الكلمة علما للموت نحو حيوة علما لامرء ح وسادسها
ان يكون في آخر الكلمة لا في الوسط نحو مقيول ومخيوف وسابعها
ان لا يلتبس بشيء اخرى ثم هذه الشرائط شرائط الوجوب لا الجواز
لان الجواز لا يقتضي هذه الشرائط سواء وجدت هذه الشرائط
اولا يجوز الادغام هذا كله في السعدية شرح الزنجاني وبعضها
في الافصاح شرح المراح فتامل قوله الفصل الرابع من الفصول الاربعة
المذكورة ويكون جزء المقدمة يتوقف عليه الشروع في تقسيم
اسم المعربات وهو تقسيم اسم المعرب في ستة عشر الاشكال الاتي من
كلمة في للظرفية قوله وهو على نوعين اسم ليس فيه سببان فقوله
سببان اسم لقوله ليس وخبره فيه مقدم عليه والمجموع صفة الموصوف
او صلة الموصول بناء على ان كلمة ما موصوفة او موصولة ثم الموصوف
مع الصفة او الموصول مع صلة خبر المبتدا وهو قوله فنوع واعلم
ان كلمة ما لا يخلو اما ان يكون في محل المبتدا او في محل الخبر فالموصوف

الاول فالموصول هناك اولى من الموصوف لان المبتدأ حقه ان يكون معرفة والموصول ايضا معرفة واذا كان فى محل الخبر فالموصوف اولى من الموصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف نكرة مخصصة انتهى كذا فى الغاية او سبب واحد عطف على قوله سببان فحاله فى الاعراب كحاله على الوجوه المذكورة تامل وكلمة او ههنا للانفصال الحقيقى يقوم هذا السبب مقامهما اى مقام السببين فى التاثير بان يؤثر وحده تاثيرهما من الاسباب التسعة فقوله يقوم جملة خبرية وقعت صفة واحد وقوله من الاسباب بيان لما يقوم اى لقوله ما يقوم مقامهما او من السببين او من جميعها تامل فان قيل ما الباعث على تقسيمه لان المقصود معرفة الاسم وهو حاصل بتعريفه واجيب عنه ان الباعث على تقسيمه اجراء الاحكام المختلفة لهما كما لا يخفى فان قيل تقسيم الشئ لا يكون الا بعد تعريفه واجيب عنه كانه اكتفى بما مر وهو المركب الذى لم يشبه الى اخره دون التعريف الذى هو كلمة تدل على معنى فى نفسها الخ لان ههنا تقسيم اسم المعرب لا تقسيم مطلق الاسم سواء كان معربا او مبنيا فان قيل ان نوحا ما فيه سببان وهو مع ذلك منصرف واجيب عنه بان المراد من السببين سببان مع شرائطهما وفيه انتفاء الشرائط كما سيجئ عنقريب فان قيل لم قدم تعريف المنصرف على ضده واجيب عنه بان المنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف تامل كزيد ونحوه ويسمى الامكن اى ويسمى لذلك المعرب المتمكن امكن على صيغة اسم التفضيل لامكانه على اعراب الثلاثة وقد مر وجه كل واحد منها اى من المعرب والمتمكن والامكن تامل فلا نعيدها لما فرغ عن حده ومعرفته شرع الآن فى حكمه واثره المترتب عليه فقال وحكمه اى اثره المترتب عليه ان يدخله الحركات الثلث مع التنوين فان قيل حكم الشئ اثر ذلك الشئ ومن البيان ان الدخول ليس اثره بل صفة المتكلم حقيقة وللحركات تبعا ومجازا واجيب عنه بان اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام المقدر او فى تقديره وحكم له او فيه فح فاندفع الاشكال

ومثل هذه الاشكال سيجي في حكم غير المنصرف انشاء الله تعالى مع جوابه
تقول اسما موافقا لهذا الحكم المذكور جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد وغير منصرف اي ثانيهما غير المنصرف على حذف المبتدا
وهو اي الغير المنصرف ما اي اسم فيه سببان منها اي من اسباب
التسعة او واحد منها اي من الاسباب التسعة تقوم ذلك الواحد منها مقامها
في التاثير بان تؤثر وحده تاثيرها فقوله سببان اما مسند ومخبر
به مقدم عليه او فاعل فيه والجملة صفة الموصوف الاصلية و
المجموع خبر المبتدا وهو الضمير المرفوع اعني هو قوله او واحد
عطف على السببان واعرابه كاعرابه على الوجهين المذكورين تامل
وما تقوم مقامها ليس الا صيغة منتهى الجموع والف التانيث كما
سيجي بيانه انشاء الله تعالى فان قيل ان نوحا وهودا كل واحد
منهما منصرف مع ان فيهما سببان واجيب عنه بان المراد من
السببان السببان مع شرائطهما وشرائط العجمة التي في هذه الاسماء
هي الزيادة وتحرك الاوسط وكلاهما فيهما مفقودان تامل فان قيل
ان هندا فيه سببان وليس غير منصرف اجيب عنه بهذا وجهين
احدهما استعماله على سببين مع قطع النظر عن الحكمة والعقل وثانيهما
اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة الشروط واذا تصور مع
ملاحظة الشروط فهو منصرف قطعا لانه اذا فات الشرط فات
المشروط واذا تصور كونه مشتملا على وجود السببين فقط فهو غير
منصرف لوجود السببين فيه العلمية والتانيث وان قيل غير
المنصرف لا يكون مغايرا للمنصرف بل حظ عنه الجر والتنوين والا
يلزم ان يكون مبنيا لان المنصرف لا يكون الا مبنيا اجيب عنه
بان المراد من الانصراف هو استعمال الاسم على الاعراب الثلث اي
على الاعراب الزائد على الفعل وبغير المنصرف يراد استعمال الاسم
لا على الاعراب الثلثة اي لا على الاعراب الزائد والانصراف وغير

... مودم من الصرف وهو
... الزيادة او غير مستعمل

على الاعراب الزائدة فالاول يسمى منصرفا والثانى يسمى غير منصرف لكن اورده الفاضل قدس سره وهو العبد الغفور فى حاشيته على الفوائد الضيائية تامل فان قيل لو قال فى تعريف غير المنصرف ما شابه الفعل فى السببين حقيقة او حكما لكان اخصر واشمل اجيب عنه الامر كذلك الا ان المشابهة وصف عارض يتولد من بعد وجود السببين فى الاسم فاخذ الذات فى التعريفات اولى من اخذ الصفات فلان التعريف الحدى اولى من الرسمى تامل فان قيل لم عدل عن التعريف المشهور لغير المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يعتزل عنه الجر والتنوين ❊ اجيب عنه انما عدل للزوم الدور فيه لان اعتزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف ومنع الصرف يتوقف على اعتزال الجر والتنوين فلو عرف منع الصرف باعتزال الجر والتنوين لزم الدور كذا فى غاية التحقيق فى بحث غير المنصرف قوله والاسباب التسعة وهى اى الاسباب التسعة العدل وما عطف عليه فالعبارة بتقديم العطف على الرابط والا لزم كون العدل اسبابا تسعة وذا لا يجوز لان العدل سبب واحد لا اسباب تسعة قوله واعلم انه قد تقدم الربط على العطف وقد يكون العطف مقدما على الربط فاذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدم على الربط نحو قولك السكنجبين خل وعسل وماء وان كان تقسيم الكلى الى جزئياته فالربط مقدم كما فى قوله الحيوان انسان وبقر وغنم فهنا العطف مقدم عليه قوله والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف وهو الاثر المرتب عليه من حيث اشتمال الاسم على السببين او على واحد يقوم مقامهما ان لا يدخله الكسرة والتنوين لمشابهة الفعل فى وجود السببين فيه كما فى الفعل وذلك لان الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاذا ثبت المشابهة بالفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الجر والتنوين فقوله وحكمه مبتدأ وان فى قوله ان لا مخففة من المثقلة واسمه ضمير الشان ولا نافية وما بعده من الجملة الفعلية خبرها والمجموع خبر حكمه انتهى ❊

فان قيل كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين كما في بعض الاستعار لضرورة وزن الشعر او للتناسب اجيب عنه بان المراد من عدم دخول الكسرة والتنوين عدم دخولهما وقت انتفاء الضرورة والتناسب واما عند وجود الضرورة والتناسب يدخله الكسرة لان الضرورات تبيح المحظورات والتناسب امر اهم عندهم انتهى قوله فيكون ذلك الاسم في موضع الجر مفتوحا ابدا كما مر من ان اخر تابع للنصب في غير المنصرف نحو جاء في احمد و رايت احمد ومررت باحمد بالفتح لما فرغ عن الاجمال شرع في التفصيل اما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة احدها بمعنى الميل ان وقع صلة الطبع اي كاين فلان عدل اليه اي مال اليه وقد يكون بمعنى الاعراض ان وقع صلة عن نحو فلان عدل عنه اي اعرض عنه وقد يكون بمعنى الصرف ان كان صلة كلمة في نحو فلان عدل فيه اي صرف فيه وقد يكون بمعنى البعد ان كان صلة من نحو عدل لحال من الغير اي بعد الحال من الغير وقد يكون بمعنى التساوي ان وقعت صلة بين نحو عدل الامر بين كذا وكذا او قد يكون لغير هذه المعنى بما تقتضي صلته تامل وهو في الاصطلاح تغير اللفظ من صيغته الى صيغة اخرى تحقيقا او تقديرا قوله تحقيقا او تقديرا منصوب على المصدرية على حذف الموصوف او المضاف اصله تغيير اللفظ بالفاء وهو الصواب لان الفاء لازم لاما شرطية كما جاء في موضعه نحو اما زيد فمنطلق وكذا اما الحمة فزيد منطلق ونحوه وكان الاعتذار من جانب اما ترك الفاء عن جواب اما في النسخة التي بغير الفاء ان المراد من اللزوم عليه الوقوع تامل والله اعلم بالصواب فان قيل هذا الحد ليس بمانع لصدقه على المشتقات من نحو ضرب و يضرب لم اجيب عنه بان المراد من الصيغة صيغة ذلك اللفظ بارجاع الضمير الى اللفظ باضافة الصيغة الى الضمير اللفظ خرج المشتقات كلها لان صيغة المشتقات ليست صيغة المصدر وكذا خرج التثنية والجمع

التصغير من نحو الزيدان والزيدون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع التصغير ليست صيغة المفرد **فان قيل** فعلى هذا التقدير يصدق الحد على المغيرات القياسية نحو قال وباع ومقول ومرمى ونحوها لان قال مثلا بعينه قول وكذا باع ومقول اصله مقوول ومرمى اصله مرموي اسم مفعول **واجيب عنه** بان المراد من التغيير تغيير غير قياسي والتغيير في هذا الوضع قياسي على مقتضى القاعدة الصرفية **فان قيل** هذا الحد صادق على لفظ يد ودم لان اصلهما يدو ودمو على وزن فعل فيصدق عليه ان فيه تغير اللفظ عن صيغته **اجيب عنه** بان المراد بتغير اللفظ عن صيغته تغير مع بقاء المادة في المعدول والمعدول عنه وههنا ليست كذلك **فان قيل** فعلى هذا لا ينبغي ان يكون ثلث ومثلث من العدل وكذا عمرو زفر لان المادة ليست باقية فيهما **اجيب عنه** بان المراد من المادة حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام والمادة الاصلية باقية فيهما فيكون كل واحد منهما من باب العدل **فان قيل** يدخل فيه انيب واقوس لان مفردهما ناب وقوس وهما اجوفان وقاعدة اسم الثلاثي المجرد الاجوف ان يكون جمعه على افعال نحو قول على اقوال وثوب على اثواب ولوم على الوام وقوم على اقوام ونحوها مما لا يعد ولا يحصى فعلم من هذه القاعدة ان الناب والقوس يجمعان اولا على انياب واقواس ثم يتغير الانياب والاقواس تغيرا غير قياسي الى انيب واقوس **اجيب عنه** بان المعتبر في باب العدل امران احدهما وجود الاصل وثانيهما اعتبار اخراج ذلك الاسم عن ذلك الاصل فان تحقق كلاهما معا تحقق العدل واذا انتفى احدهما انتفى وههنا كذلك لانهما وان كان لهما اصل لكن لم يعتبر اخراجهما عنه لانه لو اعتبر اخراجهما عن ذلك فلا يبقى لها في الاستعمالات المغيرات الشاذة فمن تسميتهما على عدم اعتبار اخراجهما عن ذلك الاصل لا يقال ينبغي ان تكون الشاذة لها بوجه اخر فلا يكون التسمية دالا على عدم اعتبار خروجهما عن ذلك الاصل لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة الشذ وذ بخلاف جمع اسم المجرد الاجوف لان له اصل كما عرفت

من قبل فكلما خالف الاصل يكون شاذا انتهى كذا في الصباحة
و بعضها في حاشية عبد الغفور قدس سره واطلب هناك واذا
عرفت هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشيء تعرفه والى
الشيء وهي على نوعين اما على وجه الامتياز عن كل ما عداه ولما
على الامتياز عن بعض ما عداه واذا كان الاول فيحتاج الى
هذه التكلفات والقيود لتحصيل الامتياز بهذه القيود عن
كل ما عداه وان كان الثاني فلا حاجة اليها وهذا القانون في كل تعريف
تامل واذا قصد امتياز العدل عن شيء الاسباب التسعة فقط لا
عن كل ما عداه فهذا التعريف بلا اعتبار القيود كاف وان تامل
اعلم انه لو قال المصنف في تعريفه والعدل تغير اللفظ عن صيغته الى
صيغة اخرى بغير اعتبار قياس بلا قلب واعلال وتخفيف مع
بقاء المادة لكان اولى لعدم الاحتياج الى القيود كذا في قاضي
الارشاد المدون في علم النحو في مقابلة الكافية واطلب هناك
اسئ قوله ولا يجتمع الخ العدل مع وزن الفعل اصلا الماء التفريع
فاذا كان العدل تغير لفظ عن صيغته بغير اعتبار قياسي فلا يجيء
موزون الفعل اصلا لان اوزان الفعل لا يكون الا قياسيا فاذا
ثبت المغايرة بين الوزنين فكيف يمكن الاتحاد في الموزونين و
اعلم ان اوزان الفعل المعتبرة في سببية منع الصرف وزن
اكثر معلوما واكرم مجهولا وضرب على بناء المجهول من المجرد
ودحرج على بناء المجهول انظر تدحرج معلوما ومجهولا وهذا هو
المشهور فيما بينهم واشار بان العدل في وزن مثلث وعمر وسحر
دوفد من وقطام وسحر وثلث هذه الاسم هو المشهور ثم العدل التحقيقي
ما يوجد فيه دليل على وجود الاصل الاسم سوى منع الصرف
والتقديري ما لم يوجد فيه دليل على وجود اصل المعدول
عنه الاسم الصرف ولما الدليل على اعتبار خروج الاسم عن ذلك
الاصل فليس الا منع الصرف فلهذا المنع عن الصرف عمر وان
لم يوجد اسم المثاغير منصرف فاقتضى ذلك المنع اعتبار خروج

عمرو زفر عن عامر و زافر و بصرف صرد و بلد على وزن عمرو زفر
لانهما وان كانا على وزن عمرو زفر لكنهما لما لم يجد فى الاستعمال غير
منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل وهو صارد و بالد
وفيه كلام سياتى من بعد انشاء الله تعالى قوله ويجتمع مع العلمية
اى ويجتمع ذلك العدل مع العلمية كعمرو زفر مثال العدل التقديرى
واجتماع العلمية مع العدل وذلك لانه لما وجدا غير منصرفين ولم
يكن فيهما سببان الا سبب واحد وهو العلمية وهى وحدها لا تؤثر و
لا تمنع الصرف فقدر فيهما العدل بان اصل عمر عامر و زفر زافر وعدل
عنهما اى عمرو زفر ليحصل فيه سببان حفظ القاعدتهم ليكون العدل
التقديرى مع العلمية فان قيل باى شئ يعلم نصوصية اصلهما
يكونهما عامرا و زافرا اذ يجوز ان يكون اصلهما غير ذلك اللهم الا
ان يجاب عنه بالدال و الشاهد عليه باب قطام بان قطام معدول
عن القاطة لان معنى لفظ قطام بعينه معنى قاطة فان قيل ينبغى ان
يكون طرد و بلد وجون غير منصرف لوجود كل واحد منهما على
وزن عمرو زفر وانت قلت ان وزن فعل من اوزان العدل يجب
ان يعتبر فيهما العدل ويحكم بغير انصرافها واذا لم يحكم بعدم انصرافها
فعلم انه تحكم و التحكم ليس بحجة وسندا اجيب عنه بان مجرد
وجود الاسم على اوزان العدل لا يكفى لاعتبار العدل ما لم
يقتضيه منع الصرف يعنى ما لم يوجد فى الاستعمال غير منصرف
وصرد و بلد وجون لم يستعمل كل واحد منهما فى كلامهم غير
منصرف بل استعماله على الانصراف والا لم ترك المص هذه الثلاثة
فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمرو وزفر وبين
فعل منصرف كصرد و بلد ونحوه تامل قوله ويجتمع اى ذلك
العدل مع الوصف كثلث و مثلث مثال العدل تحقيقا واجتماع
العدل مع الوصف ايض وذلك لان فى ثلث و مثلث تكرار المعنى
ومن المعلومات ان تكرار المعنى لا يكون الا بعد تكرار اللفظ
بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب وههنا تكرار

المعنى ولم يكرر اللفظ وتكرار المعنى شاهد على وجود اصلهما ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة عدل كل واحد من ...
مثلث عن هذا الاصل فاذا اقترن العدل الصحيح واجتمع مع الوصف وهو الثلاثة انتهى فان قيل الوصف المعتبر في منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العارضي والوصف في ...
ومثلث عارضي لان الثلاثة وضعت لمرتبة معينة من مراتب العدد وهي ما فوق الاثنين وتحت الاربعة فلا وصفية فيها وضعا اجيب عنه بان الامر كذلك الا انه لما عدل ثلث و
مثلث عن ثلثة ثلثة وصار ذلك الوصف اصلهما على ان المعدول وضع ثانيا وخروج ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ليس الا للوصف فصار ذلك اصليا فيهما واحترز بالعدل التحقيقي و
اجتماع العدل مع الوصف وذلك لان اخر جمع اخرى وهو مؤنث اخر واخر اسم التفضيل وقياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة من كونه مضافا نحو افضل القوم او معرفا
باللام نحو الافضل او بمن نحو زيد افضل من عمرو وههنا لفظ اخر يستعمل عن احد الامور الثلاثة اى يستعمل عن هذا القياس المذكور فعلم انه معدول عما هو القياس فيه وذهب بعضهم
الى انه معدول عما استعمل باللام ووجهه ان هذا الاستعمال اصل بالنسبة الى الاخرين من انه يستعمل مطابقا للموصوف مثل ما هو واعادة الصفة لموصوفها وهو انه صفة نحو زيد الافضل
والزيدون الافضلون ولهذا اختار اصلا وذهب بعضهم الى انه معدول عما استعمل معه كلمة من ووجهه ان هذا الاستعمال اصل في انواعه الثلاثة لاستعماله على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو ذكر المفضل عليه وهو موجود فيه ولم يذهب الى جهة الاضافة لان المضاف اذا قطع عن الاضافة يجب في اخر ذلك المضاف خبره عن ذلك المحذوف وهي تنوين نحو يومئذ اصله
يوما اذا كان كذا او بناء على الضمة نحو قبل وبعد اصله قبل كل شئ

وبعد كل شئ او اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدى ولا شئ من
هذه المذكورات فى آخر فلهذا المرين ذهب احد الى جانب الاضافة
هكذا قال الواو فيه نظر لانه لو كان معدولا عما هو اللام يعني الآخر يلزم
فيه محذوران اما الاول فلان آخر يجب كونه مبنيا لتضمنه معنى اللام
واما الثانى فلانه ينبغى ان لا يكون من باب العدل اذ فى العدل
تغير اللفظ دون المعنى وههنا تغير المعنى ايض لان التعريف غير
مراد فيه اجيب عن الاول بان أُخَر معدول عنه ولا يكون متضمنا
للام اذ العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يضمن لم يكن مبنيا وعن
الثانى بان المراد من المعنى المعنى الوضعى لا الوصفى والتعريف معنى
زائدة فاذا وجد فهو اولى والا لا فساد فيه فان قيل لو كان معدولا
عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايض محذوران احدهما ان يكون مبنيا
ايض لتضمن من وهو حرف مبنى وتضمن المبنى مبنى اجيب عنه
بانه لا نسلم انه متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيلية فيه
لان أُخَر يستعمل حينئذ بمعنى غير فلا يكون مبنيا وثانيهما انه ينبغى
ان لا يكون من باب العدل ايض لان اخر يستعمل جمعا واخر من
يستعمل مفردا مذكرا ابدا لان اسم التفضيل اذا استعمل بمن
يجب كونه مفردا مذكرا فلا يكون خروجه عن صيغته اجيب عنه
بان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قوله كما قال علمائنا افضل من علمائهم
فلو لم يكن مستويا بالجمع لم يصح حمل الافضل على قوله علمائنا
لان قوله علمائنا جمع ولا يجوز حمل الجمع على المفرد فلا يقال الزيدون
قائم فاذا صح الحمل صح خروجه عن صيغته تامل انتهى هذا
كله فى الغاية قوله وجمع هذا ايض مثال للعدل التحقيقى واجتماع
العدل مع الوصف ايض وذلك لان جمع جمع جمعاء وهو مؤنث
اجمع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة يجمع على فعل كحمراء على
حمر وان كان اسما يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء يجمع
على صحارى او صحراوات وهو لم يجئ على هذا القياس فعلم انه

معدول عما هو القياس وهو جمع او جماعي او جمعاوات انتهى
وافعل لو كان معدولا عن فعلاء افعل الصفتي فيكون مثالا
للعدل والوصف فيكون مثالا مطابقا للممثل له فهو المراد لحصول
اجتماع العدل التحقيقي مع الوصف وان كان معدولا عن فعلاء
افعل الاسمي فلا يستقيم ولا يكون مثالا للممثل له لعدم حصول اجتماع
العدل مع الوصف بل لا يكون الوصف ولا يكون غير منصرف
واجيب عنه بان فعلاء افعل الاسمي محمول على فعلاء افعل الوصفي
بناء على الوضع لان وضع فعلاء افعل لا يكون الا للوصف واستعمال
الاسمي طارئ عليه كذا في حاشية عبد الغفور قدس سره العزيز
على فوائد الضيائية واما الوصف فهو في اللغة ستودن شئ
وفي الاصطلاح كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها كاحمر فانه اسم يدل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
وهو الحمرة انتهى فقوله كون الاسم دالا جنس يشتمل لجميع الاسماء
وقوله على ذات خرج به ما يدل على المعاني المصادر وقوله مبهمة
خرج به ما يدل على ذات معينة كزيد مثلا وقوله ماخوذة مع
بعض صفاتها خرج به ما لا يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل
على الذات فقط كالرجل فمعنى على هذا كل ما يدل على الذات مع
الوصف تامل قوله ولا يجتمع مع العلمية اصلا الفاء للتفريع اي
واذا كان الوصف كون الاسم دالا على ذات مبهمة ولا يجتمع مع
العلمية اصلا لان الابهام والتعيين لا يجتمعان في مكان واحد لانه
لانهما متنافيان قوله وشرطه اي شرط ذلك الوصف في سببيته
مع الصرف ان يكون الوصف وصفا في اصل الوضع اعلم ان
الوصف على نوعين وضعي وعارضي يعني ان كون الاسم دالا
على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها على نوعين وضعي
وهو ما وضع لذات مبهمة سواء بقي على ذلك الوصف كضارب
ومضروب واحمر او لم يبق على ذلك الوصف بل صار علما
كاحمر علما لرجل واسود وارقم علمين للحية وباسما عارضي

وهو ماوضع لذات معينة ثم صارت لذات مبهمة كاربع فی مررت بنسوة اربع فاذا كان الامر كذلك فالمعتبر فی سببية منع الصرف الوصف الاصلية لاصالته لا العارضية لعروضه قوله فاسود و ارقم غير منصرف ای كل واحد منهما غير منصرفين قوله وان صار اسمين للحية الاول للحية الاسود والثانی للحية التی فيها بياض وسواد و لاصالتهما فی الوصفية ای لاصالتهما فی الوضع فلا يضره غلبة الاسمية الطارية علی الوضع لايعتد به قوله واربع فی هذا التركيب مررت بنسوة اربع منصرف سواءت فيه صفة ووزن الفعل لكونه علی وزن اكرم وهو من اوزان الفعل فينبغی ان يكون غير منصرف لكنه منصرف لعدم الاصالة فی الوصفية لان اربع وخمس وست وغيرها من اسماء العدد وكل واحد منها وضعت لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيها فی الوضع لكونها موضوعة لذات معينة لانه وضعت لذات مع بعض صفاتها لكنه لما اجرت علی النسوة التی هی من قبيل الذوات ای جعلت صفة لذلك النسوة التی هی من قبيل الذوات والاعيان صارت الذات ماخوذة فی لفظ النسوة وانسلخ الاربع والخمس والستة عن المعنی الذاتية ای جردت هذه الالفاظ عن المعنی الذاتية وصارت محضة للوصف الاربعة والخمسة ونحوهما فلا يعتبر هذا الوصف فی سببية منع الصرف لان هذا الوصف حصلت ونشات للاربع فی ضمن هذا التركيب فاذا قطع عن الوصفية تعود الی المعنی الوضعی وهو المرتبة المعينة من مراتب العدد فلا اعتبار لذلك الوصف انتهی فان قيل ينبغی ان يكون اسود وارقم منصرفا لبطلان وزن الفعل فيهما بقبولها التاء والمعتبر فی السببية وزن الفعل الذی غير قابل للتاء وهما يقبلان التاء كما قالوا اسودة وارقمة لحية المونث اجيب عنه بان المراد من التاء التاء التی يكون قياسيا ولحوق هذه التاء فيهما غير قياسی لان تانيث افعل الصفة كون فعلاء بالهمزة والالف الممدودة نحو سوداء ورقماء كحمراء لا بالتاء فالتاء فيهما غير قياسی فلا يبطل الوزن تامل فان

فلا ينبغي ان يكون انصراف اربع لبطلان وزن الفعل لا لحكم
الوصف العارضي فان اربعا قابل التاء فيقال اربعة رجال فيعتبر
الوزن الذي ليس قابلا للتاء اجيب عنه بان المراد من التاء
التاء القياسية وهذه التاء ليست قياسية لوجودها في استعمال
المذكر والقياس استعمالها في المؤنث فهذه التاء لا يبطل الوزن
بل الوزن باق فانصراف اربع لا يكون الا للوصف العارضي فان
قلت عرفت ان علية الاسمية مع الوصفية لا تضر الوصف فلم صرف
... افعى على الحية واجدل للصقر واخيل للطائر اجيب عنه بان علية
الاسمية على نوعين مضرة وغير مضرة فان كان الوصف مشهورا وظاهرا قبل
العلمية فعلية الاسمية لا تضر لذلك الوصف كما في اسود وارقم وغيرهما و
ان كان غير مشهور وظاهر فعلية الاسمية تضر لذلك الوصف كما في
افعى على الحية واجدل للصقر واخيل للطائر لعدم اشتهارها في الوصف
قبل العلمية كذا في الغاية **قوله** واما التانيث الحاصل بالتاء فشرطه العلمية
اي شرط ذلك الاسم الذي فيه تاء التانيث فالضمير راجع الى الاسم بقرينة
البحث لا الى التاء والا لا يصح العلمية على قوله وشرطه لان العلمية للاسم
لا للتاء العلمية ليامن من الزوال لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان وذلك لان تاء التانيث عارضة للكلمة وطارئة عليها فيكون
في محل الزوال ولا بد من الاسباب التسعة ان يكون قويا ومستقلا لا
يخرج الاسم عن اصله وهو الانصراف واخراج الشيء عن اصل ذلك الشيء
لا يكون الا بوجه قوي والتاء بغير العلمية لا يكون قويا بل في معرض الزوال
لسقوطها في الوقف كما في طلحة بالهاء فان قيل لا نسلم ان الاعلام محفوظة
عن التصرف لوجود التغير في جبرائيل وميكائيل فيقال جبريل وميكال اجيب
عنه بان المراد من الاعلام الاعلام العربية لا الاعلام الملكية ويحتمل
انه وضع بان لا يتغير فان قيل المنادى من الاعلام العربية وقد تغير
فيه كما سيجيء في بحث الترخيم اجيب عنه بان قيد بقدر الامكان لوجود
الضرورة فيه لان الغرض من المنادى جواب المنادى فيقصد في المنادى
تخفيفا للتخلص من المنادى الى المقصود بسرعة كما في يا احمق ربك الاصل

باحمدق زيد انما قصد وقاية زيد حذف الدال عن احمدق وجعل
ما بقى مضموما او مفتوحا على حاله فصار احمق زيد كطلحة وكذا خمسة
واربعة وكذلك اى مثل ذلك اللفظى فى اشتراط العلمية المعنوى لان تانيث
اللفظى لما اشترط لها العلمية فللمعنوية بطريق الاولى لانه امر باطنى كان فى
غاية الزوال والسلب من تاء التانيث فالعلمية للمعنوية بطريق الاولى ثم تاء
التانيث فهى زائدة لاحقة فى اخر الاسم تصيرها هاء حالة الوقف والتانيث
المعنوى ما كان سماعيا اما باعتبار المسمى كزينب مؤنث معنوى سماعى
باعتبار المسمى او سماعى باعتبار الجنس من غير اعتبار المسمى كنار وشمس
وبير ولما صار التانيث اللفظى والمعنوى متحدان فى العلمية اشار المص الى
بيان الفرق بينهما بان العلمية للتانيث اللفظى شرط لوجوب منع الصرف بلا
شرط زائدة وان العلمية للتانيث المعنوى شرط لجواز منع الصرف ولوجوبها شرائط
اخر والى هذا البيان اشار المص فقال ثم المعنوى اى المؤنث المعنوى على حذف الموصوف
ان كان ثلاثيا اى اسما ثلاثيا على حذف الموصوف ايضا اى ان كان المؤنث اسما
ثلاثيا اى منسوبا الى ثلاثة احرف فالمراد من الثلاثى الحقيقى لا الاضافى
اى بالنسبة الى الرباعى لئلا يدخل فيه الثلاثى المزيد فيه انتهى فان قيل
الثلاثى بالياء المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوبا الى ثلاثة بضم الثاء
الاولى او الى ثلثة بفتح الثاء الاولى فان كان منسوبا الى ثلث بضم الثاء الاولى
فينبغى ان يراد من ثلاثى ستة احرف لان الثانى يدل على ستة احرف
وان كان منسوبا الى ثلثة بفتح الثاء الاولى فضم الثاء فى اللفظ الثلاثى
خطا لان المنسوب يجب ان يكون موافقا للمنسوب اليه فى الحركات والمعنى
مع زيادة ياء النسبة اجيب عنه بان الثلاثى منسوب الى ثلاثة بفتح الاولى والضم
فى اللفظ الثلاثى الكائن بالياء النسبة غير قياسى اى غلط وخطا لكنه
مشهور والغلط المشهور افصح من الصحيح الغير المشهور كما فى المستقبل
لان القياس فيه ان يقرا المستقبل بكسر الباء كذا افرده مولانا نور محمد
المدقق فى حاشية علم الصرف فاطلب هناك قوله ساكن الاوسط صفة
ثلاثى غير العجمى ايضا صفة الثلاثى يجوز صرفه اى صرف ذلك المعنوى وذلك
الثلاثى بارجاع الضمير الى كل واحد منهما الاول بالبحث عنه والثانى للقرب

اى بان يجعل ذلك الاسم منصرفا لانه وان وجد فيه السببان العلمية
والتانيث لكن التانيث ضعيف لا يكون له قوة ان يخرج الاسم عن اصله
وفيه بحث سياتى فى باب العجمة قوله ونحو زيد نظرا الى وجود السبب
مع قطع النظر الى قوته وضعفه بقصد وجد علما للمحل قوله والا اى وان لم يكن
ذلك الاسم هكذا بان كان انتفى فيه مجموع الوجوه الثلاثة او انتفى فيه
احد الوجوه الثلاثة كما يجب منعه اى منع صرف ذلك الاسم
لوجود السببين المتقلتين بزيادة او بحركة الاوسط او بالعجمة كزينب
على المراة لوجود السببين مع شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى وهو
الزيادة على الثلاثة وسقر وفيه لوجود السببين مع وجود شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوى وهو تحرك الاوسط وماه وجور لوجود السببين
مع وجود شرط وجوب تاثير تانيث المعنوى هو العجمة قوله واما التانيث
الحاصل بالالف المقصورة كحبلى او الممدودة كحمراء ممتنع فيهما السبب
معلول فيه لقوله ممتنع اى فى كل منهما لان الالف قائم مقام السببين
واما اقيم مقام السببين للتانيث نفسها او تانيثها الروم ذلك الالف
للكلمة بحيث لا ينفك فى الاستعمال عن ذات الكلمة ولا يتغير فى حبلى
وفى حمراء حمر فجعل ذلك اللزوم بمنزلة التانيث الاخرى فكرر التانيث
فيه والسببان الموجودان فى المعرفة اعم من ان يكون من جنسين او
من جنس واحد انتهى وانقيل اذا كان اللزوم بمنزلة التانيث الاخر
يجب ان يكون فى طلحة السبب لوجود ثلثة اسبابا كما عند السبب فى حضار
وبمار لوجود الاسباب الثلاثة احدها العلمية وثانيها التانيث وثالثها
العدل وفيهما كذلك احدها العلمية وثانيها تانيث اللفظى وثالثها اللزوم
المستفاد من علمية ذلك الاسم اجيب عنه بان اللزوم فى الالفين وضعى
وفى التاء طارى وعارضى ولا يكون سببا لانه مستفاد من العلمية قوله
اما المعرفة هى فى اللغة معلوم كردن شى وفى الاصطلاح ما وضع
لشئ معين والنكرة ما وضع لشئ غير معين ثم المعرفة على اقسام ستة
المضاف نحو غلام زيد وافضل القوم والمعرف باللام نحو الرجل والامراة
والضمائر نحو هو وهما وهم واسماء الاشارة نحو هذا او هؤلاء والموصول

نحو الذی والتی والمعرف بالندا نحو یا رجل ویا امرأة والاعلام نحو
عمرو بکر قوله فلا تعتبر فی منع الصرف الفا فیه للتفریع ای اذا کان
المعرفة کذا او کذا فلا تعتبر فی سببیة منع الصرف الا العلمیة وذلک
لان الاضافة واللام من خواص الاسم فاذا وجدا فی الاسم قویت جهة
الاسم وهو الانصراف واما الضمائر واسماء الاشارات والموصولات فلکونها
من المبنیات والانصراف وغیر انصراف من اقسام المعربات فلا یکون
ایضا سببا واما المنادی فهو داخل فی المعرف باللام لان التعریف بالیاء والمیم
مؤول بتعریف اللام عند النحاة قوله ویجمع علی صیغة المؤنث لا علی المذکر
لان المعرفة مؤنث الا ان یقال ان المعرفة مصدر میمی فیجب علی صیغة المؤنث
والمذکر ای ویجمع ذلک المعرفة مع غیر الوصف لان الوصف یدل علی
ذات مبهمة والاعلام یدل علی ذات معینة فیکون من قبیل الاضداد
ولا یجتمعان فی مکان واحد ابدا انتهی فان قیل المعرفة یدل علی ذات
الاسم نحو زید وعمرو ومن المعلومات ان السبب هو وصف التعریف
لا ذات المعرفة قلنا الامر کذلک الا ان هذه العبارة علی حذف المضاف
تقدیره اما تعریف المعرفة فح یندفع الاشکال فان قیل لا نسلم انه قد
یرتفع جنس الاشکال لانک تفر من ورطة وتقع فی ورطة اخری وهو انه
لما ارید من المعرفة وصف التعریف فی العلمیة لا یحمل علیه لان العلمیة
لا یکون الا للاسم لا التعریف تامل اجیب عنه بان الوصف اذا
اضیف الی ذات جاز ان یحمل علیه شیء نحو ضرب زید حاصل و
هناک کذلک لان التعریف هناک مضاف الی المعرفة فان قیل لم
لم یکن العلمیة سببا والمعرفة شرطها کما فعل بعض اجیب عنه بان
اسباب منع الصرف کلها فروع وذلک لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والعجمة فرع العربیة والترکیب فرع الافراد
فاذا کان الامر کذلک فالعلمیة والتعریف کلاهما فرعان التنکیر
یصلح کل واحد منهما سببا الا ان فرعیة المعرفة اظهر من فرعیة العلمیة
لانه تقع مقابلا للتنکیر کما یقال هذا معرفة لا نکرة ولا یقع فی الاستعمال
هذا علم لا نکرة قوله اما العجمة فی اللغة اللکنة ای تسکین زبان وی

له
فرعیة العلمیة
[illegible]

لاصطلاح كون الاسم مما وضع غير العرب والتاثير في منع الصرف
شرطان واشار اليهما المصنف فقال فشرطها اي شرطها الاول ان تكون
علمًا في العجمية بان يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم
بعد علمًا منهم لشيء معين وانما اشترط لها العلمية ليامن من الزوال لان
العرب قد يتصرف اي يتصرف في الفاظهم ولم يبالوا من التغيير في
الفاظ لغة اخرى انهم اذا تغير في العجمية عما لم يعد ذلك الاسم من
الاسماء العربية وشرطها الثاني احد الامرين واشار اليه المصنف بقوله وزائد
عطف على قوله علما فيه حين يكون تقديره وشرطها ان يكون زائدة
على ثلاثة احرف كابرهيم واسمعيل واسحاق ويعقوب او ثلاثيا متحرك
الاوسط كشتر اسم حصن ببلد يار بكر وكذا اماك اب لموسى عليه السلام
فلجام منصرف الفاء للتفريع بالشرط الاول وهو العلمية لعدم العلمية
في العجمية لا حقيقة ولا حكما اما كونه لا حقيقة فلعدم تعينه لشيء واحد
بل يستعمل في كل نوع منه واما كونه لا حكما فلوجود التغيير فيه اذ اصله لگام
بالكاف الضعيف ثم ابدل الكاف بالجيم ولم يكن من العلم الحكمي فكان
منصرفا ونوح منصرف لسكون الاوسط هذا التفريع الى الشرط الثاني
وهو تحرك الاوسط او الزيادة انتهى فان قيل لم لا يجوز ان يكون حال
نوح كحال هند في الانصراف وعدم الانصراف ولم حكم فيه المصنف بتجويز
الامرين في نحو هند وحكم بالقطع بانصراف في نحو نوح مع وجود السببين
كما حصل في هند كذلك في نوح اجيب عنه بان التانيث المعنوي وان كان
ضعيفا لكونه امرا باطنا الا انه له علامة قد تظهر في بعض التصرفات
كما في التصغير في تصغير هند هنيدة وفي تصغير قدر قديرة
فحصل للتانيث المعنوي قوة من وجه فجاز ان يعتبر وان لا يعتبر و
اما العجمة فهو امر باطني لا يكون له علامة لفظية لتظهر في بعض التصرفات
فكان كالعدم فان قيل قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
ولم يعتبر في نوح سكون الاوسط اجيب عنه بان اعتبار العجمة
في باب المعنوي لاجل تقويه ذلك التانيث لا لكونه سببا مستقلا
ولا يلزم ان يجعل سببا مستقلا في العجمة لاختلاف الجهة فافهم وتامل

فان قيل قد وجد بالتعجمة بغير العلمية سببا لغير المنصرف كقالون و
ساهون الاول اسم الواحد من القراء السبع والثانى اسم المفازة
المعينة اجيب عنه بان العلمية على نوعين حقيقى وهو ما يكون
من العجم كما ان وضعه منه وحكمى وهو الذى ينقل العرب الاسم العجمى
ويجعل علما لشئ معين بغير تصرف وتغير فيه فكان علمية حكمية
كما فى قالون وضعه العجم ولم يجعل علما فلما جاء العرب انتقل ذلك
الاسم من حال الاطلاق والتعجم الى فرد معين بغير تغير وتصرف
فيه وجعلوا علما الواحد من القراء السبع لجودة قراءته فكان علما
حكميا انتهى قوله الجمع المعدودة فى اسباب منع الصرف من قبيل
ثم هو فى اللغة جمع كردن شئ وفى الاصطلاح ما دل على احاد ذلك
الاحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما سواء كان مكسرا او سالما
مذكرا كان او مؤنثا قوله فشرطه اى شرط ذلك الجمع الفاء للتفريع
اى اذا كان الجمع من الاسباب فشرطه ان يكون اى ذلك الجمع على
صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع خبر ليكون وقوله
منتهى اسم مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير اللام
ولما كانت صيغة منتهى الجموع غير معلوم اشار المص الى تعريفه فقال
وهى التى ان يكون بعد الف الجمع حرفان كمساجد او حرف واحد
مشدد كدواب او ثلثة احرف اوسطها اى اوسط الثلاثة ساكن
غير قابل للتاء كمصابيح ونحوه فهذا هو المشهور فيما بين النحاة و
قيل صيغة منتهى الجموع هى التى ليس لها نظير فى الاحاد وقيل هى التى
لا تجمع مرة اخرى بجمع الكسرة وقيل هى التى تكون على فواعل و
فواعيل او مفاعل او مفاعيل وقيل غير ذلك فان قيل الجمع عبارة
عن صورة نفس الاسم المكتوبة كمساجد ومن المعلومات ان
ذلك الصورة لا يكون سببا بل السبب معنى الجمعية فكيف يصح
قول المص اما الجمع الخ اجيب عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف
تقديره اما جمعية الجمع فالسبب هو الجمعية لا نفس صورة الجمع
فان قيل لما كان السبب هو الجمعية لا صورته فما الفائدة فى

نعم ان صيغة منتهى الجموع لان معنى الجمعية كائن فى كل جمع اجيب عنه
بان الجمعية الكائنة فى صيغة منتهى الجموع فى محل الزوال لتغير بجواز جمعها
مرة اخرى بخلاف الجمعية الكائنة فى غير صيغة منتهى الجموع فان الجمعية
فيها مامونة ومصونة عن الزوال لان صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة اخرى
فان قيل لا نسلم ان صيغة منتهى الجموع لا تجمع مرة اخرى لوجود جمعها
كاوانى اوامن جمع اوامن وصواحبات جمع صواحب وغيرها اجيب عنه
بان المراد من الجمع جمع التكسير لا السالم لان المكسر معتد لذلك بخلاف
السالم فانه لم يغير ذلك الصورة بل هى باقية فيه وان قيل لفظ صيغة
منتهى الجموع يقتضى ان يكون فيه ثلاثة جموع لان لفظ الجموع جمع جمع
ولا جموع فى مساجد ودواب ومصابيح اجيب عنه بان صيغة
منتهى الجموع هى التى ينتهى بها الجموع حقيقة او حكما فالحقيقة كما فى
اكالب واساور واناعيم وغيرها والحكمية كما فى الجموع الموافقة لها او
يجاب عنه بان صيغة منتهى الجموع هى التى ينتهى بها الجموع او من شانها
ان ينتهى الجموع بها فمساجد داخل فيها حلاوة هذا اسم صيغة
منتهى الجموع او يجاب عنه بان الجمعية فى بعضها مكرر حقيقة كما
فى اكالب واساور واسامع التكسير مرة اخرى فيها منزلة جمع فحصل فى
بعضها ثلاثة جموع والبواقى محمول عليه فان قيل على هذا ينبغى ان يكون
صحارات وكلالات وكرامات وسلامات وكلامات كلها صيغة منتهى
الجموع ويكون غير منصرف والامر ليس كذلك بل كلها منصرف
اجيب عنه بان المراد من تلك الحروف التى بعد الف الجمع حروف يكون
اول ذلك الثلاثة مكسورا وما ذكر ليس كذلك ولم يكن على صيغة
منتهى الجموع فامل هذا كله فى الثانية وبعضها فى حاشية عبد الغفور
وان قيل سراويل وكذا اسرائيل وطرابيس لم يكن صيغتها معنى الجمعية
صورتها صورة الجمع لان سراويل اسم جنس يطلق على كل فرد من افراد
السراويل وكذا اسرائيل لانه علم للقبيلة المعينة وكذا الطرابيس علم البلد
من بلاد الهند بلا جمعية فيها مع انها غير منصرف فعلم منها ان السبب
هو الغالب لا المغلوب اى الصورة لا المعنى اجيب عنه بانها مجلعة فيها على

مذهب من يقول منصرف فلا اشكال واما على مذهب من يقول غير
منصرف اجيب عنه بالحمل على ما بوازنه او بجمعيته جمعا اعتباريا
وان قيل ما تقول في حضاجر علما للضبع مع انه غير منصرف والحال
ان حضاجر حالة العلمية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة فقط فعلم
ان السبب هو الصورة لا المعنى اجيب عنه بان الجمعية اعم من
ان يكون حاليا او اصليا فحضاجر ان لم يكن فيها جمعية حالية لكن
فيها جمعية اصلية لانه منقول عن حالة الجمعية الى حال الافراد فالمعتبر
هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى الجموع على نوعين احدهما ما
يكون بالتاء وثانيهما ما يكون بغير التاء والمعتبر هي التي غير قابل التاء و
لهذا قال المص غير قابل التاء وصياقلة جمع صيقل وفرازنة جمع فرزين
او فرزان منصرف الفاء فيه للتفريع اي اذا كان المعتبر صيغة منتهى
الجموع بغيرها فصياقلة وفرازنة منصرف لقبولها التاء وامثال التط
ملائكة وان كان التاء فيه ليست من نفس الكلمة مع انه كفرازنة اعني
منصرف لقبوله التاء وان كان من نفس الكلمة فهو ايضا منصرف لعدم
سكون الاوسط في الثلاثة التي بعد الف الجمع تامل وانما شرط الجمع
بكونه غير قابل للتاء اذ لو وجد فيه التاء فكان على وزن المفردات
كطواعية وكراهية بمعنى الطاعة والكراهة فيقع في جمعيته خلل وفتور
فان قيل هذه التاء عارضة والعارضة في محل الزوال فلا يعتبر اجيب عنه
الامر كذلك الا ان هذه التاء مع كونه عارضية ليشبه صد خوله بالمفردة
فلحق الجمعية ساالمابل صار متشابها بالمفردات ولو بالعرض فلا يكون
ذلك الجمعية معدودا في اسباب منع الصرف بل لابد لها من ان يكون
قويا لان خروج الشيء عن الاصل يقتضي قوة الاسباب واما عود الشيء
الى اصله فيكفي له ادنى من السبب انتهى قوله وهي ايضا كالف المقصورة
والممدودة قائم مقام السببين وانما اقيمت مقام السببين الجمعية
وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى اي في مرة اخرى فيكون نصب
على الظرفية جمع التكسير لا السلامة لما عرفت فكانه اي اشار الى الجمع
جمع مرتين قوله واما التركيب المعدود في اسباب منع الصرف ثم شرط

في اللغة مركب كردن سى وفي الاصطلاح صيرورة الكلمتين او التركيب
بن غير حرفية جزء وهذا التعريف للتركيب الذي يكون
لا لمطلق التركيب فان التعريف لمطلق التركيب وهو الذي يدل جزء
على جزء المعنى او ضم كلمة الى كلمة اخرى ثم هذا التركيب يصدق في
احدها اسنادي كزيد قائم وضرب زيد واضافي كغلام زيد ووصفي كرجل
فاضل وصوتي كسيبويه ونفطويه وتعدادي كخمسة عشر وامتزاجي
كبعلبك قوله فشرطه اي شرط ذلك التركيب الفاء للتفريع يعني ان
التركيب لما كان طارياً وعارضاً على الافراد والعارض في موضع الا
وايضاً لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر هو الامتزاجي لا غيره
فقال فشرطه العلمية ليأمن من الزوال لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان قوله بلا اضافة ولا اسناد الجار والمجرور وقع حالا من
الضمير المجرور في قوله فشرطه على مذهب ابن مالك النحوي وعند الجمهور
هو معطوف على العلمية فيكون خبراً لقوله فشرطه واما فقد التركيب كونه
بلا اضافة لان الاضافة تجعل المضاف منصرفاً او في حكمه فكيف يكون
سبباً لضده اعني عدم الانصراف واما كونه بلا اسناد لان التركيب الاسنادي
بعد العلمية لا يكون سبباً ولصيرورته بعد العلم مبنياً لانه على قصته غيره
فلو لم يكن مبنياً يتغير آخره باختلاف العوامل ولا يدل على ذات القصة
واذا كان الاسنادي مبنياً فكيف يصلح للاعراب تأمل هكذا قالوا والفاضل
كما ان الاضافة والاسناد لا يكون سبباً لمنع الصرف كذلك التركيب الوصفي
ايضاً والتعدادي والصوتي لا يكون سبباً الا الامتزاجي فلو لم يخرج المص
هذه المذكورات اجيب عنه بان الوصفي داخل في الاضافي لانه كما ان
المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف فيكون لكل واحد منهما
تركيب تقييدي واما التعدادي والصوتي فداخل في الاسنادي لان
التركيب الاسنادي لا يكون سبباً لمنافاته بالعلمية الوصفية وهما مثله
وضعاً قبل العلمية ولا يكون سبباً لمنع الصرف بطريق الاولى ولا حاجة
الى اخراجهما وتأمل كبعلبك فانه غير منصرف للعلمية والتركيب قوله
كعبد الله اذا كان علماً منصرف لوجود الاضافة فيه قوله وشانه

قرناهما اذا كان علما مبني لوجود الاسناد فيه قوله واما الالف و
النون الزائدتان على حروف الاصول اعلم ان في سببيتهما اختلاف
فقال بعضهم ان سببيتهما لكونهما زائدتين وفرعيتين للاصول وذهب
بعضهم الى ان سببيتهما لكونهما متشابهتين لالفي التانيث في امتناع كل
واحد منهما اخر الكلمة غير منفك عنها ان كانتا في اسم غير الصفة فشرطه
اى شرط الاسم الذى فيه الالف والنون او شرط الالف والنون
فارجاع الضمير اليهما باعتبار انهما سبب واحد فان قيل هذا مسلم
لكن يشكل في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير
المفرد الى الله ورسوله اجيب عنه بان ارجاع الضمير المفرد الى الشيئين
او الى اشياء اللذين يكونان متحدين في امر يجوز ارجاعه اليهما فههنا
كذلك لان رضاء الله تعالى بعينه رضاء الرسول وكذلك العكس
العلمية ليامن من الزوال لانهما لما كان مزيدتين للاصول كان في
موضع الزوال فلابد من العلمية ليامن منه كعمران وعثمان كانهما
غير منصرفين لوجود الالف والنون مع العلمية قوله فسعدان
الفاء فيه للتفريع اى فاذا كان العلمية شرطها فسعدان اسم نبت
مطلقة منصرف لعدم العلمية فيه وان كانتا في صفة فشرطه اى
ذلك الاسم او الالف والنون ان لا يكون مؤنثا اى مؤنث ذلك الاسم
فعلانة اى على وزن فعلانة اى لا يدخل في اخره تاء التانيث +
وليس المراد بفعلانة مجموع فعلانة كما هو المتبادر من العبارة لان
انتفاء مجموع فعلانة ليس بمقصودة بل المقصود ههنا عدم دخول
التاء فقط على اخرها وانما قال انتفاء فعلانة مع ان المراد هو التاء
فقط للمبالغة في حقها لان انتفاء فعلانة انتفاء التاء بطريق الاولى
لان انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء وقيل وشرطه وجود فعلى وانما
شرط عدم دخول التاء ليبقى المشابهة لالفي التانيث في عدم دخول
تاء التانيث عليهما فتدبر وانما شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلانة
في الصفة ولم يعكس لان العلمية منافي الصفة تامل قوله كسكران
فانه غير منصرف لوجود الالف والنون مع الصفة وعدم دخول تاء

الثابتة في الخمرة بلا اسم للموت سكرانة بل يقال للموت سكرى بلا اسم
قوله ندمان منصرف وان كان فيه الالف والنون مع الصفة لكنه
منصرف لوجود ندمانة قوله واما وزن الفعل فهو كون الاسم على
وزن يعد من اوزان الفعل قوله ان الاوزان على ثلثة اقسام منها ما
يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص بالفعل كما مر انفا
ومنها ما يعم الاسم والفعل فالمعتبر من منها وزن الفعل لا غير وانما
اعتبر اوزان الفعل لا اوزان الاسم مع ان وزن الاسم اقوى فهو الاولى
لاسباب منع الصرف حتى يلزم موافقته هذا مع الباقية في الفرعية لان
اسباب منع الصرف كلها فروع من الاصول فلو جعل وزن الاسم سببا
لزم مخالفة هذا السبب عنها لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل
فكذلك وزنه اصل بالنسبة الى وزن الفعل قوله فشرطه اي شرط
ذلك الوزن الفاء للتفريع او وزن الفعل اعم من ان يكون بطريق الاختصاص
اولا والمعتبر الاختصاص فلهذا قال فشرطه ان يختص ذلك الوزن
بالفعل لئلا يلزم مخالفة هذا السبب لما سواها لو جعل الوزن المختص
بالاسم قوله ولا يوجد ذلك الوزن في الاسم الا منقولا عن الفعل تفسير
قوله فشرطه ان يختص بالفعل مستدرك لان اختصاص الوزن بالفعل
يعلم من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل مضاف ومضاف اليه
اضافة معنوية بمعنى اللام المفيد للاختصاص ولا حاجة الى قوله شرطه
ان يختص به اجيب عنه بان هذه القاعدة ليست كلية بل اكثرية
لان ربما تكون اضافته لامية ولم يكن فيها الاختصاص كما في قوله
شجر الزيتون وعلم الفقه وطور سينين فان الشجر والعلم لا يكون
الزيتون والفقه فاذا تقرر اذا كان الوزن مختص بالفعل لا يخلو اما ان
يوجد عليه الاسم اولا فان وجد عليه الاسم فبطل الخاصة لان الخاصة
ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وان لم يوجد عليه الاسم فخرج البحث
عن ما نحن فيه وهو البحث عن الاسماء اجيب عنه بان المراد من | عما نحن
الاختصاص ههنا خاصة اضافية بالنظر الى الاسم الوضعي اي لا يوجد
هذا الوزن في الاسم الوضعي لا بالنظر الى الاسم المنقول تامل في القيل

بقم وشلم جاء كل واحد منهما على وزن الفعل وضعا فالجواب عن بقم وشلم علمين للصبغ وشلم علم للموضع بالشام اجيب عنه بان المراد من الاسم الاسم العربي لا العجمي وهما من الاسماء العجمية فاندفع ما قيل والى دفع هذين الاشكالين اشار المصنف اليه بقوله ولا يوجد الوزن في الاسم اى الاسم العربي بارادة اللام العهد الا منقولا اى ذلك الاسم عنه اى عن الفعل فبالاشارة الى الاسم العربي خرج بقم وشلم وبقوله الا منقولا خرج الاسماء الوضعية نحو ضُرِب على بناء للمفعول لا الفاعل فانه لم يذهب الى منع صرفه احد الا بعض النحاة وهو يونس عليه الرضوان فان ضُرِبَ صيغة فعل ماضي من باب المجرد وضعا ثم جعل علما للرجل وقع عليه كثير الضرب بكثرة غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية ووزن الفعل وكذا شمر صيغة ماضي من باب التفضيل اى شمر يشمر تشميرا ومعناه بالفارسية دامن بچيدن كذا في التاج ثم جعل علما للفرس فصار غير منصرف لوجود السببين العلمية ووزن الفعل فيه قوله وان لم يختص ذلك الوزن اى بالفعل بان يكون اعم من الفعل كفعل على البناء للفاعل فانه مشترك بين الاسم والفعل نحو ضرب وفرس كلاهما على وزن فعل ويجعل انت ذلك الوزن او الموزون سببا لمنع الصرف فيجوز ان يكون في اوله اى في اول الوزن او الموزون احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن مختصا بالفعل لان حروف المضارعة من خواصه فبوجود حرف المضارعة تصير ذلك الوزن من حال الاشتراك الى حال التخصيص فكان كما ان يختص بالفعل ولا يدخله اى ذلك الوزن والموزون الهاء اى تاء التانيث لكن عبر عنها بالهاء لصيرورتها هاء حالة الوقف وانما شرط عدم دخول التاء عليه لئلا يجعل الوزن من اوزان الفعل الى اوزان الاسم بناء على ان التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسم فبطل الاختصاص فان قيل التاء طارية ليست معتدا بها اجيب عنه بانها وان كانت طارية لكن كافية تجعله الى اصله وهو الانصراف قوله كاحمد ويشكر علمين لرجلين وتغلب علما للرجل ابيض ونرجس اسم الورد المعين معرب من نرگس ابدال الكاف بالجيم كما في جرجان اصله گرگان وكما في لجام اصله

الثوه دونه فهذا وكذا يوسف ويونس ويعقوب واسباطها مما يكن فيه
احد حروف المضارعة كلها غير منصرف لوجود السببين فيها احدهما
العلمية وثانيهما وزن الفعل وقولهم تعمل على الياقة التي تكون في العلم
مستترا وان كان فيه السببان العلمية ووزن الفعل يعمول حالا لما اى تلك الياء
واما تشديد التاء بالياء ليلا ينتقض القاعدة نحو تسوية وينتلة كقولهم
بانه تعلق لما فرغ عن بيان الاسباب الذي يخرج الاسم من الاصل الى الفرع
وهو منع الانصراف شرع الآن في الاسباب التي تعاد الاسم الى اصله فقال
اعلم ان كلما اى اسم شرط فيه العلمية وهو اربع مواضع واسباب الفرع الى
عدد ما هو قوله وهو المؤنث بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والاسم
الذي فيه الالف والنون الزائدتان اولم يشترط ذلك العلمية نوضع
الظاهر موضع المضمر اشارة الى بعد معاده فيه اى في ذلك الاسم وقد
اجتمع مع سبب واحد فقط من غير اشتراط العلمية لذلك السبب
وهو علمية ووزن الفعل اى علمية الاسم المعدول ووزن الفعل
اذا نكر ذلك الاسم صرف لما سيجيء ذكره واعلم ان تنكير الاعلام على ثلثة
اقسام احدها ان يجعل العلم الواحد عبارة عن جملة مسماة به
كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق لان
فرعون عليه اللعنة مشهور بوصف الابطال وموسى عليه السلام
مشهور بوصف الحكمة او يجعل ذلك العلم الواحد تثنية او جمعا
الزيدان والزيدون بدليل دخول الالف واللام عوضا عن ذلك
العلمية فلو كانت العلمية في التثنية والجمع باقية لم يجز عليهما دخول اللام
لئلا يلزم تعريف المعرف فوجه الاول والثاني في الضيائية والثالث
في حاشية عبد الغفور على الضيائية ذكره في بحث المبادي فاطلب
هنالك اما انصراف الاسم في القسم الاول فيما شرط فيه العلمية وهو
الاربعة المذكورة فلبقاء الاسم باضافة السبب الى فاعله بلا سبب
من حيث التأثير لان التأثير مشروط بالعلمية واذا فات الشرط فات
المشروط لكنه مع الصفة وطي انه بقي بلا سبب من حيث الذات

لان العلمية ليست الا لصيانة ذلك السبب بل انها عن الزوال فاذا
زالت العلمية زالت صيانة ذلك الاسم فبقي ذلك السبب في معرض
الزوال فكان في حكم العدم قد اما مع قطع النظر الى تاثيره والى هذا اشار في بعض الحواشي بقوله قسم
شرط العلمية في القسم الثاني وهو ما لم يشترط فيه العلمية وهما قسمان المذكوران
منعا الاسم على سبب وتعد لان العلمية فيما ليست الا لصيانتهما بل مع بقرين لسببه فلذا يلزم من زوال
العلمية زوال ذلك السبب لا ذاتا ولا تاثيرا لكن هذه السبب لا يقوى قوة تاثيرها بدون العلمية فالعلمية

العلمية اخر مثال لما اشترط فيه العلمية وعمرو عمرا اخر مثال لما لم يشترط فيه
العلمية واحمد واحمد اخر ايضا مثال لما لم يشترط فيه العلمية ففي ذكر
هذا المثال لما لم يشترط فيه العلمية لا طائل تحته لان ايراده للتوضيح و
كليا اي اسم لا ينصرف ذلك الاسم بل يكون غير منصرف اذا اضيف
ذلك الاسم الى شئ اخرى او دخل عليه الالف واللام دخله الكسرة
في حالة الجر لان الاضافة واللام من خواص المعظة المكبرة للاسم
فبوجودهما ضعفت مشابهة الاسم للفعل فرجع الى اصله وهو المتروك
وهو الانصراف لان خاصة الشئ يقوي جهة الشئ وانما قلنا انهما
من خواص المعظة مع ان للاسم خواص كثيرة تبلغ عددها اثنين و
ثلاثين لانهما متنافران منافرة كاملة للتنوين الذي امتنع عن الفعل
متعاجلا كذا في المسافري شرح قاضي الارشاد والله اعلم بالصواب
فان قيل ما بال المص حيث حكم في تنكير العلمية بانصراف الاسم
حيث قال اذا نكر صرف ولم يحكم بالانصراف في صورة دخول الالف
واللام والاضافة قال هكذا العبارة دخوله الكسرة اعني حكم بدخول
الكسرة ولم يحكم بالانصراف اجيب عنه بان الانصراف في صورة
الاولى اتفاقي واما في صورة الثاني خلافي وادخال الكسرة عليه اتفاقي
فبناء العبارة الى الصورتين على الاتفاق تامل اعلم ان النحاة قد اختلفوا
فيه فذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لان اللام
والاضافة يقوي كل واحد منهما جهة الاسم واضعف مشابهة الاسم للفعل
وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة غير منصرف لان الممنوع
منه هو التنوين للتمكن من غير التصرف وامتناع الكسرة ليس الا بمتابعته

التنوين وانما لم يكتف بالتنوين لاستلزامه الكسرة مع التنوين في الاختصاص للاسم
لم يمتنع التنوين لانه سقوط هذه الحالة مع الاضافة واللام كما كان قبل الاضافة واللام غير
منصرف كذلك بعدهما وذهب بعضهم الى انه لا يخلو اما ان يكون السببان
باقيان او زالت كلاهما او زال احدهما فان كان السببان باقيين فهو
فلا غير منصرف لصدق الحد عليه وان زالا او زالت احدهما فلا
منصرف وبيان ذلك ان الاسم لا يخلو اما ان يكون احد السببين
العلمية او لا فان كان احد السببين العلمية فلا يخلو ان يكون ذلك
طريق الشرط او لا فان كان بطريق الشرط زالتا معا وان كان بغير
الشرطية زال احدهما وان لم يكن احد السببين العلمية فالسببان
باقيان بالاضافة واللام ويكون الاسم غير المنصرف وهذا اي مذهب
الاخير هو الانسب للتعريف المذكور سابقا كما في الصبائية نحو مررت
باحمدكم وبالاحمد الاول للاول والثاني للثاني تمت المقدمة اي مقدمة
الاسم المعرب المذكورة المعدودة في صدر البحث واللام للعهد لا مقدمة
الكتاب وان كان مقدمة الكتاب ايضا معدودة لكنه ما ذكرت فيما
هذه المقدمة تامل لما فرغ عن المقدمة شرع الان في المقاصد ولما
كان المرفوعات اصلا بالنسبة الى المنصوبات والمجرورات من وجهين
لاشتمالها على الحركة القوية واما لاشتمالها على عمدة الكلام وهي المسند اليه
والفاعل وكان مستحق الاقوى والعمدة قويا عمدة قدم المرفوعات على
المنصوبات والمجرورات فقال المقصد الاول في المرفوعات اعترض عليه — المقصد الاول في المرفوعات
بان المقصد لا يخلو اما ان يكون صيغة ظرف او صيغة مصدر ميمي وايا
تقدير لا يجوز احدهما هنا لعدم صحة المعنى تامل واجيب عنها
الظرف والمصدر اذا كان بعد رفي معنى الجمعية يجب تاويلها بمعنى المعمول
اما الاول فكونه ظرف مشتمل عليه ومركب ... ومركوب واما الثاني فلعدم صحة ... الا بتاويل
ومنها المقصد ... بمعنى المقصود بعد برها المقصود الاول فان قيل لم ترك ههنا كلمة اما وهو التقسيم
واجيب عنه بانه قد اكتفى بما سبق من قوله اما المعرب الى اخره لما دل
الكتاب مثل ما جاء في القران المجيد واما الذين في قلوبهم زيغ ... والراسخون
الراسخون في العلم يقولون امنا به وتقديره واما الراسخون ترك

اكتفاء لما سبق فان قيل المرفوعات عين المقصود لان المقصود في المرفوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية ههنا اجيب عنه بان هذه العبارة مؤلة بحذف المبتداء تقديره المقصود الاول في المرفوعات فح اندفع الاشكال فان قيل فعلى هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات على كلمة هي لان حمل الجمع على المفرد لا يجوز كما لا يجوز زيد قائمات اجيب عنه بان هذا الحمل من قبيل حمل الاشتقاق تقديره المقصود الاول في بيان المرفوعات وفيه توجيه الاخرى ذكره في بعض الشروح فان قيل لم ترك التعريف هو قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية كما اورده صاحب القافية مع ان بيان الشيء موقوف على معرفة الشيء اجيب عنه بانه اكتفاء بحمل المبتدئين لان المبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشيء لا الى كليات لقصور فهمهم لان حصول الجزئي اسهل من حصول الكلي اي من تعريف الكلي فان قيل المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف والتاء لا يكون الا للمؤنث فكيف تصح المرفوعات جمع مرفوع اجيب عنه بوجهين اما الكوني شاذ يسنون جمع سنة بالواو والنون اذ الجمع بالواو والنون مختص باولي العلم والسنة ليست باولي العلم او بان المرفوعية والمنصوبية والجر صفات الاسم جارية عليه والاسم موصوف لها وذلك الاسم مشابهة لذات المؤنث في نقصان العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم فصفات المؤنث تجمع بالالف والتاء فكذلك صفات الاسم الذي لا يعقل تجمع بالالف والتاء بوجود مشابهة الموصوف بذلك الصفة وانما اختار لفظ الجمع وترك الجنس بان يقول المقصود الاول في المرفوعات ليكون تنبيها على كثرة انواعه فيكون من قبيل براعة الاستهلال وبراعة الاستهلال امر حسن عند كل واحد وهو الاشارة على المقصود من اول الامر اجمالا لانه في الاسماء المرفوعة ثمانية اقسام لان المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية اي على علم خصلة الفاعلية والخصلة المنصوبة للفاعل شيئان احدهما كون الشيء مسند اليه وثانيهما كون الشيء جزء ثانيا من جملة ففي المفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ واسم كان خصلة الفاعل موجود وهو كون الشيء مسند اليه وفي خبر المبتدء خصلة

الفاعل كون التي حرفا نافيا من الجملة ورفعت وجوابها حصلة الفاعل كون حرفا نافيا واما ثانيه
في اسم ما ولا المشبهتين بليس حصلة الفاعل كون التي مسند اليه
واما بعد لا في الجملة اى واقعة بعد كلمة لا اسم بالمنصوب وجلة كليس
وفي خبر لا التي لنفي الجنس حصلة الفاعل كونه حرفا نافيا واقعا بعد ما
يقتضي الاسماء اى بعد ما لا يتم بالاسم وحده وهذه الحصلتان لم
يوجد في غير هذه المذكورات فلهذا انحصر اقسام المرفوعات في
ثمانية اقسام كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك وفي محل حصاحر الرفع
للفاعل حكم المص ثمانية اقسام اشار الى بعدها فقال الفاعل والمفعول
مالم يسم فاعله والمبتدء والخبر وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها
واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس القسم الاول
منها الفاعل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه اما انه لا ينسخ
بالنواسخ واما انه لا يحذف الا اذا اسند شيء مسنده واما لانه عامل
لفظي بخلاف المبتدء فانه ينسخ بنواسخ فلا يسند شيء مسنده وعامله
معنوى واما لانه جزء من الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل بخلاف المبتدء
فانه جزء من الجملة الاسمية التي هي فرع الجمل وانما قلنا الجملة الفعلية اصل
الجمل لان المقصود من وضع الجمل الاخبار عما وقع او يوقع حالا واستقبالا
والاخبار عن الحدث الذي كان في الماضي او عن الحدث الذي كان حالا
او استقبالا لا يكون الا في الجملة الفعلية لان الزمان لا يكون الا في الفعل
او لان الجملة الفعلية مشتملة على ما هو صنع للاسناد وهو الفعل لان الاسناد
لا ينشأ الا من الفعل فاذا كان الفعل اصلا فما يجرى عنه كان الفاعل ايضا
اصلا لان جزء الاصل اصل كما كان جزء القوى قويا فلهذا اقدم الفاعل
هكذا قالوا اسي واعترض على كل واحد منها اما الاعتراض على الاول اعتراض
فلان الفاعل ايضا ينسخ بالنواسخ كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما
الاعتراض على الثاني فلان الفاعل قد جاء حذفه فلا يسند شيء مسنده
كما في قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث قوله بهم فاعل لصيغة التعجب وهي
اسمع وقد حذف عن قوله ابصر واما الاعتراض على الثالث فلان
الفاعل قد زالت عن مرتبته التي الذي كان اصلا في المسند الـ

التقديم بخلاف المبتدا فانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه
واما الاعتراض على الرابع فلان المبتدا اصل لان جزء الجملة الاسمية
والاسم اصل بالنسبة الى الفعل وهو ظاهر فالجواب عن الاول
بان النسخ بالزوائد مما لا يعتد به وعن الثانى بان حذف الفاعل فى
قولهم بسم وابصر شاذ مما لا يعتد به ايضا وعن الثالث بان الفاعل
وان زال عن مرتبته وهى التقديم فى المسند اليه هذا الانعزال
للضرورة لانه لو قدم على الفعل لالتبس بالمبتدا وترك الاصل للضرورة
كلا ترك لان الضرورة تبيح المحظورات وعن الرابع فلان الجملة الاسمية
وان كانا اصلا بناء على ان الاسم اصل الا انها لم يطابق وصف المفيد
الوضعين وهما الاخبار عن الحدث الماضية او الحالية او الاستقبالية
والمعتبر هو الوضع ومذهب سيبويه ان المبتدا اصل لانه باق على
ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامد ومشتق فان الخبر يصح ان يكون جامدا نحو هذا حجر او مشتقا
نحو زيد قائم بخلاف الفاعل واجيب عنه عن الاول بان عدم بقاء
الاصل فى الفاعل باق على ما هو الاصل فى المسند اليه حكما وان لم
يكن مسندا اليه حقيقة ولهذا يجوز ان يقدر الكلام فى بطل تقديم الحكم
على الفاعل وعن الثانى بانه كما يحكم على المبتدا بكل حكم جامد ومشتق
كذلك الفاعل لانه يحكم عليه بكل فعل مشتق نحو ضرب زيد وجامد
نحو عسى زيد ان يخرج فان عسى فعل جامد وكذا غيره من الافعال
الجامدات نحو نعم وبئس وسائر كل اسم قبله فعل اى كل اسم اسند
اليه الفعل حقيقة نحو ضرب زيد او حكما نحو اعجبنى ضرب زيد ا
ضرب زيد والمراد بالاسناد الاسناد بالاصالة ليخرج عن هذا الحد
توابع الفاعل من الصفة والتاكيد او صفة كاسم الفاعل واسم المفعول
وكل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم التفضيل ونحوه اسند ذلك
الفعل او صفته اليه اى الى ذلك الاسم صريحا او تاويلا كما مر منا هنا
على معنى انه اى الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به اى على ذلك
الاسم لا واقع ذلك الفعل او الصفة عليه اى على ذلك الاسم وانما

قال قائم وواقع لصحة الافراد ولم يقل قائمان ولا واقعان لصحة
التثنية مع ان المذكور شيئان فالالیق صيغة التثنية اشار الى ان
المعطوف بكلمة او ليس معادا لضمير التثنية بل معاد الضمير الواحد لان كلمة
او للترديد لاحد الامرين لا للجمع حتى يتحرر سببه عدم المطابقة بين
ضمير ومعاد وان سلمنا فتوجيه الافراد والتاويل لما ذكر توجيه
ظاهر لا يخفى على كل احد كذا في بعض حواشي فان قيل هذا الحد صادق
على معطوف الفاعل وتاكيده وبدله وليس في افراده اجيب عنه بان
المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة بدليل ذكر التوابع بعده على حدة فلم يصدق
الحد عليها فان قيل هذا الحد صادق على من في قوله كريم من تكرم له
فان من اسم قبله صفة وهو كريم اسند اليه مع انه لا يسمى فاعلا بل يكون
مبتدا مقدما خبره عليه اجيب عنه بان المراد من قبله قبلية وجوبية
اي تقديما واجبا فلم يصدق عليه الحد فان قيل يلزم على هذا التعريف ان يكون
المبتدا في قوله في الدار رجل فاعلا لوجوب تقديم الخبر عليه اجيب عنه
بان المراد من الوجوب الوجوب النوعي لا الشخصي والفردي ووجوب تقديم
الخبر على المبتدا ليس بطريق الكلية بل وجوبه بحالة واحدة كما اذا
كان المبتدا نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل فانه في كل مادة وقيل
وقد يسند الى الاسم معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ليعم
عمه بمعنى الفعل لا بعين الفعل او شبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج
تحت ما هو معنى كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في
بحث الحال ان العامل فيه الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان
ان يذكرهما ايضا او معناه اجيب عنه بان العامل في اسم المرفوع بعد
الظرف مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك الظرف عامل فيه
لقيامه مقام الفاعل المقدر واليه ذهب صاحب اللباب وعند
الاكثرين عامله هو الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر للظرف لانه
جامد فاختار هنا مذهب الجمهور وفي بحث الحال مذهب صاحب
اللباب رعاية للمذهبين فان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله
مات زيد وطال عمرو لان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول

يشتم بعضهم انهما فاعلان واجيب بان المراد من قوله اليه بمعنى انه
قائم به الى ما اسند اليه على جهة قيامه به وبطريق قيام الفعل به اما
ان يكون ذلك الفعل على صيغة المعلوم او ما في حكمه فهو صادق الحكم عليه
لكن في غاية التحقيق قوله نحو قام زيد مثال لما كان قبله فعل و
زيد ضارب ابوه عمرا مثال لما كان قبله صفة فالطريق المثالان مع السوال له
ولكن لما كان المراد من الاسناد الاسناد المطلق سواء كان بطريق السلب
او الايجاب زاد قوله وما ضرب زيد عمرا فان الفعل مسند اليه بطريق
النفي فيكون الحدث مثال لنفي الاسناد تامل ولا يكون قوله وما ضرب
زيد عمرا ايضا من باب الاسناد الى ما توهم بعضهم فحينئذ فهم الاستناد
وكل فعل جامد او مشتق لا او متعد مجرد او مزيد سالم او غير سالم لا بد
مبني على الفتح بانه اسم لا التي لنفي الجنس اي لا مخلص موجود له اي لذلك
الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا بد للاوصاف والاعراض
عما يقوم به فالمراد من الفاعل هنا على الاصطلاحي بمعنى المصدر اي الحدث
حتى يخبر شبهه مات زيد وطال عمرو فان زيد فاعل مات وعمرو فاعل
طال ولم يكن الموت والطول صادران عن زيد وعمرو بل يقومان
بهما فمن قال لا بد من فاعل لان الفعل حدث ولا بد له من محدث
ويراد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي لم يصب بل هو مرفوع لان الفاعل
قليل والضمة قوي فاعطي الاقوى للقليل او لانه عمدة في الكلام
والرفع ايضا عمدة في الحركات فاعطي العمدة للعمدة مظهر كضرب زيد
او مضمر كزيد ذهب مثال الاول للاول والثاني للثاني وهما اي
المظهر والمضمر صفتان للمستتر وان كان متعديا كان له اي لذلك
المتعدي مفعول ايضا لتوقف فهم فعل المتعدي بالمفعول به
بتوقف الفهم بالفاعل فالمراد من المفعول المفعول به وفي بعض النسخ
يا بن حرب [illegible] فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان
اسم كان مرفوع وقوله ايضا [illegible] لانه نكرة وجب تقديم
الخبر عليه قوله منصوب صفة مفعول لان المفاعيل كثيرة فاقتضى الحكمة
فاعطي النصب له ولان المفعول فضلة في الكلام والنصب ايضا خفيفة

باعطى له نحو ضرب زيد عمروا وان كان الفاعل اى مما ظاهرا ج
وحد الفعل ابدا سواء كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا لئلا يلزم الاحتياج
الى تثنية الفعل وجمعه لان تثنية الفعل وجمعه ليس الا ان يكون متعر
باحوال الفاعل اذا كان الفاعل ظاهرا كان احواله ظاهرة من حيث التثنية
والجمع فاستغنوا بها اى بذلك الاحوال بالظاهر ولانه لو ثنى الفعل وجمع
فيلزم تعداد الفعل والاضمار قبل الذكر كلاهما خلاف الاصل وتوحد
ابدا نحو ضرب زيد وضرب الزيدان وضرب الزيدون فان قيل هذا
الحكم منقوض بقول الكوفى البراغيث وقاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فان الفاعل فيها ظاهر ولم يوحد الفعل اجيب بان
هذه الرواية شاذة لا يعتد بها او لانه محمول على ابدال الظاهر بالمضمر
فالقول هذا بحث الفاعل فينبغى ان يذكر فيه احكام الفاعل واحواله لا
توحيد الفعل وتثنيته وجمعه فان احوال الفعل قد يجيء فى بحث هذه
المسئلة المذكورة وكذا بعده من المسئلة المنتهى الى مسئلة حذف الفاعل
ليست فى محله تامل اجيب بان البحث عن متعلقات الشيء اى عن احوال
متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون ذكر المسائل كلها فى محلها
حاصله ان البحث عن الشيء على نوعين قد يكون بطريق الاصالة وقد
يكون بطريق المتعلقات وهذا اكثر قوله وان كان ذلك الفعل مسندا الى اسما
مؤنثا حقيقيا وهو اى المؤنث الحقيقى ما اى الاسم يوجد بازائه
بازاء مسماه ذكر والعبارة على حذف المضاف فى الحيوان قيد التانيث فى
الحيوان لان التانيث فى غير الحيوانات غير معتد به كما فى بعض الاعتبار
انث الفعل اى الرافع لذلك الفاعل على قرينة اللام العهد واما اشار
الى فعل لان الفعل لما اسند الى الفاعل صار كانه متعلق به فالبحث
عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء حكما ابدا اى دائما اذا قصد
على الطريقة ان لم تفصل اى انث بين الفعل والفاعل نحو قامت هند
ليحصل المطابقة بين الفعل وفاعله فى التانيث قوله وان فصلت فلك
الخيار فى التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت
ضربت اليوم هند واما اثبت الخيار لانه ان نظر الى مطابقة الفعل

بالفصل

فذا الفاعل المؤنث و نظرا الى عدم الاعتداد بالفاعل انث الفعل
حتى يحصل المطابقة و ان نظر الى كلمة الفصل وبعد المسافة لا
انث الفعل تقليلا للثنا وكذلك اى الخيار فى المؤنث غير الحقيقى
هو ما لم يكن بازائه ذكر فى الحيوانات وانما لم يذكر المص تعريف غير
الحقيقى اكتفاء بما سبق لان الشئ ربما يعلم من ذكر ضده اى يعرف
تعريف ضده فلا حاجة الى تعريفه ثانيا نحو طلعت الشمس وان شئت
قلت طلع الشمس فباعتبار جهة التانيث و لو كان غير حقيقى انث
الفعل و باعتبار عدم الاعتداد به لان هذا التانيث ليس كالتانيث
الحقيقى ذكر الفعل فالوجهان متساويان قوله وجمع التكسير كالرجال
الاشراف وغيرهما غير جمع المذكر السالم وانما استثنى هذا الجمع
جمع المذكر السالم لامتناع تاويلها بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه
هو الواو فلا يصح التاويل بالجماعة ولهذا لا يصح اضافة اسماء العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين وان تبين مسلمين العدد صيغوا
تاويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة
بين العدد والمعدود معنا فى المؤنث كما يوجد المطابقة بين الثلاثة
و بين رجال فى التانيث لصحة تاويل الرجال بالجماعة كذا فى بعض
الحواشى على الفوائد الضيائية فى بحث اسماء العدد والمضاف الى جمع المذكر
السالم نحو قوله لا يجوز اضافة اسماء العدد الى المذكر السالم قاصل
كالمؤنث الغير الحقيقى فى التخيير بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال
بتذكير الفعل نظرا الى لفظ الظاهر وان شئت قلت قامت الرجال
بتانيث الفعل نظرا الى صحة تاويله بالجماعة و لفظ الجماعة مؤنث
فيؤنث الفعل ايضا حتى يحصل المطابقة هذا اذا كان الفعل مسندا
الى الظاهر واما اذا كان مسندا الى الضمير انث الفعل ابدا نحو الشمس
طلعت دون الشمس طلع وفى بعض النسخ هذا اذا كان الفعل مقدما
على الفاعل و اما اذا كان مؤخرا عن الفاعل انث الفعل وهو خطأ
عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل الا ان يراد باعتبار ما كان
الا باعتبار ما يكون اى باعتبار حال الاول لا باعتبار حال الثانى فح

خبر لكن ثمة نعيت بحث يتقدم الفاعل على المفعول ان كان الثاني
او المفعول مستترين بان كان في آخرهما الف مقصورة احترازا عن اللبس
اي ان ينتفي الاعراب فيهما لفظا وانتفى القرينة الدالة على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول معا لفظية او حالية يجب تقديم الفاعل على
تحرزا عن الالتباس المخل بالمقصود نحو ضرب موسى عيسى فانه لو لم
يجب التقديم يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول والمخل للغرض لانه
يصير حينئذ ما لا يكون فاعلا في الحقيقة وكذا يصير ما لا يكون مفعولا
في الحقيقة مفعولا وحينئذ وجب التقديم ارتفع ذلك الالتباس ويصير
يكون الاول ما لا يكون فاعلا في الحقيقة فاعلا في التركيب ايضا والثاني
المفعول مع الحال فالحاصل كثير من المواضع يوجد الالتباس بين الامرين
وقد اجاز النحويون ذلك الالتباس كما في قوله موسى ضرب عيسى بتقديم
المفعول على الفعل والفاعل فانه ملتبس بالمبتدأ لانه لا يعلم ان موسى
في هذا التركيب مبتدأ او مفعول قدم على الفعل لقوته في العمل وقد
اجاز هذا الالتباس اي وجود احد هذين الامرين وكما في المبتدأ المسند
نحو ما قائم زيد حسن نحو فيه الوجهان كون القائم مبتدأ وزيد خبر
له او كون القائم خبرا وزيد مبتدأ فانه التبس المبتدأ بالخبر والخبر
بالمبتدأ فوجد احد الوجهين ههنا وكذا غير ههنا اجيب عنه بان هذا الحكم
والامتناع مبني على قاعدة المشهورة في ما بينهم وهي انه لما اجتمع في
الشيء الواحد جهتان سطر فان كانت جهتا كلتاهما خلاف الاصل فهما
يجوز ذلك الالتباس بان يختار الامران منهما لعدم ادهاب الذهن
الى الاصل وان كانت احدهما اصلا والاخر خلاف الاصل فح امتنع
الالتباس لادهاب الذهن الى جهة الاصالة لا الى ما يقصد وهو خلاف الاصل حال في
المقصود وفي قوله موسى ضرب عيسى حصل كلتاهما خلاف الاصل وهو التقديم والابتداء بالمعمول
خلاف الاصل لان حق المعمول ان يكون مؤخرا عن الفعل والفاعل معا واصل الابتداء التقدم
على الفعل والفاعل يكون على خلاف الاصل وكذا الابتدائية ايضا خلاف الاصل لان الابتداء
يلزم كون الخبر جملة وهي ضرب موسى ضمير والاصل في الخبر الافراد ويكون المبتدأ
اصل التبس ولكن كلتاهما خلاف الاصل لا في اخبار ... او الاخر ...

لكن اما في قوله ما قائم زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر
ان يكون مؤخرا عن المبتدا فاصله التأخير فاذا قدم على المبتدا
كان خلاف الاصل وكذا الابتداء ايضا خلاف الاصل اذ الاصل
في المبتدا المسند اليه لا المسند به واختيار المبتدا المسند به انما هو
لاجل الضرورة فاجتمع الجهتان الكائنتان على خلاف الاصل فيه فانه
احدهما دون الاخرى لا يضر بالمقصود واما في قوله ضرب موسى
عيسى احدهما خلاف الاصل وهو تقديم المفعول على الفاعل
وثانيهما ما يوافق الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا
الالتباس مخل بالغرض لسبق الذهن الى جهة الاصالة وهو تقديم
الفاعل على المفعول وانت قصد غير المقصود على المقصود فيخل بالمقصود فلذا
وجب الاحتراز عنه هذا الى هنا فان لما تقف الاشكالات عن كثير
المواضع هذا انما افاده مولانا صاحب غاية التحقيق في بحث
تقديم الفاعل فاطلب هناك ان شئت الاطلاع على حقيقته
فليرجع اليه انتهى وان كان الاعراب منتفيا فيهما اي في الفاعل و
المفعول لكن هناك قرينة من القرائن مقالية او حالية تجوز تقديم
المفعول على الفاعل لعدم الالتباس وبسببية القرينة اما المقالية
كما في قوله ضربت موسى حبلى فان تانيث الفعل يدل على تانيث الفاعل وهو حبلى وكذا غيرها
والحالية فكما في قوله اكل الكمثرى يحيى فان الكمثرى لا تصلح للاكل لانه اسم لكمثرى العربي
ويقال بالفارسية الهلوك وكذا وجب التقديم اذا كان الفاعل والمفعول
ضميرين نحو ضربتك او كان الفاعل وحده مضمرا نحو ضربت زيدا
بشرط تاخير المفعول عن الفاعل وكذا اذا وقع المفعول بعد الا او معناها
نحو ما ضرب زيد الا عمرا وكذا غيرها في مواضع التي ذكرت في
الشروح قوله ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يخف اللبس
بان هناك قرينة من القرائن لفظية كانت او حالية وانما حكمنا
بالجواز لان القرينة لما وجدت هناك يحصل العلم بالفاعلية والمفعولية
فلا حاجة الى وجوب التقديم فيجوز لك ان تجعل المفعول مقدما على
الفاعل مقدما مثال المعنوي نحو اكل الكمثرى يحيى و...

اللفظي نحو ضرب زيد عمرا ونحو وجوب حذف الفعل الرافع للفاعل
وحده لامعا تارة حيث كانت قرينة من القرائن نحو زيد في قولك
جواب من قال من قام والسؤال قرينة لان السائل معتقد بان احدا
صدر عنه القيام وانه تعين عنده واستفهم عن تعين المسند اليه
فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل فقط فهو نحو زيد
حذف الفعل وان نظر الى ان القرينة وان وجدت لكن القرينة كثيرا
ما ذ مسده شيء ثم يذكر الفعل والوجهان يستويان انتهى وقد يجب
حذف الفعل اذا كان هناك قرينة والتزم العرب في موضعه اي سد
الشيء مسده نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره
واصله وان استجارك احد من المشركين استجارك فحذف الفعل و
هو استجارك الاول لسانه المفسر وهو استجارك الثاني مقام الاول مع
وجود القرينة وهو كلمة ان الشرطية هي من دواخل الافعال وعلى هذا
اندفع شبهة رفع احد على الابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط
على الاسم وانما وجب الحذف في قوله تعالى لئلا يلزم الجمع بين المفسر
والمفسر ذا الاخير وفيه نظر كثير من المواضع يوجد الجمع بين المفسر
والمفسر كما في قوله جاءني رجل اي زيد اجيب عنه بان المراد من المفسر
والمفسر ما يكونان متحدين في المعنى وقوله جاءني رجل اي زيد ليسا
متحدين في المعنى بل مبهم ومعين وفيه قد يتحقق الاجتماع بين
المفسر والمفسر في قوله تعالى حكاية عن قول يوسف عليه السلام
وهو قوله تعالى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي
ساجدين اجيب عنه بانه لا نسلم انه جمع بين المفسر والمفسر بل قوله
رايتهم لي ساجدين وقع جواب سؤال مقدر لانه لما قال يوسف
عليه السلام اني رايت احد عشر كوكبا الى آخره فكانه قال قائل له
رايتهم فقيل كيف رايتهم لي ساجدين فلا يكون من باب الاجتماع
بين المفسر والمفسر بل يكون ذكرهما في الكلامين المستقلين لا في
كلام واحد انتهى وفيه نظر جمع السلامة وهو قوله ساجدين ليس في
محله لان الجمع بالواو والنون مختص باولي العلم والكواكب ليست منهم

اجیب عنہ بان الکواکب وان لم یکن من اولی العلم حقیقۃ لکنہا من قبیل اولی العلم حکما لصدور الفعل الذی ہو یصدر من اولی العلم منہم وہو السجدۃ اجیب عنہ بان الشمس والقمر والکواکب کنایۃ من الاب والام والاخوات وہم اولی العلم حقیقۃ فی قولہ لی ساجدین جا فی موضعہ تامل وکذا رب العالمین لاعتبار غلبۃ اولی العلم علی حقیقۃ غیر اولی العلم شرافۃ انتہی ولہذا ارتفع قولہ من قال انہ شاذ لان الشاذ مالا یکون لہ الصلاحیۃ فی الحقیقۃ لاحقیقۃ ولا تاویلا وہہنا یمکن العلم بالحقیقۃ بتوجیہ الشاذ شاذ انتہی فقولہ زید فی جواب سوال المحقق من قال من قام وامار فوعہ فی جواب سوال مقدر فکما فی قول الشاعر لیبک یزید ضارع لخصومۃ فقولہ ضارع فاعل الفعل المحذوف بقرینۃ السوال المقدر لان الشاعر امر بالبکاء فکانہ قیل لہ من یبکیہ فقال الشاعر مجیبا لہ ضارع لخصومۃ وکذا یحذف الفعل عن الفاعل فی غیر وقوعہ موقع السوال حقیقۃ او تقدیرا کما فی قولہ انت قائم ای لو ثبت قیامک عندہ لکان کذا قولہ وقد یحذف الفعل والفاعل معا کنعم مقولا لمن قال اقام زید فہذا الحذف جائز لا واجب لعدم سداد الشئ مسدہ لان کلمۃ نعم حرف لا یقوم مقام الفعل فبقیت القرینۃ وحدہا وہی سوال السائل وبالقرینۃ الواحدۃ غیر سادۃ یجوز الحذف لا الواجب تامل فان قیل حروف النداء ایضا حروف وقد اقیمت مقام الفعل وہو ادعو ولذا وجب حذف الفعل والفاعل فی المنادی کما یجب حذف الفعل مع فاعلہ فی باب التحذیر وما اضمر عاملہ اجیب عنہ بان وجوب حذف الفعل مع فاعلہ فی المنادی لیس بنیابۃ حروف النداء مقامہ بل بکثرۃ استعمالہ انتہی فان قیل اذا کان نعم حرفا فکیف یصح دخول الکاف الجارۃ علیہ للزوم دخول الحرف علی الحرف وذا لا یجوز اجیب عنہ بانہ علم نعم الذی یستعمل فی الترکیب فصار اسما فیصح دخول الکاف علیہ فان قیل اذا کان اسما ینبغی ان یجر علیہ کما یجر الاسماء اجیب عنہ بان اعراب المحکی ثابت باعتبار ما یحکی عنہ قولہ وقد یحذف الفاعل وحدہ بدون الفعل لقیام المفعول مقامہ ای الفاعل اذا کان الفعل

مجهولا بقوله اذا كان ظرفا القول ولتسامه اى لقيام المفعول مقامه وثبت
كون الفعل مجهولا لاظرفا يجوز لانه قد يحذف الفاعل ولم يكن الفعل
مجهولا كما فى بعض المذاهب ويكون الفعل مجهولا لاظرفا لاقامه لاظرف يجد
كما ترى قوله وهذا قسم ثانى من المرفوعات لما فرغ عن احوال الفاعل
التى غير التنازع شرع فى احواله مع التنازع فقال واذا تنازع الفعلان
اسم ظاهر كان بعدها فان قيل بحث التنازع ليس فى محله لانه ليس من
احوال الفاعل فينبغى ان يذكر فى آخر المرفوعات او آخر المنصوبات
اجيب عنه بان التنازع اخص من احوال الفاعل لان الفاعل لا يخلو اما ان
يكون بطريق التنازع او غيره واذا فرغ عن حال غير التنازع شرع فى احواله
التنازع كما اورد بحث الضمائر فى بحث الماضى فى كتاب المراح اشارة الى
ان للماضى حالا ان حال بغير الضمائر وحال مع الضمائر فكيف يكون التنازع
من احواله فلا يكون فى غير محله تأمل فان قيل كيف يصح نسبة التنازع
الى الفعلين لان التنازع لا يتصور الا من ذوى الروح والفعلان العاط
اجيب عنه بان نسبة التنازع اليهما باعتبار المتكلم نسبة مجازية كما ان
نسبة الدخول الى العوامل ومن العوامل لا تدخل بعضها بل تدخلها المتكلم
فان قيل يجرى التنازع فى اكثر من الفعلين كما فى الصلوة اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت
على ابراهيم حيث ان كل واحد من هذه الافعال تنازع على معموله ابراهيم
اجيب عنه بان الاكثر المقدم باقل مراتب التنازع وهو اثنان وان يقع
التنازع فى غير الافعال كما فى الاسماء نحو زيد معطى ومكرم عمرا ودينا
وينبغى ان يكون الاول فى المفعولية والثانى فى الفاعلية اجيب عنه بان المراد
من الفعلان العاملان وانما ذكر الفعلان اكتفاء بذكر الاصل لانه
اصل فى العمل فان قيل لا يختص التنازع فى الاسماء ولا فى الافعال بعد
المركب اذ الاسم الواقع بعدها لا يكون الا مرفوعا او منصوبا اجيب عنه
بان المراد من التنازع تنازع فى الطلب والتصور لا بعد التركيب فانه
لا تنازع فيه والسؤال الاول فى العامه وما بقى فى الفوائد الضيائية
عند التصور وانما قيد الظاهر لانه لا تنازع فى المضمر لان

الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فهو
معمول لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس
في مكان يصح توجه الفعلان اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو
معمول عليه قيد بعدهما لانه لا تنازع فيما بينهما وقبلهما لانه ليس في مكان
يصح توجه الفعلان اليه قوله اى اراد دفع لما نشاء من نسبة التنازع
الى الفعلين بان المراد من التنازع ليس التنازع حقيقة بل المراد من
التنازع الارادة الى القصد والقصد عام يصدق من ذي روح وغيره
كما في بعض النباتات كما تقرر في علم المنطق قوله كل واحد كائن من
الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر اعلم انه قد اختلف النحاة
في جزاء الشرط فذهب بعضهم الى ان جزاء هذا الشرط محذوف
وهو قوله جاز اعمال كل واحد منهما ائيد هذه المذاهب الفاء في
قوله فهذا انما يكون تفسيرية لاجزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء
هذا الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة اقسام فالفاء جزائية
فيه وقد يجئ دلائل كل واحد من المذهبين في محله قوله انما
يكون على اربعة اقسام وانما انحصرت الاقسام في الاربعة لان التنازع
لا يخلو اما ان يكون في الفاعلية فقط او في المفعولية فقط او في الفاعلية
والمفعولية او بالعكس فتصوير التنازع لا يكون خارجا عن هذه الصور
فلهذا انحصرت قوله الاول من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان
في الفاعلية فقط بان يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلية الاسم
الظاهر نحو اكرمني وضربني زيد والثاني ان يتنازعا اى الفعلان
في المفعولية فقط بان يقتضي كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر
قوله اكرمت وضربت زيدا او الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا
اى الفعلان في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني
المفعول نحو ضربني واكرمت زيدا او الرابع منها عكسه اى عكس
الثالث نحو ضربت واكرمني زيد لما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة
اشار كلها الى عملها اى فعلين في ذلك الاسم بان اعمال كل واحد منهما
في الاقسام الاربعة كلها جائزة في بعضها دون بعض اتفاقا وخلافا

وصدرنيا بها كلمة اعلم تنبيها على ان ما بعده مما يجب الحفظ تنازع
واعلم هو في اللغة داستن وفي الاصطلاح كلمة في اول الكلام لتنبيه
الغافلين على نكته و قيل كلمة تذكر في اول الكلام ليستوي السامعين
الى ما بعده، و قيل كلمة تذكر في اول الكلام لتنبيه على ان ما بعده
مما يجب الحفظ و قيل هو خطاب عام لكل من يسمع ويعي قوله انما
في جميع هذه الصور اي التنازع باسم ان ضمير الشان المحذوف وفي
في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول ولجمله خبر
قوله يجوز اعمال الفعل الاول اعمال الفعل الثاني يعني يجوز ان يعمل
الفعل الاول في ذلك الاسم و ذلك الاسم معمولا و يلغي الفعل الثاني
عن العمل في ذلك الاسم وان يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم معمولا
و يلغي الفعل الاول عن العمل في ذلك لكنه يخالف هذا الحكم خلاف
كان للفراء في الصورة الاولى والثالث ان اعمال الفعل الثاني ممنوع
فيما قد يليه اي امام الفراء لزوم احد الامرين لو اعمل الفعل الثاني اما
حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر في الفعل الاول وكلاهما اي
حذف الفاعل و الاضمار قبل الذكر محذور ان اي ممتنعان عنده
في بعض النسخ ممنوعان وهو عنده اي الفراء بخلاف ما اذا اعمل
الاول اي يجعل ذلك الاسم معمولا للفعل الاول وضمير الفاعل في
الفعل الثاني فلا يلزم الحذف ويستقيم معاد الضمير مرتبة ولو كان
مؤخرا لفظا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وهو جائز
عنده واجاب الجمهور بان الاضمار قبل الذكر في العمدة جائز
عند العمدة انه في مواضع منها في كلمة رب نحو ربه رجلا ومنها في نعم
رجلا زيد ومنها في قوله ولله دره اي المتم فارسا وكذا في اضمار الشان
من الضمير نحو ضربته زيد اذا اخر زيد الاضمار لم لايجوز في باب
التنازع مع ما ذكر من التجويز فعند الجمهور يجوز اعمال الفعل الثاني
ويجوز اضمار الفاعل في الفعل الثاني من غير حذف وراء في هذا
بعد الخلاف بين الجمهور والفراء واما كون في الجواز واما في الاختيار
واما الحكم في الاختيار كلمة اما هيهنا للاستيناف لا للتفصيل لعدم

تسمى الاجمال ففي الاختيار خلاف البصريين والكوفيين فاما البصريون
يختارون اعمال الفعل الثاني اعتبار القرب والجوار لان فيه اى القرب
والجوار اشد اتصالا من الغير فكان اشد اتصالا احق باخذ الحكم كما
اخذ الضاد والباء السكون من القرب في قوله بضرب وضربن والكوفيون
يختارون اعمال الفعل الاول مراعاة اى صيانة للتقدم والاستحقاق اى
كمال التقدم والاستحقاق لان المقدم احق باخذ الحكم من المؤخر
لان التقديم من وظائف الاصل والاصل اصل باخذ الحكم وتابعهم
قول امرء القيس ع ولو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا ان كفاني ولم اطلب يتنازعان في قليل من
المال والاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول وامرء القيس افصح
من شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره و
اجاب شيخ ابن الحاجب في الكافية بانه ليس من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير التنازع وهو التناقض في قول الشاعر لان مطلوب الشاعر
عدم الكفاية وعدم الطلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبت
الكفاية ووجود الطلب وهذا التناقض يفهم من كلمة لو الشرطية لان لو
يجعل المثبت منفيا والمنفي مثبتا فان اعملت اى اعملت الفعل الثاني انت
الفاء لتفسير الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين واشار الى المصنف بمذهبهم
لا بمذهب الكوفيين لان مذهب البصريين اصل عنده فالنظر اى انت
جزاء الشرط وهو قوله فان عملت ان كان تفسير للنظر الفعل الاول يقتضي
الفاعل اضمرته في الاول وان لزم الاضمار قبل الذكر لكن في العمدة دون
الحذف الظاهر اذ في الظاهر يلزم التكرار وفي حذف الفاعل يلزم حذف
العمدة وكلاهما ممنوعان كما تقول منصوب المحل لانه مفعول مطلق
لقوله اضمرته باعتبار الموصوف تقديره اضمرته في الاول اضمارا كما ----
تقول في المتوافقين اى فيما تنازعا في الفاعلية فقط يشهد عليه المثال
نحو ضربني واكرمني زيد اى ضربني هو وضربني واكرمني الزيدان
وضرباني واكرمني الزيدون وفي المخالفين بان يقتضي الاول الفاعل و
الثاني المفعول كما يشهد عليه المثال ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت

الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وان كان الفعل الاول يستدعي
المفعول واسند الفعل الثاني الى ذلك الفعلان المتنازعان في الاسم الواحد
من افعال القلوب او مما في معناها وضرورية القلبية للضرورة ولكنا تيسيرا
وحذف وهما عديمت وفقدت وغيرها حذف المفعول من الفعل الاول
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر او يلزم التكرار لو ذكر
ان حذف الفضلة جائز فحذف قوله كما تقول في المتوافقين بان تقتضي
كل واحد منهما مفعولية اسم ظاهر ويكونان متحدين باقتضاء المفعول
كما يشهد عليه المثال نحو ضربت واكرمت زيدا ضربت واكرمت
الزيدين وتقول في المتخالفين بان تقتضي الفعل الاول المفعول و
الثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيد
وان كان الفعلان من افعال القلوب والمسئلة بحالها اي بان عملت الفعل
الثاني يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبني منطلق وحسبت
زيدا منطلقا واما حكما بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز
لانه لا يجوز فيه كلمة احدهما علة حذف المفعول من افعال القلوب في
اضمار المفعول عطف على حذف المفعول وكذا لا يجوز اضمار المفعول
قبل الذكر هذا اي الحكم المذكور من اضمار الفاعل للفعل الاول وحذف
المفعول في الاول غير افعال القلوب ووجوب اظهار المفعول الاول
في افعال القلوب وان عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين و
في بعض النسخ هذا مذهب البصريين اي المذهب السابق مذهبهم
واما ان عملت الفعل الاول على ما هو من مذهب الكوفيين اي ان
اعربت كون الاسم الظاهر معمولا للفعل الاول ويلي الثاني عن العمل
في ذلك الاسم فيظهر انه كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضمرة الفاعل
في الفعل الثاني لتقدم مرجع الضمير رتبة لانه اذا كان الاسم معمولا للفعل
الاول صار متقدما رتبة على الفعل الثاني وان كان مؤخرا لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا اي لفظا او اما حكما لتقدمه رتبة لا رجع
المعمول ان بني العامل اسمى قوله كما تقول في المتوافقين بان تقتضي كل
واحد منهما واعليه ذلك الاسم الظاهر كما يدل على ذلك المثال نحو

ضربنی واکرمنی زید وضربنی واکرمانی الزیدان وضربنی واکرمونی الزیدون باضمار الالف والواو فی الفعل الثانی وتقول فی المتخالفین بان یقتضی الفعل الاول المفعول والثانی الفاعل نحو ضربت واکرمنی زید وضربت واکرمانی الزیدان وضربت واکرمونی الزیدون باضمار الالف والواو ایضا فی الفعل الثانی وان کان الفعل الثانی یقتضی المفعول ولم یکن الفعلان المذکوران من افعال القلوب ونحوه جاز فیه ای فی ذلک الاسم الوجهان احدهما حذف المفعول وثانیهما الاضمار لکن الثانی هو المختار لیکون الملفوظ وهو الاسم المذکور بعده المتنازع فیه لا الضمیر کما یتوهم بعضهم مطابقا ای موافقا للمراد ای للمقصود المتکلم لان المقصود ههنا التنازع فی ذلک الاسم لان الاضمار علی الفعل الثانی یدل علی الاسم المذکور ای مقابل لذلک الاسم فیکون الاضمار قرینۃ علی التنازع المقصود واذا حذف الضمیر لم یعلم انہ من باب التنازع او یکون المفعول الفعل الثانی مغایر ذلک الاسم او مخالفا له بان یکون عمرا او بکرا او خالدا لا زیدا فلا یکون الملفوظ وهو الاسم الظاهر موافقا للمراد الذی هو التنازع فطابقۃ الملفوظ مع المراد المرجحۃ علی الحذف قوله واما الحذف ای صورۃ الحذف فکلمۃ اما للتفصیل لوجود الاجمال قبله وهو قوله جاز فیه الوجهان حذف المفعول والاضمار کما تقول انت فی المتوافقین بان یقتضی کل واحد منهما مفعولیۃ الاسم الظاهر متفقا فی المفعولیۃ نحو ضربت واکرمت زیدا او ضربت واکرمت الزیدین وضربت واکرمت الزیدین بحذف الالف والواو فی الفعل الثانی وفی المتخالفین ای تقول فی المتخالفین بان یقتضی الفعل الاول الفاعل والثانی المفعول ضربنی واکرمت زید ضربنی واکرمت الزیدان وضربنی واکرمت الزیدون واما الاضمار کما تقول فی المتوافقین المذکورین سابقا بعینه نحو ضربت واکرمته زیدا او ضربت واکرمتهما الزیدین وضربت واکرمتهم الزیدین وتقول فی المتخالفین ضربنی واکرمته زید وضربنی واکرمتهما الزیدان وضربنی واکرمتهم الزیدون و

قال الشارح واما الاضمار فهو المتنازع المذكوران للحذف لكن ذكر الضمير فيه لكان احضر لكن المصنف اعاد ذكر التنازع للتوضيح اللائق على التنبيه المقصود بهما في الذهن واما اذا كان الفعلان المتنازعان من افعال القلوب والمسئلة بحالها اي بان اعملت الفعل الاول مع اقتضاء المفعول فلا بد لا تخلص موجودا اي للفعل الثاني من اظهار المفعول وان لزم التكرار المحذور عند الحذف والاضمار سيجيء ذكره انشاء الله تعالى كما تقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اي التنازع المذكور ثابت لان حسبني وحسبتهما تنازعا في المنطلق واذا اعملت الفعل الاول اي اعتبرت كون الاسم معمولا للفعل الاول عاملا فيه وهو حسبني واظهرت اي اثبت المفعول في الفعل الثاني وان حذفت منطلقين من الفعل وقلت حسبتهما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني في افعال القلوب ونحوه وهو غير جائز لانهما كالاسم الواحد لان مضمونهما معا المفعول في الحقيقة وهو المعنى المصدري الماخوذ من المفعول الثاني مضافا الى الاول فلو حذفت احدهما كان الحذف بعض اجزاء الكلمة بلا ضرورة ولا يجوز ولا ضرورة ههنا وقد حذفت احدهما عند وجود القرينة مثال الاول كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا اي بخلهم خيرا لهم فالبخل مفعول اول حذف ههنا لوجود القرينة وهي صيغة يبخلون بما آتاهم الله ومثال الثاني كما في قول الشاعر ولا تخالا على غير ابيك الملك اي تخالا جائرا عن المفعول الثاني حذف ههنا لوجود القرينة وهو الجار والمجرور تامل واما الحذف في باب المنادى نحو يا مال في يا مالك ويا حار في يا حارث ونحوه فلاجل الضرورة لان المنادى لكثرة الوقوع يقتضي التخفيف واما الحذف في قول الشاعر ان الخليل زماني اي لو سعد زماني فلاجل ضرورة الشعر انتهى وان ضرب ولا يجيز اضمار هذا التوجيه قوله فلا يخلو ان كان يحمل على صيغة الغائب المذكر وفي بعض النسخ فلا يخلو على صيغة الخطاب فحاصله لا تخلوان بعبارة بعض النسخ بصيغة الخطاب اولى من على صيغة الغائب المذكر لموافقة قوله متى ان تضمر مفرد الكونه الذي على صيغة

الخطاب من ان تضمر انت مفردا وتقول حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ح الاضمار مفردا لا يكون المفعول الثاني وهو قولك اياه مطابقا للمفعول الاول وهو هما في قولك حسبتهما وذا لا يجوز لان افعال القلوب مفاد المبتدا والخبر فيكونان في الحقيقة محمول عليه ولا يجوز حمل الافراد على التثنية فلا يقال الزيدان قائم تقول حسبني و حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا ح يلزم عود الضمير المثنى وايامها الى اللفظ المفرد وهو المنطلق الذي وقع فيه التنازع وهذا عود الضمير المثنى الى لفظ المفرد ايضا لا يجوز كما ان الضمير المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بخلاف الضمير المفرد الى المثنى وهو جائز اذا كان المراد منها الشيء الواحد كما في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله بناء على ان رضاء الله تعالى رضاء الرسول والرضائين واحد قوله واذا تعذر الحذف والاضمار كما عرفت وفي بعض النسخ لما عرفت بلام العلية لا بكاف التشبيه وهو الاولى اي لفظ النسخ لما فيه من الاشعار على الله وجب الاظهار ولا يخفى عليك ان المثال المذكور ليس من باب التنازع لان الفعل الثاني وهو قولك حسبتهما يقتضي المفعول مثنى وقولك يقتضي مفعولا مفردا والاسم المتنازع وهو المنطلق لفظ مفرد لا يصلح لهما بل بحسبني فقط الا اذا لاحظت من المنطلق ذات ماله الانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية فح صح المثال من باب التنازع لما فرغ عن مباحث الفاعل وما بعد عن التنازع شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله فقال الثاني مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله اي فاعل فعل بناء على ان ما موصوفة وبل الفعل واقيم المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه والرفع عليه كما في الفاعل والاحوال اللاحقة عليه كما في الفاعل من تذكير وتثنية وجمع وتانيث وذكير ونائث كما اشار اليه المصنف فيما سبق فان قيل لفظ كل لا يصح هنا لانه لاحاطة الافراد فيلزم من ايراده في التعريف احاطة التعريف الافراد ومن المعلوم ان التعريف للجنس وبالجنس لا للافراد لان افراد الشيء غير متناه وان كان لبعض الاشياء افراد متناهيا

لانه لیس المراد التعریف وایضا واجیب عنه بان التعریف انما هو لمدلو
لفظ یکن المدخول فیه وانما یلزم لو لم یصدق الحد علی کل افراد المحدود وکذا
فی الفوائد الضیائیة فان قیل حذف الشیء متفرع علی وجود الشیء و
قولهم لم یسم فاعله یقتضی ان لا یکون للفاعل اسما اصلا فاذا لم یکن له اسم
کیف حذف فما حذف الفعل ومفعول وما اجیب عنه بان المراد من قوله
ما لم یسم فاعله ای لم یذکر فاعله یعنی ان له اسما لکن لم یذکر بل حذف
کذا فی بعض الحواشی فان قیل هذا الحد صادق علی قولنا
انبت الربیع البقل وهو لیس المعنی بان الربیع مفعول فیه لان
لا انبات فیه لان منبت الشیء بل النابت هو الله تعالی سبحانه وتعالی ان
الله فاعل قد حذف واقیم الربیع مقامه فیکون مفعول ما لم یسم
فاعله لان الربیع فاعل انبت وح لم یکن التعریف مانعا عن الغیر
اجیب عنه بان المراد من اقامة مفعول مقامه مع تغیر الفعل الی
فعل او یفعل ای یشترط تغیر الفعل الیها فلا یوجد الشرط ههنا اجیب عنه
بان المراد من الفاعل المجازی لا الحقیقی والله سبحانه تعالی فاعل حقیقی
فان قیل خرج عن هذا الحد الیاء فی قولك ضربت والنون فی
ضربن وضربنا فعسه وهو فاعل ولم یحذف فاعلها حتی یقیم المفعول
مقامه بل صار الفاعل بعینه مفعولا اجیب عنه بانه لا نسلم ان الیاء فی
قولك ضربت علی بناء المجهول التاء التی کانت فاعلا فی ضربت علی
صیغة المعلوم بل هذا التاء عوض عن الیاء تقدیره ضربنی زید وتقدیر
ضربنا ایم باتصال المنصوب المتصل ثم حذف الفاعل لغرض من
الاغراض التی ذکرت فی مباحث واقیم المتصل المفعول مقامه دلالة
وبتغییر الصیغة فصار ضربی ثم ابدلت الیاء تاء لمناسبة بینهما
فی الاخوة وهو کونهما علامة المضارع فان تقعرون الروایة من بینهما
لاستعداء الیاء لکسرة ما قبله فصار ضربت فیکون الحد جامعا لاقل
واما لم یقید المفعول بکونه مفعولا به للتنبیه علی ان اقامة المفعول
مقامه لیس منحصرا فی المفعول به بل یجوز ان یقام غیره من المفعول
المطلق وفیه مکانیا او زمانیا منصوبا او مجرورا والمراد من المفعول

المفعول الذي يكون مسند اولا يجوز اقامة المفعول الثاني
باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يلزم كون الشيء مسند
اليها مسندا وتاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان الاسناد فيه
تام وهو اسناد اعجبني وثانيهما غير تام وهو اسناد المصدر الى
وان المفعول الثاني ليس بمسند فيجوز اقامة كل واحد منهما مقامه الا ان اقامة
الاول اولى من معنى الفاعلية نحو اعطيت زيدا درهما فان
من الثاني لانه مسند الى الاول وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره
والا فالجميع سواء انتهى قوله نحو ضرب زيد اصله ضرب
فحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه لما فرغ عن
وفي الاحوال اللاحقة عليه والاحكام المترتبة عليه فقال
ما لم يسم فاعله في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه
ثابت على قياس الذي عرفت اي انت في مباحث الفاعل
وتبديل فعليته بالتذكير ولما ان الحوالة من تمرين المتعلم
الاولى من ذكر الشيء ثانيا علانية من ذكر المسائل التي
منها الاذهان اشار المص الى هذه الحوالة فلذا احال مباحث مفعول
ما لم يسم فاعله على مباحث الفاعل ولم يذكر بالتفصيل ثانيا وقال
وحكمه في هذه الامور على قياس ما عرفت انتهى لما فرغ من مباحث
مفعول ما لم يسم فاعله ثم شرع في مباحث المبتدأ والخبر فقال القسم
الثالث المبتدأ والخبر وهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه ويسمى مبتدأ وثانيهما مسند به ويسمى خبرا جمعهما
في التعريف الواحد للتلازم الواقع بينهما ولاشتراكهما في العوامل المعنوي
وان كان الشيء عليهما اوضح واحسن كما اورده صاحب الكافية
تعريف كل واحد منهما على حدة قوله اسمان جنس يشتمل المفرد
وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللفظية فصل يخرج به ما عدا
وان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله ان تصوموا خير لكم فانه
تصوموا مبتدا وليس باسم وكذا لا يصدق على قوله زيد
جنس فليس باسم بل جملة وكذا غيره اجيب عنه بان

اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيصدق عليه اسما لان قوله
ان تصوموا تاويل صومكم خير لكم وقوله زيد ضرب في حكم زيد
ضرب **فان قيل** صيغة التجريد تستلزم سبق التلبس في محله لان التجريد يقتضي
التلبس سابقا في المبتدأ والخبر ليس التلبس سابقا مع العوامل حتى يجرد
عن العوامل **اجيب عنه** بان التجريد اعم من ان يكون حقيقة او
وهذا من قبيل الثاني كما يقال سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر
جسم الفيل فان صيغة التصغير والتكبير يقتضي المكبرة والمصغرة
ان البعوضة ليست بمكبرة حتى صغرت وان الفيل ليس بمصغر حتى
كبر سبحانه وتعالى لكن اعتبرهما كذا في حاشية المحقق او يجاب بعبارة
المراد من التجريد ههنا الخالي اي الكلم يوجد فيها عامل لفظي اصلا
كما اشار اليه في الضياء انتهى فان قيل هذا الحد ليس بصادق ايضا على
قولك بحسبك درهم لان حسبك مبتدأ وليس بمجرد عن العوامل
اللفظية بل الباء متلبس به اجيب عنه بان المراد من العامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لا زائدا وههنا زائدة فكان مجردا فان قيل يلزم على هذا
ان يكون زيد مبتدأ في قوله علمت ما زيد قائم وعلمت لزيد قائم
وكذا علمت لزيد قائم لكون علمت عاملا في زيد معنى فلم يجد معنى
مع انه مبتدأ اجيب بان المراد من العامل المعنوي ما لا يكون معه معارض
اخر وههنا وجد معارض اخر وهو حرف النفي والاستفهام ولام
الابتداء فلم يبق ابتداء الجملة كذا في بعض الحواشي وقد يجاب
عن الاشكالين المذكورين اعني اشكال بحسبك درهم وعلمت بان المراد
من التجريد تجريد المبتدأ والخبر عن العوامل لفظا ومعنى وبحسبك
مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا وزيد قائم على ما زيد قائم مجرد
لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في بعض الشروح الكافية في
بحث حروف المشبهة بالفعل **فان قيل** العوامل
جمع فلم يلزم منه ان يكون المبتدأ عن الجمع لا عن الواحد
**اجيب عنه** بان اللام فيه للجنس تامل انتهى اعلم
ان النحاة يسمون المسند اليه مبتدأ والمسند به خبر

صرح به النحاة والمنطقيون يسمون المبتداء بالموضوع والخبر بالمحمول
ويسميان بالمحكوم عليه وبه نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن
العوامل اللفظية اولهما مسند اليه وثانيهما مسند به وعلى هذا القياس
غيره قوله والعامل فيهما اى في المبتداء والخبر معنوى وهو الابتداء
اى خلو الاسم عن العوامل اللفظية فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند اليه عامل في المبتداء وتجريد الاسم عنها ليسند اليه عامل في
الخبر فالتجريد قدر مشترك بين عامل المبتداء وبين الخبر تامل
فان قيل الخلو شئ عدمى والعدمى كيف يوثر في شئ آخر اجيب عنه
بان العوامل علامة الاثر لا مؤثرا فالمؤثر المتكلم انتهى اعلم ان النحاة قد
اختلفوا فذهب بعضهم الى ان المبتداء والخبر فيهما عامل معنوى هذا
هو المشهور وذهب بعضهم الى ان عامل المبتداء عامل في الخبر و
ذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتداء والمبتداء مع عامله في الخبر
وقال بعضهم المبتداء عامل في الخبر والخبر عامل في المبتداء كذا في بعض الحواشي
وقيل العامل المعنوى ما يدرك بالعقل ولا يتلفظ به اعلم ان المبتدا
اصلان لابد من بيانهما ولذلك اشار المص بقوله واصل المبتداء ان
يكون المبتداء معرفة اى الاصل فيها ان يكون معرفة لانه محكوم عليه و
حق المحكوم عليه ان يكون معلوما حتى يقع الاخبار عن المعلوم لانه
لا يصح الحكم على المجهول فان قيل الفاعل ايض محكوم عليه ولم يقل
في مباحثه واصل الفاعل ان يكون معرفة كما قال ههنا قلنا الامر
كذلك الا ان معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه يستفاد من اسناد
الفعل اليه لانه اذا قلت قام يفهم منه ان ما بعده يذكر الشئ يصح نسبة
القيام اليه فان زيد هو في قوة المعرفة حكما فاكتفى به والاصل الثاني ان
يكون مقدما على الخبر ما لم يمنع مانع لانه ذات بالنسبة الى الخبر والخبر
حال من احواله ووصف من اوصافه والذات مقدم على الصفة وقد
يكون المبتداء ايض كالخبر بشرط اضافته الى الذات او باعتبار الموصوف
المقدر مثال الاول نحو ضربي زيدا حاصل ومثال الثاني الاسم اى

ـــه اثبات لاسم فان قيل ينتقض هذا الامر في قولنا الاعراب انما ثبت في المشتق لان الاعراب وقعت مبتدأ ولم يكن ابتدائية تسليم لو صح ولا يتقدم الاضافة اجيب عنه بان الاعراب ذو جهتين جهة الذات وجهة الصفة من كونه قائما بالمعرب ومن يا صفة له بالنظر الى التقدير واللفظ وكونه ذاتا من جهة الذات يصلح ان يكون مسندا اليه لكنها بالنظر الى انها جارية على لسانه صفات وبالنظر الى انه اشتمل الاعراب احوال واحكام ذاتيات وقد يكون لمسند واجب التقديم كما ان يعلم المقدم اذا كان المسند متضمنا بما كان له صدارة او يتاخر عن ما له الصدر فلذلك وجب تقديمه حفظا لصدارته وما عداه من الجزئيات ان يكون نكرة يعني ان للخبر اصلان الاول منهما احدهما ان يكون نكرة لان الخبر لا يكون الا محكوما به والذي يحكم به يصلح ان يكون معرفة او نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع الالفاظ على التنكير فاذا حصل الغرض بالاصل فالاصل اولى وهو النكرة او لدفع الالتباس الخبر بالصفة لو كان معرفة او لان نسبة الفائدة والحكم هو نسبة الحكمية والتعريف زائد عليه فلا حاجة اليه تامل كذا في بعض الحواشي والاصل الثاني في باب الخبر هو التاخير لانه صفة للمبتدأ والصفات حقيقة او ثبوت معنى انها حق بالتاخير كما مر سابقا وفي بعض النسخ لم توجد هذه العبارة لعدم الاحتياج اليها تامل ثم لما حكم المصنف بان الاصل في باب المبتدأ المعرفة يوهم المتوهم ان النكرة لا تصلح لان تقع مبتدأ واشار الى دفع الوهم فقال والنكرة اذا وصفت اي النكرة اذا وصفت بالصفة الملفوظة او المقدرة بالمفرد او الجملة جاز ان تقع اي النكرة مبتدأ لان النكرة اذا وصفت يقل اشتراكها في وان لم تصر معرفة لكنها قربت الى المعرفة

ـــ وقرب الشيء له حكم الشيء قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر حيث وصفت بالمؤمن يقل اشتراكها فقرب الى المعرفة فيكون مبتدأ وجاز جاره وقوله من مشرك متعلق بالخبر وقوله وكذا اي مثل ذلك النكرة الموصوفة قسم قولك امسلم احد ...

فهم المستفاد من قوله اذا تخصصت اي وقعت تخصيصها بوجه غير الصفة كما اشار اليه المص فقوله بوجه متعلق بقوله اذا تخصصت
قوله اخر صفة بوجه احدها استعمال النكرة مع الهمزة المقارنة بام متصلة نحو ارجل في الدار ام امراة فان الرجل والامرأة نكرتان مخصصتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كون احدهما مخصصا عنده وانما سئل المخاطب عن تعيين احد الامرين فكانه قال اي من الامرين الذي كائن في الدار لان استعمال الهمزة مع ام المتصلة لا يكون الا التعيين بعد العلم باحدهما ولهذا يقع في جوابه رجل وامراة دون نعم **فان قيل** تخصيص المتكلم اي تخصيص النكرة بالنسبة الى علم المتكلم لا يفيد المخاطب فلا يكون كلاما **اجيب عنه** بان عند المخاطب تخصيص او تعيين معا بناء على ان المتكلم سائلا والمخاطب هو المسئول عنه ومن المعلومات ان يكون علم السائل انقص من علم المسئول عنه غالبا فان قيل فعلى هذا يجب ان يمتنع ابتدائية رجل في قولهم ارجل في الدار وهل رجل باستعمال الهمزة بغير ام المتصلة مع انه مبتداء فالصواب ان يجاب عن الاشكال الاول بان وجوب ابتدائية الرجل وامرأة انما هو بوقوع

## النكرة في حيز الاستفهام

وكل نكرة اذا وقعت في حيز الاستفهام جازت ابتدائيته لان النكرة في تاويل المعرفة او المعنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس كذا في اللباب وثانيهما من مواضع التخصيص وقوع النكرة في سياق النفي كما في سياق الاستفهام نحو قوله ما احد خير منك فان قوله احد مبتداء عند بني تميم مخصصا بصيغة العموم والاستغراق وذلك لان احد نكرة يطلق على كل واحد من الافراد فاذا وقعت في حيز النفي خرجت عن ذلك الاطلاق الا على كل فرد من الافراد لان النفي يستلزم العموم والشمول فتعينت وتخصصت النكرة **فان قيل** لا خصوص في هذا المقام لان معنى العموم ضد لمعنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد في مادة واحدة على العموم والخصوص لكونهما متضادان **اجيب عنه** بان التخصيص معنيين احدهما التفرد الذي

خوصف بمعنى العموم والشمول وثانيهما تقليل النوع فالمراد هنا تقليل
لا الفردية المنافية للعموم لانه لما نفى من كل احد من افراد الناس
الا الى اطلاع يوم انساه وحيره لان الانساء والحيرة انما يكون اذا
من الجماعة احد من غير تعيين فتشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو
انساه وغيره وحيره وكذا في حاشية المحقق ثم هذا التمثيل للمبتدا
على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم
على ما عرفت وفيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على عليتها بل بالنفي
المستفاد منهما وهو من المعنى تأمل وتقييد بني تميم ليس لتبديل و
ثالثها من المواضع التي تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة في الجملة التي هي
من الفعلية نحو شر اهر ذا ناب فان شر نكرة مخصصة هنا وقعت
مبتدا وذلك التخصيص انما كونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل
اهر ذا ناب شر على انه بدل من الضمير المستكن في اهر والبدل من
الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير
يفيد الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر واذا كان فاعلا معنى
كان مخصصا بتقديم الفعل عليه واما تشبيهه بالفاعل يعني ان الشر
مشبه بالفاعل في كونه مسندا اليه ومحكوما عليه كالفاعل واما تاويله
بالفاعل بوقوع هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية اذ يستعمل
هذا التركيب في موضع ما اهر ذا ناب الا شر واما التخصيص بالصفة
المقدرة اي عظيم لا حقير بقرينة التنوين لان التنوين يحتمل ان يكون
للتعظيم ومثله يقال في حق رجل وقع في شدة وكرب حصل له الى
اي لا يمكن دفعه الا بالمشقة ورابعها من مواضع تخصيص النكرة التي
تقدم الظرف عليها نحو في الدار رجل فان رجل نكرة تخصصت بتقديم
الخبر الذي هو ظرف مكان ومعين لها حكما وذلك لانه لما قال في الدار
علم بالتأمل من غير استثناء وحيرة انما بعده يذكر شيء يستحق
الاستقرار في الدار فكانه في قوة الموصوف في تركيب آخر وخامسها
كل نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم نحو سلام عليك فان سلاما
نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم لان هذه الاسمية معدولة عن

الفعلية المفيد اسنادها فيها الى المتكلم وهي قوله اسلمت سلاما فكان السلام في الجملة الاسمية ايضا مفيد بالنسبة الى المتكلم كما في الفعلية بناء على ان الجملة المعدولة في حكم الاسناد كما ان الجملة المعدول عنها فكان تقديره سلامي عليك فكان مخصصا انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لا نسلم انه مخصص بل صار معرفة لان قوله سلام مضاف الى ياء المتكلم وهي المضاف اليه اجيب عنه لان سلامي بتاويل سلام من قبلي فكان مخصصا لا معرفة لعدم الاضافة فيه فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك لان معنى سلمت قلت سلاما عليك كما ان معنى سبحت سبحان الله والبيت لبيك فيلزم التسلسل والتكرار والدور ولان سلام عليك في قولك قلت سلاما عليك ايضا مبتدأ نكرة فاحتاج في تخصيصه الى تقدير اخرى مثله وذلك الى تقدير اخرى مثله الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل اجيب عنه بانه لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلام الله عليك سلاما او معناه قلت سلام عليك وذلك لا يحتاج الى التقدير فلا يلزم التسلسل فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام قولي السلام عليك فقوله قولي مبتدأ فلا بد من ذكر خبر قولي حتى يتم الكلام به ولئلا يلزم المبتدأ بلا خبره قيل خبره محذوف هو واقع او حاصل عليك تقديره قولي سلام عليك حاصل و واقع عليك فالقبل فعلى هذا يلزم تكرار الخطاب قلنا لا نسلم ان فيه تكرار الخطاب بل فيه تعين المخاطب تامل هذا كله في غاية التحقيق اعلم ان هذا التحقيق انما ذكرت عند المتاخرين واما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم يقولون المراد من باب المبتدأ والخبر هو فائدة المخاطب فلهذا يصح تركيب القصر الشاعر بلا تخصيص مع ان كوكبا نكرة وكذا الموت قدح كل ناس شاربها والقبر باب كل ناس داخلوها بلا ادخال الالف واللام لحصول الفائدة ولا يصح قوله رجل قائم لعدم الفائدة قوله وان كان احد الاسمين معرفة والاخر منهما نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة فقوله

الستر مصنوعٌ على انه ظرف زمان لقوله ولجعل المعرفة مبتدأ اى كل وقت رتب او ترتيب معرفتين
تمتد كل تركيبا ومفعولا مطلقا بحذف الموصوف تقديره ولجعل المعرفتين
جعلا باسما والآخر خبرا قوله كما نحو زيد قائم لان الاصل في المبتدأ التعريف وفي
الاصل في الخبر التنكير قوله والا اى وان لم يكن معرفتين او متساويين في التخصيص واجمل ابتداء
مبتدأ اى يصلح كل واحد منهما للابتداء بسبب المعرفة و
التخصيص والآخر خبرا فكذا في كثير من النسخ التى رأيناها والصواب
ان لم يجعل احدهما مبتدأ يجرى على الاساس ودفعا لحيرة السامع
وانما الابتداء للمقدم على ما هو الاصل في المبتدأ هو المسند اليه كما هو
عبارة الكافية اللهم الا ان يقيد عبارة المختصر بقولنا اشترط التقديم
ان صح ما يناسب مبتدأ مقدما كما اشار اليه في يطابق كلام المختصر
بعبارة الكافية لكن جعل ما يناسب مبتدأ مقدما ليس مطلقا
بل فيما لم يكن احدهما مفسرا والآخر مفسرا اذ لو كان احدهما مفسرا بصيغة
المفعول والآخر مفسرا بصيغة الفاعل فاجعل المفسر مبتدأ البتة
لا المفسر بصيغة الفاعل لان المفسر وان كان معرفة فيستحق الابتداء
لكنه بمنزلة المركب او محط للفائدة فهو اليق بالخبرية لان الخبر
محط للفائدة وقد يكون مركبا وكذا اذا لم يكن احدهما اسما جامدا
والآخر صفة نحو زيد منطلق فكون زيد اليق بالابتداء وان كان
الصفة ايضا معرفة يستحق للابتداء لان الجامد بمنزلة المفرد والصفة
بمنزلة المركب لكونها دالة على الذات والصفة والجامد لا يدل الا على الذات فقط وايضا لم يكن
احدهما اعرف المعارف نحو هو زيد وانت القائم واما المطلو
كذا في بعض الحواشى نحو الله الهادى محمد شفيعنا وآدم ابونا واسم
الله في الجملة الاولى معرفة بالعلمية والاسم الآخر فيهما معرفة بالاضافة
فايهما شئت مبتدأ جعلته مقدما واجرت الثانى لكن جعل
المضاف الى المضمر الذى هو اعرف المعارف مبتدأ اولى من
المعرفة لان اعرف المعارف احق بالابتداء اعلم ان الاسماء المستفهمة الاسمية
كمن وما واى وانى وغير ذلك كلها وقعت مبتدأ عند سيبويه
واما عند الاخفش فالاسمية خبر لكونها نكرة لفظا او معنى اعلم ان ههنا

مبتدا، تعريفها لفظا وقد يكون الابتداء متضمنا بمعنى الشرط فيصح
دخول الفاء في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي ياتيني فله
درهم وذلك التضمن في اربعة مواضع الاول الاسم الموصول صلة
فعل والثاني الاسم الموصول صلة ظرف والثالث كل اسم اضيف
الى النكرة الموصوفة بهما مثال الاول كما مر ومثال الثاني الذي في الدار
فله درهم ومثال الثالث كل رجل ياتيني فله درهم ومثال الرابع كل
رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتداء ماله صدر الكلام
كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والتمني والنداء والعرض غير
وجب تقديمها على الخبر وههنا كلام مذكور في شرح الضيائية لايليق
بهذا المختصر انتهى لما كان المبتداء لايكون الامفردا والخبر قد يكون
مفردا وهو الاكثر وقد يكون جملة فلهذا اشار اليه المص الى بيان
الخبر جملة فقال قد يكون الخبر اي خبر المبتداء فاللام عوض عن
المضاف اليه جملة مطلقا خبرية او انشائية لوجودها خبرا بتاويل
بعيد وفي بعض النسخ جملة خبرية نظرا الى قلتها وبعدها من
الفهم لان الانشاء لا يصلح للخبر الا بالتاويل البعيد لعدم صحة
ارتباط الانشاء بقبله نحو زيد اضربه فقولنا اضربه من حيث
الظاهر ليس بمحمولة على زيد لعدم مساعدة المعنى الا ان يؤول
بقوله مقول في حقه اضربه او غيره مما يمكن من التاويل الصادق
وانما صح كون الجملة خبرا لان المراد من الخبر هو الحكم به على المبتداء
وذلك الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلا مانع من خبريتها
لكن لما كان الجملة احتاج الى المبتداء بخلاف المفرد فصار اصلا
في باب الخبر لعدم الاحتياج الى عائد المبتداء والجملة غير اصل
في باب الخبر لاحتياجها الى العائد كما مر فلهذا ادخل المص كلمة قد التي
للتقليل على المضارع غالبا في باب الخبر جملة وقال وقد يكون الخبر
جملة الخ اسمية خبره نصبه على الصفة للجملة وهي التي يكون الجزء
الاول منها اسما والثاني اسم كان او فعل نحو زيد ابوه قائم او فعلية
نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الاول منها فعل والثاني اسم

فقط نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي التي يتوقف عليها شئ اخر
كما سمي مساله هذا عند صاحب المختصر واما عند بعض الفضلاء
مجموع الشرط والجزاء وعند بعضهم الجزاء وحده وحرره ور الشيخ
ووجه ما هذا المختصر ان الجملة الشرطية وهي التي يتوقف عليها
شئ اخر فيكون الشرطية موقوفا عليه والموقوف عليه اصل
فتعين كونها جملة ووجه البعض الذي هو قائل بجزئية الجزاء
وحده ان المراد المقصود من باب الشرط والجزاء الجزاء لا الشرط
لان الشرط قيد وعلة للجزاء وان قولك ان ضربت ضربت
ولهذا يصدق على الجزاء والشرط جزء الكلام وهي لفظ تضمن كلمتين
بالاسناد ولو لم يكن الشرط علة للجزاء فصارت جملة مستقلة
الجزاء ايضا جملة مستقلة ولا يكون مجموعهما كلاما فيخرج عن حد
الكلام واذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزاء فقط لا الشرط
بل الشرط قيد وعلة فصارت الجزاء مقصودا ومحط الفائدة الجزاء
ولان الشرط لا ينفك عن الجزاء وذلك الجزاء لا ينفك عن الشرط
فكلاهما شئ واحد واللائق ان يكون مجموعهما خبرا ومحطا
الفائدة فتكون الجزاء وحده خبرا ووجه البعض الذي هو فيه
مجمول بما انه حرر كذا في بعض الشروح نحو زيد ان جاءني اكرمته
تعليقا اشار هنا صاحب المختصر الخبر هو جاءني وعلى هذا اسم
غيره الجزاء هو اكرمته وحده وعلى مذهب اخر الخبر هو مجموعهما واوليا
بعض السيء واكرمته بالفاء الجزائية وهو خطاء لعدم تصدر الجزاء
بها لا لفظا ولا تقديرا العدم وجود القرينة على قد التي تدل على
الماضي وتحققه اما قولك ان جاءني زيد فاكرمته امس نحو يصح
دخول الفاء قرينة لان قرينة قد مع صدارت الماضي بعد لا لفظا
ظرفيه وهي التي تولد وتتشابه من تعلق الظروف والجار
نحو زيد حلفك اي ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار فان قيل
الجمل الى هذه الجمل الاربعة باطل لان القاعدة في باب التقسيم
يكون قسما اي ضد الاخر والحال ان الجملة الشرطية والظرفية

راجعة الى الفعلية منذ رجحان شئتها فلا يكون قسمين للجملة الفعلية
اجيب بان المذكور كذلك بالنظر الى الحقيقة واما بالنظر الى ان
الشرطية لما كان مؤخرا حرف الشرط ويتوقف عليهما جملة اخرى
صار كانها غير الفعلية التي لا تكون مدخول حرف الشرط ولا يتوقف
عليه شئ اخر وكذا النظر الى الجملة الظرفية من حيث انها انشاءت من
تعلق الظروف صار كانها غير الفعلية التي لا تكون نشاتها من الظروف
فتكون مباينة فبهذا الاعتبار يكون كل واحد من الجمل الاربعة بابها
ويكون كل واحد منها قسما اخر فيصح تقسيم الجملة اليها تامل و
جعل صاحب الحاشية الجملة قسمين الاسمية والفعلية حيث قال وقد
يكون الخبر جملة اسمية او فعلية ولم يقل ظرفية او شرطية لانهما
تحت الفعلية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يقول خبرية او انشائية
كما قال شرطية او ظرفية مع ان المص في صدر البحث لم يقيد بالجملة
الخبرية والانشائية اجيب اعتبار الى بعدها من الفهم لبعد
فقد ربطها بالاول الا بتاويل بعيد انتهى كذا في بعض الحواشى
اعلم ان في متعلق الظرف خلاف بين الكوفيين والبصريين
والكوفيون ذهبوا الى ان الظروف متاول بالاسم لان الظروف
اذا وقعت في محل والاصل فيه الافراد فاذا امكن الاصل فهو اولى
والبصريون ذهبوا الى ان الظروف متاول بالجملة لان الظروف
معمول لذلك المقدر والاصل في العمل الفعل فاذا وجب التقدير
فالفعل اولى ثم ان كان هناك قرينة من القرائن تدل على خصوصية
الفعل وتعيينه فهو المتعلق دون غيره وان لم يكن هناك قرينة من
القرائن على تخصيصه وتعيينه فح يلزم ان يكون من افعال العامة
التي هي الكون والثبوت والوجود والحصول واليه اشار المص
بقوله الظرف يتعلق بالجملة عند الاكثر وهي استقر مثلا او مما
يقتضي المقام لان المقدر عامل في الظروف ومعنى الاقتضاء الحدث
الذي كان في ضمن المتعلق اليه وهي الاستقرار مثلا ونحوه كاقتضاء
الفعل الى المفعول به في نحو ضربت زيدا ولهذا يقولون المجرور

بحرف الجر مفعول به في الحقيقة ولهذا اصح وقوع الحال عن المجرور
كما يصح وقوع الحال عن المفعول به الظاهر نحو ضربت زيدا قائما و
اذا كان الظرف معمولا لذلك المتعلق فلهذا احقه التاخير الا اذا كان
اهم شانه او قصد الحصر والاختصاص فتقديمه او نظرا الى التوسع
في الظروف فيجوز فيه التقديم على متعلقه ثم حال المتعلق ان كان
ظاهرا فسمي ذلك الظرف ظرفا لغوا لعدم احتياجه الى المقدر و
اذا كان المتعلق مقدرا فسمي ظرفا مستقرا لان الاستقرار هو الاحتيا
سمي به لاحتياجه الى ذلك المقدر وعند الكوفيين الظرف متعلق
بالمفرد اي بالاسم وانما سمي المفرد بالاسم لان الفعل لا يكون بلا فاعل
ويكون مع الفاعل جملة بخلاف الاسم فانه لا فاعل له وضعا وان كان
له استعمالا وانما اختار الاسم لان ذلك الاسم وقع في محل الخبر
والاصل فيه الافراد فاختار الجملة لما مر ويقدر الاسم حتى يكون
الاسم في اصله ثم اعلم ان هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين
في الظروف من حيث المتعلق انما هو اذا كان الظرف خبرا للمبتدأ
ووقع في ما كان محله مفردا واما اذا كان وقع عن الخبر فا
الكوفيون يوافقون البصريين في تقدير الفعل اه مني ولا بد من
الفاء فيه للتفريع اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لاشتمالها
على المسند والمسند اليه اللذين هما مقصودان في الكلام فلا يقتضي
الارتباط والخبر يقتضي الارتباط بما قبلها فلا بد من المرتبط
يعود الجملة الى المبتدأ - فقال المص فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ او صفة او صلة كلام في نعم الرجل زيد فلا واسطة
نحو صاحب الرجل زيد و وضع الظاهر موضع الضمير نحو الحاقة
ما الحاقة والقارعة ما القارعة او تكون الجملة الواقعة خبرا مفسرا
للمبتدأ فيكون التفسير بمنزلة الضمير نحو قوله تعالى قل هو الله
احد فلو قال بدل قوله فلا بد من الضمير قوله ولا بد من عائد
كما في عبارة الكافية لكان اشمل لعدم الضمير ايضا لكن لما كان الضمير
عمدة واشهر المساء اه ذكره وانتقض بما هذا اشكال في قوله حينئذ

تعت

زید فان قوله حبذا جملة وقعت خبر الزید ولم یکن فیها ضمیر ولا غیر ضمیر کوقوع الظاهر موضع المضمر وکون الجملة مفسر للمبتدا وکون الجملة مشتملة علی الکلام معا انها خبر اجیب عنه بانه لا نسلم ان حبذا خبر لزید بل هو جملة علیحدة وزید خبر مبتداء محذوف وان سلمنا انها خبر فکون معنی الاشارة فی ذا عائد الی زید فهو فی حکم اللام فی نعم الرجل انتهی ویجوز حذفه ای الضمیر لا غیر الضمیر لشبهه بما عداه کاللام ووضع الظاهر موضع المضمر وغیره عند وجود القرینة المقالیة او الحالیة ثم القرینة فی اللغة العلامة وفی الاصطلاح هی امر دال علی تعین شیئ لا بالوضع نحو السمن منوان بدرهم والکر البر بستین ای منوان منه والکر منه فان القرینة علی حذف الضمیر ههنا صورة البائع لانه یبدء بذکر السمن علم منه انه منوان من السمن بدرهم لا من غیر السمن کاللبن والدهن واذا ابتدأ بذکر البر فعلم منه ان الکر من البر لا من غیره کالشعیر والتمر ونحوهما وهذان المثالان للقرینة الحالیة تامل اعلم ان المبتداء الثانی لا یخلو من ان یکون نکرة کمنوان او معرفة کما فی المثال الثانی فان کان نکرة فالضابطة فی تقدیر الضمیر ان یقدر الضمیر فی جانب المبتداء فقط ویجعل کون ذلک الضمیر صفة للمبتداء حتی یتخصص به والا فلا یصح کونه مبتداء وان کان معرفة فلک الخیار فی کون ذلک الضمیر من متعلقات المبتدا الثانی او من متعلقات الخبر کما فی المثال الثانی وعلی هذا القیاس غیرها ثم الکر اثنی عشر وسقا وکل وسق ستون صاعا بصاع النبی صلی الله علیه وسلم لما فرغ من بیان الخبر لکونه جملة شرع الان فی حکم اخر له فقال وقد یتقدم الخبر علی المبتداء ادخل کلمة قد فی قوله وقد یتقدم اشارة الی ان تقدیم الخبر علیه لیست بکثیرة بل علی قلة واذا کان ظرفا نحو فی الدار زید للتوسع فی الظروف ما لا یکون فی غیرها وسیجیئ علة التوسع عن قریب ان شاء الله تعالی ثم تقدیم الخبر علی نوعین جائز وواجب فان کان المبتدا نکرة فی کون الخبر واجب التقدیم وان کان معرفة فیکون جائز التقدیم انتهی لکن المص

اطلاق الكلام سيما لظهور الخلاف في تقديم الخبر يكون ظرفا والمس
سند اليه بجواز تقديم الخبر غير ظرف كما في قوله نعم الرجل زيد على
بعض الوجوه قال قوله نعم الرجل جملة وقعت خبرا عن زيد مقدمة
ولم يكن ظرفا وكذا قوله فاما الزيدان وقاموا الزيدون وقس
السماء وغيرها لا بعد ولا تحصى اجيب البعض عنه بان تقديم
الظرف على المبتداء جائز من غير ضرورة داعية اليه واما تقديم
غير الظرف فجائز عند مست الحاجة اليه كما في نعم الرجل لان
تقديم الرجل انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لا لاجل تكرار
المدح والذم في المخصوص وذا لا يحصل الا بتقديم الخبر على
المبتداء كما في فاما الزيدان في قوة التخصيص بعد التعميم اعلم
ان كون الخبر ظرفا بنفسه خبر عند المحققين من غير حاجة الى
تقدير متعلقه واما الحاجة الى تقدير المتعلق لاستفادة المستند
له لا للحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه بل باعتبار
متعلقه لعدم ظهور الربط ثم تقديم الظرف على المبتداء على نوعين
واجب وجائز فالواجب في المبتداء الذي يكون نكرة والجائز في
المبتداء الذي يكون معرفة مثالهما ظاهر ان تامل ويجوز للمبتدا الواحد
اخبار كثيرة كجواز الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن يشترط
انتفاء التناقض فيهما ولا يقال زيد عالم وجاهل لما كان التنافي بينهما
ذلك الاخبار المتعددة على نوعين متعدد لفظا ومعنى نحو زيد
عالم عاقل بالعطف والفصل و ح العطف اولى رعاية لاتصال اللفظ
والمعنى ويجوز بدون العطف ايضا ومتعدد لفظا لا معنى نحو
هذا حلو حامض اي مز ثم ترك العطف اولى رعاية لاتصال المعنى
المقصود من اللفظ ويجوز العطف ايضا ثم اعلم ان العطف في الاخبار
المتعدد قسمان جائز وواجب فالجائز فيما تم المعنى بدون الآخر كما في قوله
زيد عالم عاقل وغيره والواجب فيما لا يتم معنى الاول بدون الآخر
كما في قوله هذا حلو حامض وكذا في قوله هما عالم وجاهل وغيرهما

تامل ثم لما كان القسم الثاني من المبتداء ضروريا لايصار اليه
الا عند الضرورة غريبا غير مشهور كذا بيان مباحثه اورد كلمة
علم التي مشعرة على تنبيه المخاطب وعلى حفظ ما بعده فقال اعلم
ان لهم اي للنحاة بقرينة المقام اذ القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر فيكون من باب تقدم مرجعه معنى قوله قسما
على انه اسم ان اخر صفة له وقولهم خبره مقدم على الاسم لمجال
التوسع في الظروف قوله من المبتداء بيان لذلك القسم ومتعلق به
ليس القسم مسند اليه او المبتداء بارجاع الضمير المستكن في
كلمة المنفية المقتضية للاسم والخبر الى كل واحد منهما على التسوية لكن
قرب المرجع اقتضى ان يكون المرجع قوله من المبتداء تامل مسند اليه
بل مسند اليه مبتداء ضروريا حتى قال بعض الفضلاء بارهذا
المبتداء لا خبر له وهو اي المبتداء المسند بصفة مشتقة او جارية
مجريها كالمنسوب الى ياء النسبة فيدخل فيه نحو قريشي هذا او هندي
هذا الى غير ذلك وقعت تلك الصفة او جارية مجريها بعد حرف
النفي كما ولا نحو ما قائم زيد او بعد حرف الاستفهام كالهمزة وهل نحو
اقائم زيد وهل قائم زيد فلو قال بعد النفي والاستفهام بترك حرف
فيهما لكان اولى شمولا لحمل سائر الكلمات الاستفهامية من نحو
اين واني ومتى وايا الى غير ذلك من الاستفهامية فان من بعده
لا يكون مبتداء لان من اسم غير الظرف يصلح للصفة فيكون اسم
الفاعل صفة له فيخرج عن كونه مبتداء فلا يصح التمثيل من قائم
ابوه بخلاف ما النافية الا ان يعتبر كونه موصولة فيكون من
قبيل اسم الفاعل الذي يكون معرفا باللام نحو الضارب زيدا
هذا الخ يكون معتمدا بالموصول وانما اشترط وقوعها بعد النفي
والاستفهام ليعتمد بهما لان اسم الفاعل ما لم يعتمد لم يعمل تامل
فان قيل لم خص الاعتماد بهذين الامرين مع ان المبتداء الموصوف
وذي الحال ايضا من المعتمدة اجيب عنه بان المراد من الاعتماد الاعتماد معهما حينئذ
ولا يصلح اسم الفاعل بعدهما للابتداء الا اذا اعتمد بالمبتداء بكونه

لان معناه حل منسوب الى ... منسوب ... والمنسوب ... صحيح

ضرائعه واذا اعتمد نا، ومتى يكون صفة واذا اعتمد على الحال يكون
حالا اى اعلم ان هذا الاعتماد مذهب المصنف واما عند سيبويه
فيجوز بان انهما بغير حرف النفي والاستفهام لكن مع قبح والاخفش يجيز
ذلك احسن متمسكا بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدا ونحن فاعله سد مسد الخبر ولو جعل نحن مبتدا وخير
خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومعموله وهو منكم بالاجنبي
وذا لا يجوز اجيب عنه بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك
الصفة اسما ظاهرا اى خلاف المستتر وشمل الظاهر المضمر البارز ودخل
فيه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم وانما قيد بالاسم
الظاهر لانها لو ترفع اسما مستترا لا يكون مبتدأ لانه يكون حينئذ خبرا لما بعدها
وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى نحو ما قائم الزيدان وأقائم الزيدون
وان قائم في هذه التالي مبتدأ والزيدان والزيدون فاعله
سد مسد الخبر بخلاف اقائمان الزيدان وان اقائمان خبر لما بعدها
وهو الزيدان والزيدون واما المرفوع مبتدأ في هذه الصورة
لفوات الشرط هو الارتفاع في الظاهر فان قيل من اى شيء يعلم ان
قائمان لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر هنا اجيب عنه بان الصفة
في العمل كالفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر لم يجز تثنيته وجمعه
بل وحد الفعل نحو ضرب زيد وضرب الزيدان وضرب الزيدون
واذا اسند الى المضمر يثنى للمثنى ويجمع للجمع نحو الزيدان ضربا والزيدون
ضربوا فلو كان قائمان رافعا للظاهر لا يثنى ولا يجمع وانما شرط
ابتدائية الصفة بارتفاع الظاهر لان الرفع في الاستتار صار شبه
الجملة وكون المبتدأ لا يكون الا مفردا واعلم ان الصفة لا يخلو اما
ان تكون مطابقا للاسم الظاهر اولا وان كان مطابقا فلا يخلو من
ان يكون في الافراد او التثنية او الجمع وان كانت في الافراد نحو اقائم
زيد جاز فيه الامران ابتدائيتها وخبريتها لصلاحية كل واحد
منهما وان طابقت في التثنية والجمع نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون تعين كونها خبرا وما بعدها مبتدأ لما مر وان لم تكن

مطابقا نحو اقائم الزيدان واقائم الزيدون تغيبت كونهما مبتداء
فسادت الاقسام ثلثة اقسام اعلم ان المبتداء قد يكون واجب
التقديم كما هو اصله وكذلك فيما تضمن معنى ماله صدر الكلام
كالاستفهام والقسم والتعجب وغيرها حفظ الصدر الكلام نحو من
ابوك على مذهب من جعل كلمة الاستفهام مبتداء كسيبويه واما
على مذهب الاخفش فكلمة من خبره مقدم على المبتداء لتضمنه
معنى الصدارة ووجه سيبويه ان من وان كانت نكرة ظاهرة لكنها
معرفة تاويلا لانه في قوة قوله هذا ابوك ووجه الاخفش ان
ابوك معرفة ظاهرة والتاويل خفى انتهى وكما اذا كان المبتداء والخبر
معرفتين نحو الله الهنا او متساويين في التخصيص وكان الخبر
فعلا للمبتداء بان كان مسندا اليه نحو زيد قائم اما التقديم في
المعرفتين فلتحرز الالتباس واما تقديم كون الخبر فللزوم الالتباس
بالفاعل لو اخر انتهى وقد يكون الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن
ماله صدر الكلام نحو اين زيد او كان تقديم الخبر مصححا له نحو في
الدار رجل او كان لمتعلق الخبر ضمير راجع في جانب المبتداء نحو على
التمرة مثلها زبدا او كان الخبر خبرا عن المبتداء الذي جعل من
تاويل المفرد نحو عندى انك قائم وقد تضمن المبتداء معنى
الشرط اذا تضمن امرا معنويا وذلك الاسم الموصول لفعل او ظرف
او نكرة الموصوفة بهما ثم اذا دخل على المبتداء الذي يصح دخول
الفاء في خبره كلمة ليت ولعل فهي تمنع الفاء وفي باقي الحروف المشبهة
اختلاف وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا او وجوبا
وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازا او وجوبا بتفصيلها مذكور
في شرح الفوائد الضيائية على الكافية فاطلب هناك فصل خبر ان و
اخواتها اي احد اشباهها استعيرت صفة الاخوات لوجود المشابهة
والمناسبة بين هذه الحروف كما بين الاخوات فقوله خبر ان خبر
المبتدا المحذوف وهو القسم الذي ذكر في جملة اقسام المرفوعات
في اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان ان كان وليت

ولعل ولكن وهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ
ويسمى اسم ان وترفع الخبر ويسمى خبر ان هذا على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فالحروف المشبهة تعمل في الاسم الواحد النصب
فقط والخبر مرفوع على ما كان قبل دخول هذه الحروف وانما عملت نصبا
ورفعا عند البصريين لانها مشابهة بالفعل المتعدي في اقتضاء
واعطي لها العمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع حطا للمرتبة
الفرع عن مرتبة الاصل ولهذا كان اسمها منصوبا وخبرها مرفوعا
واما عند الكوفيين فهي عامل ضعيف لكونه حرفا فلا يصلح لان يعمل
في التعدد فخبر ان هو المسند الى شيء آخر بعد دخولها اي بعد دخول
احدى هذه الحروف فقوله هو المسند جنس شامل لجميع المسندات
وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه فالفصل وعلى هذا يلزم ان
المسند لان خبره خبر المبتدأ وهو لا يكون الا مسندا اجيب عنه
بان الاسناد الاولي زالت اعرابه فيكون ذلك الاسناد بعد دخولها
لا يلزم اسناد المسند تامل فان قيل وعلى هذا يلزم ان يكون يقوم في
قوله ان زيدا يقوم ابوه خبر من غير ابوه لصدق الحد عليه وهو ليس
هو المسند بعد دخولها اجيب عنه بان المراد بعديته الدخول لايراث
الاثر فيها لفظا ومعنى ولا ترتبط هذه الحروف في يقوم وحده لان يقوم جزء
الجملة ومن المعلوم انه لا تؤثر العوامل في اجزاء الجملة بل في مجموعها
محلا فيخرج عن الحد تامل فالفصل قوله بعد دخولها ليشير الى
ان الخبر هو المسند بعد دخول جميع هذه الحروف بطريق
الاجتماع لا بطريق الافراد فلا يكون خبر ان وحده خبر الجميع مع انه
والامر ليس كذلك اجيب عنه بان هذه العبارة بحذف المضاف
كما اشار اليه بقوله احدى هذه الحروف ثم يتقدر المضاف اي نظر
الا ما اشير اليه ما في حاشية عبد الغفور لخبر ان زيد قائم مثلا بان
المكسورة المهرة مع ان المفتوحة المهرة للمتمثل اولى لمشابهة الفعل في
بناء فتح الاول والآخر كالفعل دون المكسورة لكثرة استعماله وعدم تغيير
بحكمه اي حاله وشأنه فالحكم هنا بمعنى الحال والشأن لعدم مسا

معنى ههنا يدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامره كامره اى
قيل حكمه اى اثره فى كونه اى الخبر مفردا او جملة ومعرفة ونكرة
كحكم خبر المبتدا هذا فى الاقسام وكذا فى احكامه من كونه واحدا و
متعددا ومثبتا ومحذوفا وكذا فى الشرائط من انه اذا كان جملة
لابد من عائد ولا يحذف الا اذا علم بقرينة من القرائن وانما
اقتصر على ذكر اقسامه لتضمنها احكاما وشرائط الان الاحكام
والشرائط الان بصفات الاقسام وانما صار امر خبر المبتدا لبقاء
كونه محكوما به على ما كان قبل دخول هذه الحروف فان قيل اذا كان
امره كامر خبر المبتدا فيلزم ان كلما يكون خبر المبتدا يكون خبرا
لباب ان والامر ليس كذلك اذ يصح خبر المبتدا ولا يصح خبر الباب
ان نحو اين زيد فاين خبر للمبتدا ولا يجوز ان يكون خبر الباب
ان نحو ان اين زيد لزوال صدارة يتضمن معنى الاستفهام وقد اجيب
بان المراد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدا بعد ان يصح كونه خبرا
لوجود شرائطه وانتفاء موانعه انتهى قوله ولا يجوز تقديم خبرها
اى خبر ان واخواتها على اسمها اى اسم ان واخواتها لما عرفت
من ان هذه الحروف تعمل عمل الفرعى للفعل واذا تقدم خبرها
على اسمها خصت لها العمل الاصلى للفعل وهو تقديم المرفوع على
المنصوب وذا باطل وانما كان تقدم المرفوع على المنصوب عملا
اصليا للفعل اذا كان الفعل يقتضى الفاعل والاسم المفعول لان
اقتضاه فاسناد الفعل الى الفاعل موافقا لاقتضاه الا اذا كان
الخبر ظرفا استثناء مفرغ اى لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
فى كل وقت من الاوقات الا وقت كونه ظرفا فانه جائز نحو ان
فى الدار زيد وانما جاز تقديمها لكونه ظرفا لمجال التوسع فى الظرف
فالجار والمجرور متعلق بجاز الثبت المستفاد من الاستثناء وانما
جاز التوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها لان كل حدث لا
يخلو من الزمان والمكان فكان الظرف كالمحارم لذلك الحدث
ولا حائل للمحارم حيث يدخل محارمه ما لا يدخل غيره كذا فى حاشية

عند الجمهور فصل اسم كان واخواتها اي كان قوله اسم كان و
اخواتها خبر للمبتدأ المحذوف وهو القسم المذكور في جملة اقسام
المرفوعات وتوجه استعارة لفظ الاخوات للاشتباه كما مر وانما اسند
الاسم الى كان وجعل ما عداه من اخواتها لكثرة الاستعمال وهي اي
الاخوات صار اي باب صار عما حذف المضاف وعلى هذا القياس
غيره واصبح وامسى وظل وبات واض وباد وغدا وراح ومازال
اي كلمة زال المصدرة بما النافية فقصد الاستمرار لها وما برح كذا
وكذلك ما انفك [illegible] وما فتئ [illegible] ما دام وليس وسمي هذه
[illegible] في باب افعال [illegible]
[illegible] الناقصة تدخل اي كل
[illegible] احدا والى الافعال [illegible]
[illegible] سميه بالفعل واصابتا
[illegible] نحوها قوله على المبتدأ
والخبر وترفع كل واحد منها على المبتدأ بالفاعلية ظاهرا اي بحسب
اسنادها اليه ان يكون فاعلا في الحقيقة كما سيجيء ويسمى ذلك مثلا
بعد تاثيرها فيه لا بعد مجرد دخولها عليه اسم كان وتنصب الخبر
على التشبيه بالمفعول ظاهرا في الحقيقة انما قلنا رفع المبتدأ بالفاعلية
ظاهرا ونصب الخبر بالمفعولية لان مرفوعها ومنصوبها ليس فاعلا
ولا مفعولا في الحقيقة لان الفاعل في الحقيقة هو المعنى المصدري في
خبرها هو القيام في قولك كان زيد قائما لان اسناد كان الى زيد
ليس بمقصود بل المقصود نسبته الى المعنى المصدري اذ المقصود من
كان زيد قائما زيد نسبة كان الى زيد كالنسبة في الحقيقة بل في
الظاهر فقط ولا يكون مرفوعها فاعلا ولا منصوبها مفعولا حقيقة
ولهذا سمي المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر دون المفعول و
الفاعل لئلا يلزم الخطأ وههنا كلام طويل ذكر في التكملة فاطلب هناك
ويسمى ذلك الخبر خبر كان بعد اعمالها وتاثيرها فيه لا بعد مجرد
دخولها عليه فتامل واسم كان وكذا اسم اخواته بذكر الجزاء وهو

ای الاسم کان المسند الیه بالاصالة لا بالتبعیة یخرج التوابع من القرینة
ذکر التوابع بعدها بعد دخولها ای بعد تاثیرها هو المسند الیه شامل
شامل لجمیع ما کان مسند الیه فقوله بعد دخولها فصل یخرج به
ما عداه فان قیل اسم کان مبتداء والمبتداء لا یکون الا مسند الیه
فیلزم اسنادان اسناد المبتدا ای کون شیء مسند الیه مرتین وذا لا یجوز اجیب عنه
بان الاسناد الاول زالت عنه وهذا الاسناد اسناد جدید لا قدیمی
بعد ما بقاء معنی الجملة الاسمیة بحالها کما کان قبل دخول کان علیها
فاذا لم یبق المعنی فکیف یبق الاسناد فان قیل یدخل فیه المعطوف
کذا سائر التوابع اسم کان نحو کان زید وعمرو قائمین اجیب عنه
بان المراد المسند الیه الاسناد بالاصالة لا بالتبعیة کما اشرنا الیه
فخرج عنه التوابع کلها لان الاسناد فیها بالتبعیة لا بالاصالة
فان قیل اسم کان واخواتها لا یخلو من ان یکون محسوبا من الفاعل
او لا فان کان محسوبا منه فذکره ثانیا لا طائل تحته لان مباحثه
مندرجة تحت مباحث الفاعل ان یکون قسما
علیحدة من المرفوعات ولا یجوز ایضا ان یکون انواع المرفوعات
ثمانیة بل یکون سبعة وان لم یکن فاعل فلم لم یذکر ابن الحاجب
ثانیا فی الکافیة فی انواع المرفوعات مع ان الشیخ رئیس العلماء
بل اکتفی بذکر مباحثه فی الفاعل واندراجه فیه اجیب عنه بان اسم
کان ذو جهتین جهة الاسناد وجهة المراد الحقیقة فمن جهة الاسناد
یکون فاعلا لانه اسم اسند الیه الفعل علی جهة قیامه به فح یکون
مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا یجوز ذکره ثانیا و
لا عده قسما علیحدة من المرفوعات ومن جهة الحقیقة لا یکون
فاعلا لانه انما اسند الیه الفعل لکن الاسناد الیه لیس بمقصود
بل المقصود اسناده الی المعنی المصدری فی خبره ولهذا سمی ناقصة
فح لا یکون من مباحث الفاعل فیجب ان یکون قسما علیحدة
من المرفوعات فجاز ان یعتبر تارة فاعلا وتارة غیر فاعل تامل
وبما ذکرنا من معنی الدخول لا یرد علیه قوله کان زید ابوه قائم

فان قيل قوله بعد دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة فيلزم
منه ان يكون الاسم مسندا اليه بعد دخولها لا يرد عليه قوله كل
زيد الخ فان قيل قوله بعد دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة
فيلزم منه ان يكون الاسم مسندا اليه بعد دخول هذه المجموع لا
كل واحد منها والامر بخلاف ذلك اجيب عنه بان العبارة على
حذف المضاف اي بعد دخول احدها نحو كان زيد قائما فزيد
اسم اسند اليه كان هذا احد الاسم لما فرغ عن احوال الاسم
شرع الان في بيانها فقال ويجوز في كلها اي في جميع افعال الناقصة
تقديم اخبارها على اسمائها نحو كان قائما زيد باثبات العمل ويجوز
التقديم على نفس الافعال نعم لكن لا مطلقا بل تثبت جوازه في
التسعة الاول وهو من كان الى راح نحو قائما كان زيد باثبات
العمل اليه واما جواز تقديمه لقوتها في العمل لانها افعال فلا تصير تقدم
معمولها على عاملها بخلاف ما في من سيجي بيانه ولا يجوز ذلك
اي تقديم اخبارها عليها اي على الفعل الذي تثبت في اوله اي
اول ذلك الفعل كلمة ما فلا يقال قائما ما زال زيد بخلاف تقديم
اخبارها على اسماء هذه الافعال فانه جائز لما عرفت من كلمة
كل في ذلك لان كلمة ما لا يخلو من ان يكون نافية كما في الافعال الاربعة
وهي ما زال وما برح وما انفك وما فتئ او مصدرية كما في ما دام
فان كانت نافية وهي تقتضي الصدر فلو وجد الخبر عليها لفات
صدارة ما له صدارة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فمعمول
المصدر لا يتقدم على المصدر لضعفه في العمل ولان المصدر في
العمل كالفعل المصدر بان المصدرية وشيء مما في حيزه لا يتقدم عليه
فكذا على المصدر قوله وليس خلاف في جواز تقدم خبره عليه لا
على اسمه فانه يجوز نظرا الى جانب النفي والفعل كما ان الخلاف ثابت
في جواز تقديم خبره كذلك ثابت فيما اوله ما النافية سوى ما دام فانه
اتفاقي فلم لم يذكر المص ولم يتعرض الى ذلك الخلاف اجيب عنه
بان الخلاف الذي تثبت فيما اوله ما بين الجمهور وبين بعض النحاة

فی کلمۃ لیس لیس الاختلاف الا بین الجمہور فاعتبر المصرح ہذا الخلاف ولم یلتفت الی ذالک وباقی الکلام فی ہذہ الافعال الناقصۃ من کون کان زائدۃ وبغیر زائدۃ وناقصۃ وتامۃ ومن استعمال بعض الافعال الناقصۃ باستعمال بعض اخر کاستعمال اصبح وامسی واضحی باستعمال معنی من صار من لزوم حرف النفی بعضہا حین قصد الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفی لوجود القرینۃ وغیرہا سیجیٔ یعنی الباقی فی القسم الثانی وہو بحث الفعل انشاء اللہ تعالی

**فصل** اسم ما ولا المتشبہتین بلیس فی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر ہو المسند الیہ بعد دخولہما ای احدہما علی حذف المضاف کما مر نحو ما زید قائما ولا رجل افضل منک المراد من الاسناد بطریق التجدد والحدوث فلا یرد شبہۃ اسناد المسند وبما عرفت من معنی الدخول و ایراث الاثر لا یرد نحو قولنا ما زید ابوہ قائم اعلم انہما لما شابہا بکلمۃ لیس فی النفی والدخول استعیر لہا عمل اصلی وہو تقدیم المرفوع علی المنصوب فلہذا اسمہ من المرفوعات وخبرہ من المنصوبات لا یقال فعلی ہذا یلزم تسویۃ الفرع بالاصل وہو ممنوع لانا نقول الممنوع ہو المزیۃ لا التسویۃ فانہ غیر ممنوع الاصل لکنہ غیر حسن اولان ہذہ التسویۃ وقعت الی اختیارہ لاجل الضرورۃ وہو الالتباس بالحرف والتشبیہ بالفعل لو اعطی لہا عمل فرعی فتسویۃ الفرع مع الاصل للضرورۃ جائز کما ان فوقیۃ الفرع علیہ جائز عند الضرورۃ لان الضرورۃ تبیح المحظورات انتہی کذا فی بعض الحواشی وہذا ای کونہما اسما من المرفوعات وخبر من المنصوبات مذہب الحجازیین واما عند بنی تمیم فلا یعملونہا اصلا وسیجیٔ تحقیقہ فیما بعد انشاء اللہ تعالی ثم لہا احکام ولہذا اشار المصنف فقال ویدخل ما علی المعرفۃ ای علی الاسم المعرفۃ والنکرۃ کما مر مثالہ و لاتحاد مشابہتہا بلیس لانہا النفی لحال کما ان لیس لحال فکما ان لیس تدخل علی المعرفۃ والنکرۃ کذلک ما تدخل علیہما ویختص لا بالنکرۃ لنقصان مشابہتہا بلیس لانہا لا للنفی المطلق ولیس للحال فاقتصر عملہا علی النکرۃ فان قیل النقصان لا یقتضی تخصیصہ بالنکرۃ لجواز ان یختص

بالمعرفة فلم خصت بالنكرة أجيب عنه بوجوه أما المناسبة لأن
النكرة لأنه لما كان لا لنفي المطلق فالمناسب له النكرة لما فيه من معنى
النكرة وأما مفوض إلى السماع حيث وجد استعماله في النكرة دون
المعرفة كما في قول الشاعر من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
وأما لعدم ثبوت الضعف به يعني لو اختص بالمعرفة حصل الضعف عليه
الضعف فليختص بالنكرة لأن النكرة أصل من المعرفة فإن قيل إذا كان
لا يختص بالنكرة لا يكون من دواخل المبتدأ لأنه لا يكون إلا معرفة
وأيضا لا يكون مشابهة بليس في الدخول على المبتدأ أجيب عنه بأن
النكرة وإن لم يصلح للابتدائية قبل دخول لا عليها لكنه بعد الدخول
تصلح الابتدائية لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي إفادة شمولها
كما مر فبهذا الاعتبار يكون من دواخل المبتدأ أجيب عنه بأن هذا
الابتدائية بناء على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا تعريف المبتدأ
بل شرطوا إفادة المخاطب ولو بالنكرة **فصل** خبر لا التي لنفي الجنس
أي لنفي صفة الجنس هو المسند بعد دخولها اعرف معنى لا بنا
فالدخول لا يرد إسناد المسند ولا رجل شر من أبوه لا رجل قائم وإن قيل
لا يكون المثال مطابقة للممثل له لأن لا لنفي نفس الجنس وهو
بل بنفي صفة هو القيام أجيب عنه بأن قوله لنفي الجنس معناه لنفي صفة
الجنس كما أشرنا إليه فيطابق المثال الممثل له وإن قيل فعلى هذا
يلزم الاتحاد بين لا هذا وبين لا المشبهة بليس لأن لا المشبهة بليس
أيضا لنفي الصفة أجيب عنه بأن الفرق بينهما من وجهين أحدهما
من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيهما أن لا المشبهة بليس
لنفي صفة فرد من الأفراد نحو الرجل في الدار معناه أنه ليس فيها
رجل واحد وجاز أن يكون فيها رجلان أو رجال وأن لا التي لنفي
بنفي الصفة عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار وإنه بمعنى أنه
ليس حقيقة الرجل فيها فحصل الفرق فتأمل واعلم أن لا التي لنفي الجنس
تعمل مشابهتها بأن الكائنة من الحروف المشبهة بالفعل يعني لها
لتأكيد الإثبات وهي لتأكيد النفي فبينهما مناسبة في التأكيد فيكون

من باب حمل النظير على النظير او لان ان وان للاثبات ولا للنفي فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **فان قيل** فعلى هذا يلزم الاستعارة من المستعير وذا لا يجوز **اجيب عنه** بان الاستعارة من المستعير الذى يكون ممنوعا لا مطلقا بل الممنوع هو التى لا يكون المستعير بمنزلة المعير اى لا يكون له قوة الاصل لا من المستعير الذى يكون بمنزلة المعير فح يجوز وههنا ليس كذلك لان الحروف المشبهة بالفعل وان كانت مستعارة من الفعل لكنها صارت قوية فى العمل والله اعلم بالصواب لما فرغ من مباحث المقصود الاول وهو المرفوعات شرع فى المقصود الثانى وهو المنصوبات فقال المقصد الثانى فى المنصوبات اى المقصود الثانى بناء على ان المفعل ههنا بمعنى المفعول كالمشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب وقوله المنصوبات على حذف ضمير هى تقديره فهى المنصوبات لاجل الظرفية الا التوجيه آخر يظهر بالتامل الصادق تامل وهى جمع المنصوب لا المنصوبة لان النصب صفة للفظ المذكر الذى هو الاسم وهو لا يعقل فتناسبت موصوفة بذات المؤنث اذ فيه عدم العقل كما فى المؤنث نقصان فصفات المؤنث يجمع بالالف والتاء كذلك صفات الالفاظ يجمع بالالف والتاء كالايام الخاليات وكافراس صافنات وجبال سجلات الى غير ذلك واما قدم المنصوبات على المجرورات اما لاشتمالها على الحركة الخفيفة والمقصود هو الخفيفة فمثل الخفيف خفيف واما لكثرة انواعها نظرا الى المجرورات واما لانها معمولات الفعل بخلاف المجرورات فانها معمولة الحروف واما لانها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف المجرورات فانها معمولة الفعل بواسطة حرف الجر **فان قيل** لم ترك التعريف الجامع للاقسام كلها هو ما اشتمل على علم المفعولية كما اورده صاحب الكافية مع انه لابد للاقسام من المقسم لان البيان من اقسام الشئ موقوف على معرفة ذلك الشئ لان افراد الشئ واقسامه ربما غير متناه فلو لم يكن لها تعريف كلى لم ينضبط الجزئيات تحت

القياس والضبط احيب عنه بانه اشار الى التعريف الكلي
اعلى المحال المبتديين لانهم يتوهمون في مبداء الحال الى سائر
اقسامه وافراده لا الى تعريف الكلي او احيب عنه بان العلم
على المقسم كاف ولو بوجه ما ولان تعريف الكلي اما يكون صريحا
اذا كان ذكر الشيء واقسامه غير محصورة واما اذا كان محصورا
فلا يكون تعريف الكلي ضرورياً ههنا كذلك تامل كذا في بعض
الحواشي المطول قوله الاسماء المنصوبة الاسماء مبتداء موصوف
صفته المنصوبة خبره ما بعده من قوله اثنا عشر قسما وانما انحصر
المنصوبات في اثني عشر قسما لان الشيء الذي تعلق الفعل به لا يخلو
من ان يكون مفعولا حقيقيا او ملحقا به وان كان مفعولا فلا
يخلو من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور قبله اولا
فان كان اولا فهو مفعول مطلق وان كان ثانيا فلا يخلو من وقوع
عليه او فيه او له او معه فالاول المفعول به والثاني المفعول فيه
والثالث المفعول له والرابع المفعول معه وان كان ملحقا بالمفعول
فلا يخلو من ان يكون مبينا للذات او للصفة اولا فان كان
الاول فهو التمييز وان كان الثاني فهو الحال وان كان الثالث
فهو المستثنى واما سائر المنصوبات فهو غني عن البيان فصل
المفعول المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او فيه او مع او اللام بخلاف الاربعة الباقية فانه لا يصح
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بالباء او في او له او معه
او به اي القسم الثاني المفعول به وفيه اي القسم الثالث المفعول فيه
وله اي القسم الرابع المفعول له ومعه اي القسم الخامس المفعول
معه والقسم السادس الحال والقسم السابع التمييز القسم الثامن
المستثنى والقسم التاسع اسم ان واخواتها اي احدى اخواتها والقسم
العاشر خبر كان واخواتها اي خبر احدى اخواتها اي كان والقسم
الحادي عشر المنصوب بلا التي لنفي الجنس والقسم الثاني عشر
...ما ولا المشبهتين ... القسم ... ول ...

تبيينه مامرّ وهو المفعول المطلق مصدر صيغة المصدر اصالة
او نيابة كائن بمعنى الفعل المذكور تضمنا ومطابقا قبله اي قبل ذلك
المصدر فقوله مصدر جنس شامل لجميع المصادر وقوله بمعنى فعل
مذكور فصل خرج به التاديب في قوله ضربته تاديبا وقوله مذكور
قبله فصل آخر خرج به قولنا الضرب واقع على زيد فان قيل هذا
التعريف ليس بجامع لخروج بعض افراده عنه نحو قولنا خير مقدم
فان الخير مفعول مطلق وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل
اجيب عنه بان المصدر اعم من ان تكون اصالة او نيابة كما اشرنا
اليه فالخير اما باعتبار الموصوف المقدر فتقديره قدمت قدوما
خير مقدم فحذف موصوفه واقيم هو مقامه فتصدر بسبب
النيابة او باعتبار ما اضيف اليه الخير وهو مصدر فان قيل فعلى
هذا اشكل صدق الحد على قولنا اهلكه الله ويحه ورجع زيد
قهقرية فان الويحة والقهقرية ليسا بمصادرين لا اصالة و
لا نيابة مع انهما مفعول اجيب عنه بان المصدر اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فح يصدق الحد عليه فان قيل يفهم من قوله
مصدر بمعنى فعل ان المصدر كائن وثابت بمعنى الفعل يعني
يتحدان في المعنى وليس الامر كذلك لان المصدر جزء من
الفعل لا انه كان بمعناه فيخرج عن الحد ضربت ضربا لان
المصدر الضرب ليس بمعنى الفعل وهو ضربت اجيب عنه
بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه مصدر مشتمل له
بمعنى الفعل اشتمال الكل للجزء فح يصدق الحد على قوله ضربت
ضربا فعلى هذا اشكل صدق على ما وقع المصدر مفعولا مطلقا
للمصدر نحو قولنا اعجبني ضرب زيد ضربا وكذا اعتبرة نائب الضرب
ليس بمشتمل له اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان في المعنى اجيب عنه
بان لا نسلم انهما متحدان في المعنى بل من قبيل اشتمال الكل للجزء
وذلك لان المفعول المطلق جزء ما قبله لان الضرب الثاني
مطلق والاول مقيد بالاضافة الى زيد فمعنى الاول كالدلالة

في الحدث والنسبة الإضافة ومعنى الثاني جزء منه لا لأنه
على الحدث فقط لكن يخرج عن الحد المفعول المطلق الذي
يجيء من مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل و
المصدر المشبه واسم المفعول أو غيرها نحو زيد ضارب ضربا
وزيد مضروب ضربا وزيد حسن حسنا إلى غير ذلك وأجيب
بأن العبارة على حذف المعطوف تقديره بمعنى فعل أو شبهه
في شمل الحد أي ما هو مصدر مطلق عن الصفات والقيد
فعلى هذا يخرج عن الحد قولنا ضرب الرقاب فإنه مفعول مطلق
ولم يذكر فعله ولا شبهه أجيب عنه بأن المذكور أعم من أن
يكون ملفوظا أو مقدرا فيهما وإن لم يكن ملفوظا لكنه مذكور
بتقديره واضربوا ضرب الرقاب لما فرغ عن الحد شرع
الآن في أنواعه وأقسامه فقال وقد يكون أي المصدر للتأكيد
أي لتأكيد الفعل المذكور قبله أدخل المصنف رح كلمة قد على
أول أنواعه إشارة إلى أن استعماله مساو في كل واحد من أنواعه
لأن استعماله في التأكيد أكثر من نوعه وكذا استعمال أحد نوعيه
مساو لأن يكون أحدهما أكثر استعمالا من الآخر انتهى اعلم أن
النحويين أجمعوا على أن الفعل إذا كان بمعنى المصدر لم يكن
مستعملا بمعنى المجاز بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والقتل
إلى غير ذلك خلافا للمعتزلة فإنهم يستعملون المعنى المجازي أيضا
مستدلين بقوله تعالى ونبلوكم بالشر والخير فتنة و
عملوا وفسروه بالمعنى المجازي وهو نعاملكم معاملة المختبر والفتنة
بأن الفتنة ههنا بمعنى الابتلاء مصدر وكذا الفعل ولم يكن مستعملا
في الحقيقة بل في المعنى المجازي وأجاب النحويون عنه بأنه إنما
يكون منافي المعنى الحقيقة وإذا كان المصدر من لفظ الفعل
لا من غير اللفظ والفتنة ليست لفظا من الفعل المذكور قبله
بهذه القاعدة ظهر فساد مذهب المعتزلة في قوله تعالى وكلم
الله موسى تكليما بأن المراد ههنا التكلم حقيقة لا المجاز كما توهم المعتزلة

وكلم الله تعالى موسى تكليما ثم قال المعتزلة المحرفين ما تلتم في قوله
تعالى وفتناك فتونا وقع المصدر من لفظ فعله من ان الفتنة في
الاخذ الابتلاء وهو الامتحان وهو في حق الله تعالى محال فلا بد من حمله
على المعنى المجازي اجيب عنه ذلك بانه قد صرح بيضاوي في تفسير
قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه ان الابتلاء في الوضع التكليف بالامر
الشاق وهو غير محال في حق الله تعالى فلا حاجة الى حمل الفتنة في الاية
على المعنى المجازي كذا في العقائد النسفية كضربت ضربا فان الضرب
مصدر بمعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتاكيد لما كان المثال
لايضاح القاعدة اردف بها مثالات فان قيل لا نسلم انه تاكيد لان
التاكيد على نوعين لفظي وهو تكرار لفظ الاول بعينه نحو زيد زيد
ومعنوي وهو ما يكون بالفاظ محصورة وهو ليس لا بواحد منهما
اجيب عنه بان المراد من التاكيد ههنا لغوي لا اصطلاحي وهو ما
يؤكد احد مدلولات الفعل لا اصطلاحي مثل هذا التركيب زيد
قائم حقا فحقا يسمى تاكيدا لنفسه مع انه ليس بالتاكيد الاصطلاحي
بل هو تاكيد لغوي اجيب عنه بان التاكيد لفظي لانه بمنزلة ضربت
ضربت بناء على ان التاكيد الحدث المقيد مقيد او على ان التاكيد
اعم من ان يكون مذكورا بعينه او ما يناسبه في المعنى نحو ضربت انا
وزيد فانه من باب التاكيد اللفظي قطعا فهذا لا يكون كذلك هذا
والتاكيد فيما اذا دل على الحدث فقط وحكمه ان لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الحدث الذي هو عريان عن التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد قوله ولبيان النوع اي قد يكون لبيان انواع
من جنس الفعل المذكور قبله ان دل على نوع ومعرفته واما ان يكون
على زنة النوع وهو فعلة بكسر الفاء نحو جلسة واما ان يكون القيد
كالصفة او الاضافة نحو ضربت ضربا شديدا فان الشدة نوع من
جنس الضرب وجلست جلوس القاري فان جلوس القاري
نوع من جنس الجلوس قوله ولبيان العدد ان دل على عدد ومعرفته
اما ان يكون على زنة المرة وهو فعلة بفتح الفاء نحو قمت قومة واما ان يكون

تأسا بصيغة التثنية والجمع وحكمها ان تثنى وتجمع لعدم المطابقة بينهما لخلاف الاول بان المطابقة فيه شرط لما قبله نحو جلسا جلسه وجلسين اوجلساة وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور المطلق لما كان الحمد دال على حقيقة وهي المصدرية الكائنة معنى الفعل غالبا مغايرة له للفظ الفعل قال وقد يكون الخ ثم المغايرة اما من حيث المادة نحو قعدت جلوسا واما من حيث الباب نحو انبته الله نباتا وقد يحذف فعلا اى الفعل لقيام قرينة اى وجه قيام قرينة واللام هنا قرينة كما في قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت زوالها لان يكون اللام للاجل لان الحذف للاختصار والاختصار لا لقيام قرينة وبهذا الوجه يندفع الاعتراض الواقع في مثل هذا التركيب والقرينة في اللغة هي العلامة وفي الاصطلاح هو امر دال على نفس الشئ عند وضعه له وهي على نوعين لفظي ومعنوي كما جاء بيانهم جوازا اى حذفا جائزا لانه ان نظر الى قرينة دالة عليه لا يستغني عن الفعل وان نظر الى ان يكون القرينة وانما كانت مما يفهم منه العلم بالشئ احرى لكنها ليست بسادة مسد الشئ فيسع ذكر الفعل ولهذا الطريق يحصل الجواز دون الوجوب كقولك اى مثال الفعل المحذوف ما في قولك على معنى الطرفية لا قولك تأمل الله وجهه للقادم اى الراجع عن سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق باعتبار البيان حذف فعله اذ اصله قدمت قدوما خير مقدم فحذف الفعل للقرينة الحالية فبقي قد وما خير مقدم ثم حذف قد وما واقيم الصفة مقامه بناء على ان الصفات لازمة الموصوف كما في قوله قال المتقرب الى الله اى العبد المتقرب فصار خير مقدم ونحو قوله ضربا شديدا في جواب من قال باى كيف ضربت ضربا شديدا بان تحذف الفعل لقيام قرينة لفظية وهو سؤال سائل وكقوله جلوس القاري في جواب من قال باى نوع جلست زيد جلوس القاري فحذف الفعل لقيام قرينة لفظية وعلى

هذا القياس غیرہ قولہ وجوبا وقد یحذف الفعل القیاس قرینۃ
وجوبا ای حذفا واجبا سماعا ای مفوض الی السماع وعطف
علیہ لابتجاوز عن امثلۃ معدودۃ نحو سقیا ای احد المعدود
السماعی هذا القول ای سقاک اللہ سقیا و ثانیہا شکرا ای شکرتک
شکرا و حمدا ای حمدت اللہ حمدا وجدعا ای جدع جدعا والجدع
قطع انفہ واذنہ ورجلہ علی سبیل الانفراد وخیبۃ والخیبۃ
الیاس کقولک خاب الرجل خیبۃ ...... اذا لم ینل ما طلبہ
فان قیل الوجوب یستلزم عدم ذکر الفعل قد یستعمل مع الفعل
ایضا کقولہ حمدت اللہ حمدا وسقاک اللہ سقیا اجیب عنہ بان المراد
من استعمالہ استعمال الفصحاء والبلغاء المذکور لیس من استعمالہم
وبعضہم اجاب بان الوجوب السماعی انما یکون مستعملا مع
اللام او بالاضافۃ نحو حمدالک وسبحان اللہ وقیاسا فی المواضع المذکورۃ
فی الکافیۃ ومنہا ما وقع مثبتا بعد نفی ومنہا ما وقع للتشبیہ علاجا
ومنہا ما تضمون جملۃ لہا محتمل غیرہ ومنہا ما وقع مضمون
جملۃ لا یحتمل لہا غیرہ ومنہا ما وقع مثنی وامثلتہا مذکور فی
الکافیۃ فاطلب ہناک القسم الثانی فی المفعول بہ لما فرغ عن
المفعول المطلق شرع فی مباحث المفعول بہ فقال المفعول بہ
وہو ای المفعول بہ اسم ما ای شئ وقع علیہ ای علی ذلک الشئ
فعل الفاعل نحو ضربت زیدا فزید مفعول بہ لانہ اسم ما وقع علیہ
فعل الفاعل فان قیل ہذا الحد لیس بجامع لبعض افرادہ لخروج
نحو قولہ ایاک نعبد وایاک نستعین فانہ مفعول بہ ولا یکون
العبادۃ واقع علی اللہ تعالی بل یکون عبادۃ لہ اجیب عنہ بان
المراد من وقوع الفعل علیہ تعلق الفعل بہ ولا شک ان العبادۃ
متعلق بہ فان قیل فعلی ہذا ینبغی ان یکون زیدا فی قولہ مررت
بزید مفعول بہ ظاہرا اجیب عنہ بان المراد من التعلق تعلق
الفعل بہ بلا واسطۃ حرف الجر وہہنا حرف الجر واسطۃ فیکون
مفعول بہ تقدیرا لا ظاہرا فان قیل فعلی ہذا لا یکون الحد

مانع عن دخول الغير فان تعلق الفعل ثابت لسائر المفاعيل ايضا
كالمفعول فيه ومعه اجيب عنه بان المراد من التعلق تعلق شديد
لا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد من غيره فان الضرب مثلا
لا يتصور وجوده الا بتصور الفاعل كذلك لا يتصور المفعول فيه ومعه
بخلاف ما فيه فانه لا يكون هذا النمط تامل وقوله وعليه بمعنى له
يدل عليه تسميته بقوله فمفعول به والا وجب ان يقال له المفعول عليه
فان قيل هذا صادق على زيد في ضرب زيد لانه اسم ما وقع فعل
الفاعل اجيب بان المراد من وقع عليه فعل الفاعل اسناد الفعل
الى الفاعل ثم اعتبر نسبة الوقوع اليه فخرج عنه فان قيل فعلى هذا
يشكل صدقه على قوله اعطى زيد درهما لان نسبة الاعطاء لا يكون
الا الى الفاعل وههنا اسند الى زيد وهو مفعول ما لم يسم فاعله فلا بد
حتى يصير نسبة الاعطاء اليه اجيب بان الفاعل اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فان قيل لو قال اسم ما وقع عليه الفعل بدون
ذكر الفاعل لكان اخصر اجيب عنه الامر كذلك الا ان الاختصار
يستلزم الاضمار وذلك لان المقصود بذكر الفاعل اعتبار الاسناد
اليه ثم الى غيره ليكون العرض منه واسطة بين الفعل والمفعول به
فلو لم يذكر الفاعل لم يدخل فيه ضرب زيد ويخرج عنه اعطى زيد
درهما فلا يكون جامعا ومانعا انتهى والله اعلم بالصواب ثم له
احكام شرع الآن في بيانه فقال وقد يتقدم المفعول به على الفعل
كضرب عمرا زيد لقوة الفعل في العمل فيؤثر مقدما ومؤخرا ولا يلزم
عكس الترتيب مضر العمل الفعل ثم التقديم على نوعين وجوبا
وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متضمنا لما يقتضي
الصدارة كالاستفهام والشرط والقسم والتمني وغيرها نحو قوله
من ضربت اي ضربت من فان من مفعول به قدم لتضمنه
معنى الاستفهام وعلى هذا القياس غيره واما جوازا فيما لم يتضمن ذلك
الامور نحو ضربت زيدا وقد يتقدم على ذلك الامور نحو ضربت
زيدا وقد يتقدم على الفاعل لقوة الفعل في العمل الا انه مانع

لوقوعه في حيز الفعل المصدر بان الناصبة نحو قولك من البران تكف
ساب على قوله وهو ان تكف غير جائز لانه بتاويل المصدر ومعمول
المصدر لا يتقدم عليه كذا في الضيائية ويحذف فعله اي المفعول به
فان قيل ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضي احواله ومسند
حذف الفعل لا حدث بل يكون من احوال الفعل اجيب عنه بان المراد
من الفعل الفعل الناصب له لا مطلق الفعل فيكون الفعل متعلقا
به والبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون المسئلة
من بيانه لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية جوازا اي
حذفا جائزا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب اي اضرب زيدا
فحذف الفعل وهو اضرب للقرينة المقالية هي السوال او حالية نحو
قولك مكة لمن يتوجه اليها وتريد لها اي تريد مكة فحذف الفعل
وهو تريد فحذف للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لكثرة مباحثها والوجوب للحذف في باب
الاغراء التحث على الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من لا
اخا له كمن لا سلاح معه فان قوله اخاك اخاك منصوب بقوله الزم
اي الزم اخاك وكذا في المدح والذم والترحم مررت بزيد المسكين
واما مثال المدح والذم فظاهر الاول منها اي من المواضع الاربعة
سماعي اي مفوض الى السماع لا يجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو
امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه فحذف سماعا وانتهوا خيرا لكم
فان خيرا مفعول به للفعل المحذوف وهو واقصدوا والان المنهي عنه
ليس خيرا بل شيء آخر وهو التثليث اصله وانتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وهذه الآية الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لانهم
اتخذوا ثلث آلهة احدها الله تعالى وثانيها عيسى عليه السلام وثالثها
ام عيسى عليه السلام واهلا اي اتيت اهلا وسهلا فان الاهل مفعول
الفعل المحذوف وهو اتيت والاهل جاءت بمعنيين احدها الاول
اي اتيت لا قاربك لا اجانب وثانيهما بمعنى المكان المعمور اي اتيت
مكانا معمورا وفيه شبهة الظرفية تامل وسهلا اي وطئت والبولى

من المواضع الاول قياسي الثاني اي الموضع الثاني من المواضع
الاربعة تحذير التحذير وهو في اللغة تخويف الشئ عن الشئ وتبعيده
عنه وفي الاصطلاح معمول اي اسم معمول بتقدير اتق لا بظهوره
تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد فان اياك اسم معمول بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده واصله اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك
فحذف الجار والمجرور من المعطوف اكتفاء على المعطوف عليه فبقي اتق
نفسك من الاسد والاسد ثم حذف الفعل مع الفاعل لضيق الوقت فلما
حذف الفعل والفاعل ارتفع اجتماع الفاعل والمفعول واستغني عن
النفس وعن الياء لعدم الحاجة اليه فبقي اياك والاسد ولما تعذر سقط
المتصل على حدته ابدل المنفصل بالمتصل وصار اياك والاسد فان قيل
الاتقاء فعل لازم لان معناه پرهيزيدن لا پرهيزانيدن فكيف نصب
المفعول به وكيف يصح التمثيل به اجيب عنه بان المراد من قوله بتقدير
اتق ونحوه مما يطابق المقصود على انه بتقدير بعد ونحوه فان قيل
المفعول به هو نفس على هذا التقدير وحذف مع الفعل ايضا
فكيف يكون هذا المثال من باب حذف الناصب للمفعول به
اجيب عنه بان المفعول به في الحقيقة هو الضمير المتصل اعني الكاف
لكن ضمير الفاعل والمفعول به غير افعال القلوب ممنوع
اي ادخل بينهما نفس فصارت النفس مفعولا اه
صار ضمير المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضمير الفاعل
المفعول به ارتفع النفس من بينهما فعاد ضمير متصل الى
هو المفعول به فان قيل هو معموله بعد بتقدير اتق يقتضي ان يكون او
بنفسه عاملا لا بلفظ اتق بناء على ان المضاف داخل في الكلام
والمضاف اليه قيد له خارج عن الكلام نحو جاءني غلام زيد والمقصود
هو الغلام بشرط التقدير لا زيد فههنا ينبغي ان يكون بنفسه عاملا
لا بلفظ اتق اجيب عنه الامر كذلك الا ان هذه العبارة بحذف
المضاف تقديره وهو معمول باتق ونحوه بشرط تقديره فالعامل هو
الفعل لا التقدير فان قيل لفظ اياك والاسد ليس معمول بفعل

اتق تحذيرا مما بعده لان الاسد معطوف على اياك حذرا منه
فكيف يكون تحذيرا مما بعده اجيب عنه الا ترى انه لا يحذر منه بل يحذر
بالنيابة لان الاسد اقيم مقام قوله من الاسد وهو محذر منه فالنائب له حكم المنوب لا الاسد
محذر منه باعتبار النيابة شهادة الحال وقرينة فالحال شاهد على ان المحذر منه هو الاسد وان كان في التعداد
المعطوف عليه لان بتقدير الاسد غير ممكن مقدر له فيكون محذرا بل محذرا منه لاغير
و النفس محذر فقط قوله او ذكر المحذر منه مكررا اي ذكر مكررا
عطف على قوله تحذيرا مما بعده فيكون التقدير هو معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده او ذكر محذر منه مكررا فان قيل لا يصح عطف
ذكر محذر منه على قوله تحذيرا مما بعده للزوم عطف الجملة وهي ذكر
على المفرد وهو قوله تحذيرا وعطف الجملة على المفرد لا يجوز لان العطف
انما يجوز اذا كان المعطوف يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه وقوله
تحذيرا وقع مفعولا مطلقا وقوله ذكر جملة لا تصلح ان تقع مفعولا
مطلقا فاذا امتنع اقامتها مقام المفعول المطلق فكيف يصح عطفه
واجيب عنه بانه لا نسلم انه معطوف على قوله تحذيرا اي
على جملة مقدرة وهي حذر تحذيرا مما بعده فيكون من باب عطف
الجملة فان قيل فعلى هذا التقدير لا يصح عطف الجملة الثانية فيما كان
كان في محذر له اتق فيه عائد راجع الى اللفظ المعمول في قوله اذا ذكر
المحذر منه خال عنه اجيب عنه لانه لا نسلم انه خال عن العائد لان
وضع الظاهر موضع الضمير وهو قوله المحذر منه وضع الضمير للتنبيه
على نوعين للتحذير فيكون مشتملة على العائد كما كان المعطوف عليه
مشتمل عليه كذا في بعض حواشي الضيائية نحو الطريق الطريق فان
معمول بتقدير اتق لو ذكر مكررا اصله اتق الطريق فحذف فعله لضيق
الوقت حذفا واجبا وفيه ان التكرار ينافيه اللهم الا ان يقر بالمشابهة
اي مغايرة الفعل بالمفعول المطلق سبب وعلة الحذف لا التكرار
فان قيل كيف اتق ناصب اذ هو فعل لازم لان معناه ما يجب
بان هذا التركيب من حذف الايصال وهو اي حذف الايصال
ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم حذف ذلك الحرف

تعديه اى اعتبر ايصاله بعد الحذف بنا على قبل الحذف كان قول
جاءنى زيد اذ جاء فعل لازم تعدى بعد نسبته الى ياء المتكلم بحرف الجر
التى حذف واعتبر ايصاله الى ياء المتكلم الثالث ما اى موضع الثالث
من المواضع الاربعة الواجب حذف ناصبها مفعول به اضمر اى ترك
عامله اى المفعول به على شريطة التفسير وهو اى ما اضمر عامله كل اسم
بعده فعل ويسمى مشتغل ذلك الفعل او يسمى عن ذلك الاسم بضميره او
متعلقه اى ذلك الاسم بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لا يخفى عليك ان كلمة كل ليست من اجزاء الحد لانها للاحاطة الافراد
التعريف للحقيقة لكنها ذكر فى الحد للاطراد والانعكاس فقوله اسم جنس
يتناول المقصود وغيره وقوله بعده فعل فصل خرج به ما ليس بعده
فعل ولا شبهه وقوله مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل خرج به
ما لا يكون مشتغلا بالضمير بذلك الاسم وقوله بحيث لو سلط عليه
لنصبه فصل خرج به ما ليس بناصب له بعد التسليط ايضا فانه
خرج عن هذا الحد زيد اعمرو ضربه وكذا ازيد انت ضاربه لان زيد
اسم ليس بعده فعل وشبهه بل بعده اسم اى معاهما من عمرو والمجرد وليس
على المراد ان قوله بعده فعل او شبهه يكون الفعل وجزء الكلام الذى بعد ذلك الاسم ان يكون ذلك
الفعل وشبهه متصل بالاسم بحيث لا فصل فيه ما ذكرنا فانه لو تسليط الفعل لانتصاب ما قبله جائز
لكن تسليط شبه الفعل لانتصاب ما قبله مشكل لان الصفات
بدون الاعتماد لا يعمل اجيب عنه بان المراد من التسليط تسليطها
بالاعتماد فقوله زيد انا ضاربه تقديره زيد انت ضاربه و
قوله مررت به فى قولك زيدا مررت به للنصب غير جائز لان مررت
لازم لا يجوز ان العمل النصب اجيب عنه بان المراد من التسليط
تسليط الفعل بعينه او مناسبه بالترادف واللزوم فمررت به وان كان
لازما لكنه بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت فيصح انتصابه
لما قبله فدخل فى الحد وكذلك دخل فيه مثل زيدا ضربت غلامه
فان ضرب غلامه يستلزم اهانة السيد فزيد منصوب وعلى هذا
القياس غيره مما لا يمكن ان ينصب الفعل بعينه فان قيل جر كان داخل

في الحد معرانه ليس من افراد المحد ر دكفق لنا زيدا اكنت اياه فان كنت
فعل يصح تسليط لماقبله من نصب ماقبله فلايكون الحد مانعاعن
دخول الغير واجيب بان المراد من قوله نصبه نصبا بالمفعولية فح
لم يصدق الحد عليه لان انتصابه ليس على المفعولية بل على جزئية
كان وفيه نظر لانه لوكان مفعولا تامل نحو زيد اضربته فزيد اسم بعد
فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط بعينه به لنصبه ونحو قوله زيدا انت
ضارب به فزيد اسم بعده شبه فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط لنصبه
فان زيدا منصوب بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور
بعده وهو ضربت وهذا الباب اى باب ما اضمر عامله فروع
انه يتفرع عليه امثلة كثيرة كالمناسب لذلك الفعل بالترادف
واللزوم وكوجوب الرفع والنصب في ذلك الاسم وكاختيار الرفع
والنصب فيه واستواء الامرين فيه وكذا غيره مما يفهم من اول
النظرانه مما اضمر عامله ولكن بعد تحقق النظر ليس منه لفساد
المعنى وهذه الاشياء المذكورة اشار صاحب الكافية ولتوضيحها
مولانا جامي في شرحه المسمى الفوائد الضيائية ان شئت الاطلاع
فانصرف اليها والرابع المنادى اى الموضع الرابع من المواضع الاربعة
الناصبة للمفعول به موضع المفعول به المسمى بالمنادى والمنادى
اى المفعول به الرابع من المفاعيل التي يجب حذف ناصبها
المنادى اى المفعول به المسمى بالمنادى وهو اى المنادى اسم
مدعو بحرف النداء لفظا نحو يا عبد الله ويا زيد اى ادعو عبد
الله وزيدا وتقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا فقوله لفظا
او تقديرا اما تفصيل الحرف كما مر مثالها واما للمنادى واما الطلب
والمنادى اللفظي والطلب اللفظي نحو يا زيد لانه لما كان حرف
الطلب لفظا صار الطلب ايضا لفظا ومثال المنادى التقديري
نحو الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا ومثال الحرف التقديري
نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا في الضيائية فقوله هو
جنس شامل له ولغيره وقوله بحرف النداء فصل يخرج به ما يكون

بصيغة الفعل لا بحرف كافعل زيدا فان قيل يخرج عن هذا الحد
مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض مع انها منادى واجيب عنه بان الاولى
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهذه منادى حكما لانها نزلت منزلة
من له صلاحية النداء وقصد ندائها فان قيل يلزم على هذا ايضا ان
يكون المندوب ايضا منادى حكما لوقوعه موقع المنادى كما ان الجبال
وقع موقعه واجيب عنه بان مجرد وقوع الشيء موقعه لا يقتضي كون
منادى ما لم يقصد اليه النداء والمندوب وان وقع موقعه لكنه لم
يقصد اليه النداء بل قصد فيه التفجع والتحزن فان قيل يخرج عنه
يا الله لعدم صلاحية النداء الله سبحانه تعالى كما لا يخفى اجيب عنه
بان نداءه تعالى بمن له صلاحية النداء قيل كونه تعالى عن كونه منادى
مجازي اي تشبيها والصواب ان يجاب عنه بان المراد بالمطلوب اقباله
وبالادعاء كونه مسئولا لا اجابته كذا اي عند الغفور فان قيل الهمزة الوصلية
يحذف في الوصل فلم لم يسقط في يا الله قلنا لوجهين اما المحافظة
الالف لتذ الصوت بها واما الموافقة مسماه حيث لا يدخل مسماه
تحت دائرة العقل والقياس فكذا اسمها لا يدخل تحت القواعد
النحوية كذا في الصائية تامل فالفعل لا اسم لا يصلح ان يكون مدعوا
وهو ظاهر فكيف يصح قوله المنادى اسم مدعو بحرف واجيب عنه
بان التعريف مأول بقوله اسم مدعو مسماه على حذف المضاف
فيصح تعريفه تامل اعلم ان المنادى على اقسام وان كان المنادى
مفردا والمراد من المفرد ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي
لئلا يلزم نقص في التمثيل له نحو قوله يا زيد واعلم ان المفرد
قد يكون مقابلا للتثنية والجمع والمضاف في بحث الاعراب تامل
وقد يكون مقابلا للمضاف ومضارعه كما في المنادى وقد يكون
مقابلا للجملة كما في تعريف المعرب معرفة بالعلمية او بغيرها مبني اي
المنادى على علامة الرفع اي علامة يرفع المنادى بها في غير صورة النداء
فلا يلزم ليس لمناع الحدين كالضمة ونحوها من الالف والواو وانما
بني مع انه معرب لوقوعه موقع الكاف الاسمية الخطابية المتشابهة
لفظا ومعنى للكاف الحرفية الخطابية فيناسبه المبني الاصل ايضا وانما بني

على علامة الرفع دفعا للالتباس بالاسم المضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عليه الياء لو اكتفى بالكسرة نحو غلامى لو بنى على الكسرة ولو بنى على
الفتحة لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وابدلت الياء الفا ثم
حذفت واكتفى بفتح ما قبله نحو يا غلام اصله يا غلامى وبجبر النقصان
حيث زال عنه الاعراب فبنى على اقوى الحركة ليكون جبيرة قوله يا رجل
و يا زيدان و يا زيدون فان قيل التمثيل بقوله يا رجل غير صحيح لانه نكرة
غير معرفة واجيب عنه بان المراد من المعرفة من ان يكون معرفة قبل
النداء او بعده فح فالرجل وان كانت نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء
يصير معرفة بناء على حرف النداء فى التعريف كاللام فكما يصير النكرة
معرفة باللام كذلك يصير معرفة بحرف النداء ايض وستعرف حقيقته
انشاء الله تعالى فح يصح التمثيل به فان قيل يخرج عن قوله مفردا نحو
الزيدان والزيدون لانهما ليسا بمفردين واجيب عنه بان
المراد من المفرد ههنا ما يقابل المضاف ومضارعه لا تحقيقى كما اشرنا
اليه من قبل فح ينطبق التمثيل له فان قيل العلم اذا ثنى وجمع فكيف يصح
التمثيل نحو الزيدان والزيدون للمعرفة ايض يلزم فى حالة التثنية والجمع
اللام عليهما عوضا عن العلمية كما فى قوله جاء فى الزيدان والزيدون
واجيب عنه بان الامر كذلك الا ان حرف النداء قائم مقام ما زال
عنه فيكون كل واحد منهما معرفة وعوض ايض ويخفض بلام الاستغاثة
اى بلام الجارة يدخل وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة
لادنى علاقة وهى الظرفية لان دخوله على المنادى لا يكون الا فى وقت
الاستغاثة وانما دخل وقت الاستغاثة ليتخصص المنادى بتميزه
من بين الامثال والاقران فى الادعاء والطلب لكونه اى اللام
للاختصاص تامل وانما خصص المنادى بلام الاستغاثة لان
اللام الجارة عمله الجر فان قيل لا نسلم لام الجارة لانه لو كان كذلك
كان مكسورا لا مفتوحا واجيب عنه الامر كذلك لا انها مفتوحة
ههنا للفرق بين لام الاستغاثة وبين لام المستغاث له فى فاخذ
المستغاث فى نحو يا القوم اصله يا لزيد للقوم فان قيل لم لم يعكس

لانه يحصل الفرق ايضا واجيب عن بان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير واللام الجارة مع الضمائر مفتوحة مع الاسم
في موضع المضمر ايضا نحو لك وغيرها الى ياء المتكلم فانه يقتضي كسرة
ما قبلها فح يكون اللام معه مكسورة نحو اللام مع الضمائر لكثرة
الاستعمال والكثرة تناسب التخفيف تامل نحو يا لزيد ويفتح المنادى
بالف الاستغاثة اي بالف يدخل وقت الاستغاثة واما دخل
وقت الاستغاثة عليه لافادة مد الصوت المطلوب في الاستغاثة
ايماء على الفتح لان الالف يقتضي فتحة ما قبلها ولا لام معه اي
مع الالف او مع المنادى لمد الصوت بالالف يعلم ذلك بالترجم
بالتامل واما امتنع اللام معه لان اللام يقتضي الكسرة والالف يقتضي
الفتحة فبين اثريهما تناف وتضاد وكذا بين اقتضائهما ايضا تناف وتضاد لان
اللام يقتضي اعرابه لانه من خواصه والالف يقتضي بناءه ويلزم
الهاء نحو يا زيداه وانما لزم الهاء لئلا يلتبس بين الالف الاستغاثة و
بين الالف المنقلبة عن ياء المتكلم نحو يا غلاما واما اختص الهاء الا
الهاء انسب للوقف لان الوقف حبس نفس وفي الهاء يحصل الوقف
مع اسهال النفس كذا في بعض الحواشي ويجب نصبه اي ان كان
المنادى مضافا نحو يا عبد الله او مشابها للمضاف واما نصب المنادى
لانتفاء مانع من النصب وهو الاخر اذ دخول اللام الجارة و
دخول الالف مع ان الاعراب الاصلي فيه النصب لانه مفعول به
نحو يا طالعا جبلا قيل مضافا مثلا لقوله طالعا غير صحيح لعدم
اعتماده لان الصفة لا تعمل بدون الاعتماد ولا نحو اما ان يعتبر
او لا فان اعتبر لم يكن هذا المثال مثالا للمضارع اي لمشابه المضاف
لانه موصوف مقدر وان لم يعتبر فلا يصح منه الثم الا ان يجاب عنه
بانه فرق بين المعمول المذكور وبين المنعوت المقدر لكن بقي شي وهو
ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف
يصح ان يكون موصوفا نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع
الموصوف لم يقع قصد تعريفه كذا في عبد الغفور ومسائله المبني

ندی لا یتم معناه الا بانضمام کلمة اخری وفیه تفصیل ذکرنا فی
الحاشیة المذکورة فاطلب هناك او نکرة غیر معینة نحو قول الاعمی
یا رجلا خذ بیدی فان قیل هذا مناقض لما سبق من النداء التعریف بالام
اجیب عنه بان حرف النداء ادوات التعریف مع علم التکلم لا واحد
فقط فلا یلزم التناقض وان کان ای المنادی معرفا باللام قیل فی
ندائه یا ایها الرجل فی المذکر و یا ایتها المرأة فی المؤنث احترازا عن
اجتماع التی التعریف فالممنوع اجتماع التی التعریف لا اجتماع التعریفین
فلا یرد شبهة بیا زید التی التعریف لیکون المنادی مفصلا والتفصیل
یقتضی الاجمال والابهام وکلمة ای وایة کذلك فهی المناسب للتفصیل
واما اختیار هاء التنبیه فلرعایة حرف النداء لا یبعد من المنادی
بوقوع الفصل فقرن مع ذلك المنادی حرف یناسب الیاء فی الاعلام
فهی الیاء لکونها للاعلام لان التنبیه هو الاعلام کان المقصود من
النداء الاعلام فکان المنادی منصوب
ومقرون مع الهاء والندائیة حکما کذا فی عبد الغفور
ولما وقع کلمة ای وایة موقع المنادی فله حکم المنادی من کونه
مبنیا علی علامة الرفع واما الرجل ونحوه فهو ایضا مرفوع الا انه معربا
لانه منادی حکما لکنه عزل عن موقعه للمانع وکذا یرفع صفات
ای توابعه فان قیل یخرج عن هذه القاعدة یا الله لعدم وجود حرف
الفصل بین الیاء واللام واجیب عنه بان اسماء الله مستثنی عن
القاعدة النحویة والصرفیة کما ان مسماه مستثنی عن دائرة العقل
او لانا لا نسلم لزوم اجتماع الی التعریف لان اللام فیه عوض عن
الهمزة المحذوفة فلم یکن محضا للتعریف لوجود شبهة التعویض
واما اجتماع الی التعریف بلا فصل فی قوله فیا الغلامان اللذان فرا و فی
قوله یا اللتی تیمت قلبی شاذ ولما کان ترخیم المنادی من خواصه
شرع الآن فی بیانه فقال ویجوز جوازا واقعا مستعملا ترخیم المنادی
وهو فی اللغة تحسین الابل بلا علة وهو ای الترخیم فی الاصطلاح حذف
حرف فی اخره ای اخر المنادی للتخفیف ای لمجرد التخفیف بلا موجبة

مقتضية للحذف فالوجه طريق الاولى كما تقول في يا مالك يا مال
وفي يا منصور يا منص بحذف الواو والراء وفي يا عثمان يا عثم بحذف
الالف مع النون وفي يا رحيم يا رح بحذف الياء مع الميم وفي بعض النسخ
اشارة الى استفادة هي حرف العلة اعم من ان يكون واوا او ياء او الفا اعلم
ان المحذوف كم وكيف فلابد من بيانهما اما الكم فمحذوف واحد او اثنان
وان في آخره زيادتان كاثنتان في حكم واحد وهو اكثر من ثلاثة احرف
وكان في آخره حرف صحيح قبله مدة فمحذوف حرفان كما في منصور
وعثمان وغيرهما فلا يرد عليه المثل المشهور صلب على الاسد وليس
على النقد ولانهما المادين يجب ان يحذف ثانيهما واما الكيف فهو شرط
الترخيم ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون زائدا على
ثلاثة احرف لانه لو كان مضافا الم يجز فيه الترخيم لانه لو حذف في آخر
المضاف فلا يكون الترخيم في آخره لشدة الاتصال بينهما لفظا ولو حذف
آخر المضاف اليه يلزم حذف الحرف في آخر غير المنادى وكذا المستغاث
لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام والالف والحذف ينافيه وكذا
الجملة محكية عن حالها فلو تطرق اليها التغيرات زال الحكاية واما كونه
على الشهرة لان المنادى الى الاعلام غالب الاستعمال فيكون الشهرة
دليل على ما بقي منه ويجوز في آخر المرخم اي المنادى المرخم الضم والحركة
الاصلية اما جواز الضم فلكونه منادى برأسها بجعل المحذوف نسيا
منسيا واما الحركة الاصلية فلجعل المحذوف بمنزلة الثابت فلا يكون
منادى اسما برأسها كما تقول في يا حارث يا حار بالضمة ويا حار
بالكسرة واعلم ان يا من حروف النداء وقد يستعمل في الندبة
ثم هو في اللغة من يبكي على احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته
عظيم لبعده وفي البكاء ويتداركوه في التفجع وهو اي المندوب والمتفجع
المتفجع عليه بيا او وا وسوا كان موجودا او معدوما اما المتفجع الموجود
فيقتضي عدمها واما المتفجع عليه وجودا فكما يندب على وجود الشيء و
فيقتضي عدمه كوجود المصيبة والحزن وغيرهما وان تفجع بوجود ما او
يقتضي عدمها واما المتفجع عليه عدما فكما يندب على عدم الشيء ويقتضي

بوجوده كفقد المبيت نت تفجع بعدمه ويقتضي وجوده بنحو وازيداه فهو مختص بالمندوب ويا مشترك وبين النداء والمندوب ثم حكمه في الاعراب والبناء كحكم المنادى اى ان كان مفردا معرفة يبني على علامة الرفع وان كان مضافا او مضارعا له ينصب وان كان مستغاثا باللام يجر وان كان مستغاثا بالالف مفتوحا وانما يكون حكمه كحكم المنادى بعد صحة وقوع المندوب مندوبا فلابد دان جميع اقسام المنادى لا يكون جميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط بخلاف المنادى فانه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكمه كحكم المنادى ويجوز لك زيادة الالف لمد الصوت المطلوب في المندوب في اخره مع الهاء فرقا بين الوصل والفصل كما في الامثال المذكورة وكذا يجوز زيادة الالف مع الهاء في اخر الذى اضيف المندوب اليه اى المضاف اليه نحو يا امير المؤمنين ولا يجوز زيادة الالف في اخر صفة المندوب وعند الجمهور خلافا ليونس فانه اجاز زيادة الالف في اخر الصفة ايضا كما في اخر المضاف اليه فلا يقال وازيد الطويلاه بخلاف يا امير المؤمنين وقد ذكرت في الفوائد الضيائية فاطلب هنالك ان اردت الاطلاع بها **قوله** القسم الثالث المفعول فيه وهو اى المفعول فيه اسم ما اى شئ وقع فيه اى في ذلك الشئ فعل فيه اى حدث مذكور تضمنا كما في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر او شبهه كذلك اى ملفوظا او مقدرا او عليك بالتبديل او مطابقة كما اذا كان عامله مصدرا بعينه نحو اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة الخ فقوله اسم ما جنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به ما ليس وقوع الفعل فيه وقوله مذكور فصل خرج به قوله يوم الجمعة يوم طيب **فان قيل** يوم الجمعة صمت فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله **واجيب عنه** بان المذكور اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فههنا مذكور تقديرا بقرينة بعده **فان قيل** هذا الحد صادق على قوله شهدت يوم الجمعة فان شهدت على يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة **اجيب عنه** بان المراد من وقوع الفعل فيه من حيث انه فعل فيه الفعل لا من حيث انه وقع عليه فعل مذكور قوله من الزمان والمكان

الزمان ما يقع في جواب متى كما يقول لك متى سرت فقلت يوم الجمعة
والمكان ما يقع في جواب اين كما يقول لك اين زيد قلت في الدار
من الزمان والمكان اشارة الى قسمين ما فعل فيه فعله او لبيان الحكم
لان في تاويل الحصار ما فعل فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدر
مفعولا فيه والمصدر لا يكون زمانا ومكانا بل يكون احداثا كقولك
خرجت اتيك ذاهبا اي خرجت ذهابك واجيب عنه بان المصدر قد
يجعل حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما
في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل الفعل
ظرف مكان نحو جلست في الشمس اي في مكان فيها او اذا اريد بها
الشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله ويسمى اي المفعول
فيه ظرفا الظرفية ما يحيط الشيء وظروف الزمان على قسمين قسم
اي احدهما مبهم وهو ما لا يكون له حد معين كدهر وحين ومحدود
وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة ولما كان الحكم
الآن من كونه منصوبا بتقدير في ثابتا على قسمي الزمان قسم المصنف
الزمان اليهما ولم يذكر القسم خاصة مع انه لا بد منه فقال وظروف
الزمان على قسمين كذلك قوله وكلها منصوب بتقدير في اي بشرط
تقدير في شرط لانتصابها لا انه عامل نصبه فيه وبه يدفع الاشكال الثاني
من قوله منصوب بتقدير في تامل حاصله ان الظرف الزمان معمول
الفعل بلا واسطة الحروف والفعل ينصب ويعمل في ذلك الظرف ولا
حاجة الى واسطة في والفصل البحث عن المفعول فيه ولا دخل فيه
هنا لكلمة في سواء كان ملفوظا او مقدرا فلا حاجة الى دخاله وهذا
البحث احسن عنه الامر كذلك الا ان كلمة في للظرفية ومعنى الظرف
اذكره هنا قوله صمت دهرا او حينا اي في دهر وحين وسافرت
شهرا اي في شهر هو مثال للزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحدود
قال بعض الفضلاء ان رجلا جاء الى ابي بكر رضي فقال يا صديق
رسول الله اني حلفت على الحين بالله لا تكلم حينا فاجاب بان لا تكلم سنة
شهر ثم رجع الى عمر بن الخطاب فحدث ذلك الحال فاجاب له بالسنة

ثم رجع الى عثمان فحدث ذلك الحال فاجاب له بان لا تكلم شهرا ثم رجع
الى على فاجاب بان لا تكلم ابدا ثم رجع ذلك الرجل الى صاحب الشريعة
هو النبى صلى الله عليه وسلم فقال اعرض الاحوال اى اجوبة الخلفاء
الاربعة فقال النبى عليه السلام اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وظرف المكان ايضا كذلك اى قسم ان يكون مبهما اى احدهما اذ ذكر
تعريف المبهم وبيان ظروف ولم يتعرض له ثانيا واكتفى له وشرع
فى حكمه فقال وهو منصوب بتقدير فى لشرط تقدير فى بحمله على
الزمان المبهم نحو جلست خلفك وامامك اى فى خلفك و
فى امامك فان الخلف والامام وان كان من حيث الجهة معين
لكنه مبهم باعتبار حاله ونفسه لان خلفك يتناول القطاع الارض
وكذا حال امامك ومحدود اى ثانيهما محدود ولما ذكر حده لم
يتعرض له ثانيا وشرع فى حكمه فقال وهو ما لا يكون منصوبا بتقدير
فى بل لابد هناك من ذكر فى فيه نحو جلست فى الدار وفى السوق
لعدم اعمال العمل فيه بلا واسطة الحرف وذلك لان الفعل لا يعمل الا
فى جزئه حقيقة او حكما فالزمان المبهم جزء الفعل لان كل فعل لا يتجاوز
عن زمان مبهم فكان ظرف الزمان المبهم من مدلولات الفعل لان
مدلولات الفعل ثلاثة الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل فالزمان
جزء منها فلذا صح اعمال الفعل فى الزمان بلا واسطة الحرف وكذا
صح فى المفعول المطلق بلا واسطة الحرف لانه مصدر والمصدر جزء
من مدلولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل ويدل عليه اسكان
الباء فى ضربن وضربت وكذا المفعول به حيث تعقل الفعل يتعلقه
فلا يمكن تصور الضرب مثلا بلا تصور المضروب عند الغفلة عنه
وكذا المفعول معه جزء المصاحبة الفاعل والمفعول واما المفعول
فلا يكون من اجزاء الفعل فح لا يصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحرف
بل لابد هناك من اللام الجارة كما فى ضربته للتاديب الا اذا كان
فعل الفاعل المعلل به مقارنا له فى الوجود فح يكون كمفعول المطلق
فيصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة الجزئية واما الحال فهو ايضا جزئية

لانه مبين لهيئة الفاعل والمفعول به وكذا التمييز لان التمييز اذا كان
عن نسبة الجملة كان فاعلا لذلك الجملة او مفعولا له واما اذا كان عن
الاسم التام فمناسبة ذلك الاسم التام واما المستثنى فهو الجزء لتعلقه
بما قبله من الفعل واما سائر المنصوبات من اسم ان وان وما ولا المشبهتين
بليس واسم لا التي لنفي الجنس فلكونه من معمولات الحروف ولا حاجة
الى بيانه كذا في الرضي فان قيل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل في الزمان
المحدود لعدم جزئيته للفعل اجيب عنه بان الامر كذلك الا انه حمل على
الزمان المبهم لمشاركته في الزمانية وكذا حمل على المكان المبهم لمشاركته
في الامكانية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحمل على الزمان المبهم المكان المحدود وايضا قيل فهذا
يحمل عليه جاز المكان لاختلاف بينهما ذاتا ووصفا تامل فان قيل ينبغي ان يحمل على المكان المبهم
على الزمان المحدود قيل لا يجوز ذلك لئلا يلزم حمل الشيء على محمول الشيء الاخر وهو ضعيف جدا قال
ارتفع بها الفعل عنه ولا بد من ان يكون فيه نحو بلى في الدار وفي السوق قوله المفعول معه هو اي المفعول
معه في الاصطلاح ما اي اسم يذكر بعد الواو التي تجيء بمعنى مع احترازا
عن الفاء وغيره من الحروف العاطفة وكذا عن الواو التي للقسم او للعطف
اذ يكون بمعنى الترديد لمصاحبة معمول فعل اي لمصاحبة معمول او
لمصاحبته مع معمول الفعل على ما يقتضي باب المفاعلة تامل في
اعلم ان المصاحبة مشاركة الشيئين في نفس الفعل مع اتحاد الزمان
والمكان فقوله مشاركة الشيئين في نفس الفعل جنس شامل لغيره
وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به قوله جاءني زيد و
عمرو لان فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون اتحاد
الزمان والمكان تامل لان الاتحاد معنى لفظ مع ولا تكون الواو هنا بمعنى
مع وان كان بمعنى مع فيكون من هذا الجنس فلا اشكال لكن ظاهر
التركيب يأباه وايضا يفهم من قوله مشاركة الشيئين في نفس الفعل
ان يكون مشاركة مع المصاحبة لئلا يرد عليه قوله ضحك زيد
وطلوع الشمس فان الضحك لا يصلح الشركة بين زيد وطلوع وكذا
قوله نطق زيد والجدار فان النطق لا يقبل الشركة بين زيد و
جدار الى غير ذلك مما يفهم منه لكنه بالتامل الصادق بخلاف

ذهبت وسيل السبيل اى سلاب نات الذهاب كما يكون بزيد كذلك للمائم عند بعض كذا يفهم من حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية فاطلب هناك نحو جاء فى البرد والجبات فان الجبات اسم مذكور بعد الواو التى بمعنى مع لمصاحبته معمول الفعل وهو الفاعل ايض وزيد فان زيدا اسم مذكور بعد الواو التى بمعنى مع لمصاحبته لفاعل الفعل هى اى مع الجبات ومع زيد واما مصاحبته المفعول الفعل كما فى قوله كفاك وزيدا درهم فان زيدا اسم وقع بعد الواو التى بمعنى مع لمصاحبته مفعول الفعل واعلم ان المصاحبة لا تعلم بالقرينة فالقرينة حال البردية وحال الجبية كما فى قوله ولو تركت الناقة وفصيلها الرضعتها مفعول به فالقرينة ههنا الرضاع وغيرها ثم لما كان اصلها او العطف واستعمالها مع خلاف الاصل اشار المص رح الى بيان الاصل فقال وان كان الفعل الناصب للمفعول معه لفظا اى ملفوظا والحال انه جاز العطف يجوز فيه الوجهان النصب على المفعولية و العطف نحو جئت انا وزيدا وزيد فان عطف زيد يجوز على الضمير المتصل بسبب تاكيده بالضمير المنفصل ويجوز النصب فيه لان المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل معنى والحال انه جاز العطف تعين العطف لانه لو نصب بالمفعولية لكان عامله فعلا معنويا وان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ماقبله لفظا فاذا تعارض الظاهر مع المقدر فالظاهر اولى من المقدر فلذا تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو فان عمرا لان الذهاب الى جانب المقدر مع وجود الظاهر غير مناسب وان لم يجز العطف تعين النصب لانه لا ترجيح سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وزيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الثانى اختل المقصود ههنا السوال عن احوالهما لا عن ذات زيد وحال المخاطب وفى العطف لزوم هذا المعنى لاقامة زيد مقامه قوله لك فيكون التقدير مالك وزيد وهذا باطل وان عطف على الضمير المجرور فهو ايض لا يجوز للزوم عطف الكل على الجزئى وهو ظاهر فاذا امتنع العطف تعين

النصب ولذا قوله ما شانك لانه لو عطف على الشان لاحتمل والمشوق
وهو السؤال عن احوالهما لا السؤال عن حال واحد وذات الآخر وانما
عطف على الضمير المجرور وهو الكاف لزم عطف الكل على الجزء وهذا
لم لا يجوز واذا امتنع العطف تعين النصب بالمفعول واما حكما فعلى
الفعل لان المعنى اى معنى قولك مالك وزيدا وما شانك وعمروا
ما تصنع ونحوه يصنع على صيغة الغائب والمتكلم وذلك لان كلمة ما
للاستفهام والاستفهام بالفعل اولى اذ لا يكون الا في الفعل فتضمنه وكذا
الجار والمجرور في قوله مالزيد وعمرو وما لك وعمروا موجب احرى
لاقتضاء الفعل تأمل كذا يفهم من حاشية عبد الغفور قوله القسم
الخامس المفعول له وهو اى المفعول له اى اسم وقع لاجله فعل
حدث اى لقصد ايجاده واثباته وتحصيله تحصيل وعدم وجود
ويسمى وقع بعد مذكور قبله اى قبل ذلك الاسم فقوله ما حصل
يشتمل المقصود وغيره وقوله لاجله فعل مذكور يخرج ما ليس لاجله
وينصب اى المفعول له بتقدير اللام الجارة اى يشترط تقدير اللام
الجارة واذا تلفظ بها وجب الجر فان قيل يلزم من قوله ان الناصب
فيه هو التقدير لا الفعل والامر ليس كذلك اجيب عنه بان العبارة
على حذف المضاف كما مر في المفعول فيه وينصب بشرط تقدير اللام
فالتقدير يشترط لانتصابه لا ان يكون ناصبا له والفعل لا دخل
فيها لا مر اجيب عنه الامر كذلك الا ان يسوغ ذلك الدخول تناسب
العلية لان المفعول له لا يكون الا علة غائية وكلمة اللام الجارة اصل
في تعليلات الافعال ولا يقدر غيرها من كلمة من وفي والباء
واما سال في فكما في قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في
هرة اى لاجلها واما سال الباء فكما في قوله فبظلم من الذين هادوا
واما سال كلمة من فكما في قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على
جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله فهذه الحروف الثلاثة
لتعليل الافعال لكنها ليست مشهورة فلذلك حصر المص رح اللام بالذكر
ههنا وحصرته تاديبا للمتاد باو تعدت عن الحرب احسانا

الجبن مثال الايجاد والانشاء الاول وذلك لان التاديب انما يثبت بالجاد ويضرب ومثال الفعل عند وجوده كقعدت عن الحرب جبنا ولاشك ان القعود ليست لانشاء الجبن ولا ايجاده بل وقع القعود بسبب الجبن او عند وجوده وعند الزجاج اه بفتح الزاء المعجمة لا بالمهملة ولا بالضم لانه اسم الفارورة هو اى المفعول له مصدر بمعنى مطلق لا مفعول له اذ تقديره ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود جبنا على ان يكون ادبته بسبب التاديب له وذلك لان التاديب له اسباب انشائية كالضرب والقتل والقهر بالحبس مثلا وغيرها و ذكر ضربت لاظهار السببية التاديبية له لانه فعلت لاجله فعل عند الزجاج وكذا ذكر قعدت للقرينة بذلك الجبنية امر باطني لا شعور به لاحد الا عند وجود قرينته كالقعود عن الحرب والهرب عنه والقاء السلاح عن النفس واقبال الفدية او غيرها فتذكر للقرينة لانه فعل وقع لاجل الغير عنده تقديره قوله بوجهين الاول انه حرف الظاهر الى غيره وهو بغير الضرورة لا يجوز والثاني اول تاويل النوع بنوع اخر انما يجوز اذا كان حقيقتهما واحد ولا يخرج الى حقيقة اخرى كتاويل الحال بالظرف نحو جاءني زيد راكبا او وقت الركوب فانه يجوز لوجود معنى الظرفية في الحال ايضا وكتاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب نحو قوله ما جاءني احد الا زيد فانه يجوز لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية ايضا هو اخراج الشئ عن حكم ما قبله وهو ثابت في حال التركيب البدلية لان زيد الخارج عن حكم ما قبله في الاستثناء كذلك خارج عنه في حال البدلية ايضا بخلاف البدل في صورة الموجب فانه لا يجوز لعدم بقاء الاستثناء فيه تامل وانما يصح البدل في غير الموجب ولم يصح في الموجب لان البدل في حكم تكرير العامل فيه و العامل هو نفس الفعل لا النفي فصح اعادته في المستثنى مع بقاء المعنى وفي كلام الموجب لا يصح لعدم صحة معنى الاستثناء وكذا لا يصح تاويل التركيب التميز بالتركيب الصفتي كما تقول بمت ثلاثة ازمنة بصورة التميز ثم يئول الى قوله بمت الازمنة الثلاثة بصورة الصفة و

كذا قوله باحد الازمنة الثلاثة ماول من حال التمييز الى حال الصفة لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها ولا الموصوف الى الصفة فعليك تامل واعلم ان تقدير اللام في المفعول له مشروط بثلاثة شرائط احدها ان يكون فعلا اي حدثا احترازا عما يكون عينا فانه لا حذف من اللام نحو جئتك للسمن وثانيها ان يكون ذلك الفعل اي الحدث منسوبا الى فاعل الفعل المقدم اي فاعلهما احترازا عما لا يكون فاعلهما متحدا نحو جئتك لمجيئك فلا يجوز الحذف منه ايضا وثالثها ان يكون ذلك الحدث مقارنا له في الوجود احترازا عما لم يكن مقارنا في الوجود نحو قوله جئتك لاكرامك امس وانما اصل التقدير مشروطا بهذه الشرائط لانه بهذه الشرائط شابه المفعول المطلق فيصح انتصابه فيه كما في المفعول المطلق كذا في الفوائد الضيائية ثم لما فرغ عن احوال الفاعل الحقيقية شرع في مفاعيل الحكمية وقدم من بينها الحال لشدة علاقتها بالمفعول به فقال القسم السادس الحال هو في اللغة الصفة والشباب وفي الاصطلاح لفظ يدل ذلك اللفظ على بيان هيئة الفاعل والمفعول به او كليهما كلمة او ههنا لمانعة الخلو لا لمانعة الجمع فاندفع الاشكال التي هي التناقض المستفاد من كلمة او وكليهما لان قوله او كليهما يقتضي الجمع والمعية وقوله ما بين هيئة الفاعل او المفعول به تقتضي الافراد والانفصال فيما تناقض فان كلمة او لمانعة الخلو عن ارتفاع الاشكال فقوله لفظ جنس شامل للمقصود وغيره وقوله ما بين هيئة فصل يخرج به ما بين الذات كالتمييز واضافته الى الفاعل والمفعول به يخرج ما بين هيئة غيرهما كصفة المبتدأ نحو زيد القائم اخوك فان القائم بين المبتدأ لا بين الفاعل والمفعول وكذا ما بين الخبر والمراد من الفاعل والمفعول الفاعل والمفعول به حين الاسناد اليه والوقوع عليه فيخرج عن الحد ما بين هيئة الفاعل والمفعول لا من حيث الاسناد اليه بل بين هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيدا كصفة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد القائم ورأيت زيدا

القائم فان القائم بين هيئة الفاعل او المفعول مطلقاً لا من
حيث الاسناد لانه قائم سواء اسند اليه المجيئة اولا انتهى فان
قيل لم غير الاسلوب السابق وقال لفظ ولم يقل اسم كما قال في
الحد وفي حد السابق قلنا ليتناول الجملة لان الحال كما يكون
مفردا يكون جملة بل يؤلها بالمفرد بخلاف السابقة فانها مفردة
حقيقة او حكما فلذا غير الاسلوب فان قيل قد يكون الحال عن غير
الفاعل والمفعول به كالحال عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب
زيد مشدودا قلنا المراد من الفاعل او المفعول به اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن مفعول ما لم يسم فاعله وعن
المفعول المطلق في قوله ضربت الضرب شديدا لكونه مفعولا به
حكما بتاويل احدثت الضرب شديدا لان التجدد والحدث لازمان
للفعل وكذا يدخل في الحال الحال من المضاف اليه الذي اضيف
اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه ربما يقوم مقام المضاف
فهذا المقدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم
حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم المضاف اليه مفعول نتبع هو
قوله ملة وقس على هذا غيره وكذا الحال عن معاد ضمير الفاعل
و مفعول ما لم يسم فاعله كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين حال عن قوله هؤلاء لانه مفعول ما لم يسم فاعله حكما
بسبب رجوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فمثال المبين هيئة الفاعل
فقط نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيدا مشدودا فمثال المبين
هيئة الفاعل والمفعول به نحو لقيت عمروا راكبين كليهما وقد يكون
الفاعل معنويا والمراد من الفاعل المعنوي ههنا ما لا يكون ملفوظا
ومنطوقا في نظم الكلام فيشمل المقدر وما يفهم من فحوى الكلام
كالمثال الآتيان في قوله وقد يفيد المعنوي بما يستنبط من فحوى
الكلام فهو المقدر ربما يستنبط من فحوى الكلام بل يكون في نظم الكلام
لكن غير ملفوظ كما لا يخفى على من له بصارة في علم النحو نحو زيد في
الدار قائما فان قائما حال من الفاعل المعنوي الذي يكون في نظم

الحال نكرة غير ملفوظ لان معناه زيد استقر في الدار دائما مذكور ثابت حال من فاعل استقر وكذا المفعول به معنويا نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذي نفهم معقولية من نحوي الكلام باعتبار معنى الاسم سيبه المفهوم من كلام هذا لان معقولية معلوم في نظم الكلام وان نظم الكلام لا يقتضي كلاما مستقلا لكونه مبتدا وخبرا مشتملا على المسند اليه وانما حكمنا بكونه مفعولا معنويا لان معناه اشير اليه والمسند اليه قائما ولما توهم ان العامل في الحال لشدة اتصاله قد يعر بقوله العامل فيه كذا وكذا والا لما مست الحاجة اليه وانه ظاهر وقال العامل في الحال فعل اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا او معنى فعل ان لم يكن ملفوظا ولا مقدرا بل يفهم من فحوى الكلام كما في قوله هذا زيد والحال نكرة ابدا اي في كل وقت بنصبه على الظرفية لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة ولا حاجة الى المعرفة اصلا ولان الحال وصاحبها مبتدا وخبر في المعنى لصيرورتها الى الجملة الاسمية كما تقول في جئتني زيد راكبا ترك العامل اللفظي والتنكير اصل في الخبر فكذا في الحال وذو الحال معرفة غالبا اي اكثرا ليس في الاستعمال فقوله غالبا اي دائما غالبا نصبه على الظرفية ايضا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لئلا يلزم الحكم على المجهول تأمل وفيه نظر ووجه النظر ان الفاعل محكوم عليه ولم يشترط التعريف فتامل وان كان ذو الحال نكرة لم يكن فيه شائبة التخصيص سوى التقديم يجب تقديم الحال عليه اي على ذو الحال نحو جاءني راكبا رجلا لئلا يلتبس الحال بالصفة في حالة النصب نحو رايت رجلا راكبا فانه نصب راكبا فانه يفهم راكبا حال منه او صفة له مع استقامة المعنى فيها اذا قدم ارتفع الالتباس لان الصفة تابع للموصوف والتابع لا يتقدم على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعا فلا مانع من تقديمه عليه ولاطراد الباب حملا عليه حال الرفع والجر ايضا فان قيل اذا كان والحال نكرة وجب تقديم الحال عليه وان تعذر راكبا على رجل في قوله مررت برجل راكبا والحال انه لا يجوز اصلا مع ان ذي الحال

نكرة واجيب عنه بان المراد من النكرة نكرة غير مجرورة وان كان نكرة
مجرورة امتنع التقديم عليها وذلك لان الحال تابع لذى الحال ومنع
تقديم المجرور على الجار فكذا التقديم تابعه فان قيل فلم لم تقدم على
نفس المجرور ايضا بدون الجار قلنا لشدة اتصال الجار مع المجرور
حتى صار كالكلمة الواحدة امتنع التقديم على نفس المجرور ايضا لعدم تخلل
بينهما اعلم ان المجرور على نوعين مجرور بالاضافة وبحرف الجر فتقديم
الحال على المجرور بالاضافة ممتنع متفقا عليه الا امتناع تقديم
المضاف اليه على المضاف وكذا تابعه الا المجرور بالاضافة اللفظية فان تقديم
الحال على ذلك جائز نحو جاءني راكبا ضارب زيد لان المجرور
بالاضافة اللفظية كلا مجرور بل منصوب او مرفوع كما سيجئ في باب
الاضافة وكذا المجرور بكلمة غير فان تقديم الحال على المجرور غير جائز
نحو جاءني راكبا غير زيد لان المجرور لمشابهة كلمة غير بما ولا النافيتان في
مغايرة ما بعدهما لما قبلهما واما المجرور بحرف الجر فانه اختلف فيه مذهب
بعضهم الى ان التقديم ممتنع لما مر وبعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف
الجر بعد الفعل اللازم فكان مجرورها كلا مجرور لان قوله ذهبت
بزيد تقديره اذهبته انتهى اعلم ان في الحال قواعد اولها ان يكون نكرة
ابدا فلو كان معرفة يؤول بالنكرة كقوله مررت بزيد وحده اى منفردا
وكقول الشاعر وارسلها العراك اى معتركة وكذا قوله اشهد ان لا اله الا
الله وحده اى منفردا والى غير ذلك وثانيها ان لا يشترط فيه الاشتقاق عند
صاحب الكافية بل المراد ههنا تبيين هيئة باى جهة كان خلافا للجمهور فانهم
يشترطوا الاشتقاق ويؤلون الجامد بالمشتق لو كان جامدا وصاحب الكافية
على خلافه وثالثها اذا تعلق الحال من شئ واحد من حيث اختلاف
الجهة بحيث ان يلى كل حال وفيه تفصيل فليطلب في الضيائية ورابعها
ان الحال على سبعة اقسام منتقلة وهو يصلح ان ينفك عن صاحبها
نحو جاءني زيد راكبا ومؤكدة وهى التى لا تنفك عن صاحبها غالبا نحو
جاءني زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لازم الاب غالبا ودائمة وهى
التى لا تنفك عن صاحبها نحو كفى بالله شهيدا ومتداخلة وهى الحال

التي جاءت عن ضمير الحال نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا فضاحكا
حال عن ضمير راكبا وهي الحال المتداخلة ومطلوبه وهي ما يكون
صاحبها مطلوبا او معنويه نحو زيد في الدار قائما او مترادفة وهو ما
قوله وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت او فعلية وان
كانت اسمية فتكون مشتملة على الواو والضمير معا لاستقلالها ولابد
فيها من العائد نحو جاءني زيد وابوه قائم او بالواو نحو قوله عليه السلام
كنت نبيا وادم بين الماء والطين او بالضمير وحده نحو جاءني زيد علا
راكبا اكتفاء به وان كانت فعلية فان كانت مضارعا مثبتا يكون
مشتملة على الضمير فقط لشبهه باسم الفاعل الذي لا يجوز الواو معه
في صورة الحال نحو جاءني زيد يركب غلامه وان كان ماضيا
يكون مشتملة على الضمير والواو معا نحو جاءني زيد وقد ركب غلامه او
بالواو فقط نحو جاءني زيد وركب زيد او بالضمير وحده نحو جاءني
زيد ركب غلامه لعدم استقلاله كالجملة الاسمية ومثال ما كان
عامله معنويا نحو هذا زيد راكبا فان معناه انبه واشير اليه. وقد
يحذف العامل اي عامل الحال وانما قيد بقوله عامل الحال لئلا
يلتبس لان البحث عن متعلقات التي بحث عن ذلك التي جوازا
اي حذفا جائزا لقيام قرينة والامر فيها للوقتية لا للاحلية لان
الحذف للاختصار لا لقيام قرينة كما تقول للمسافر اي لراجع
من السفر سالما غانما حال بعد حال والاول حال والثاني حال من
ضمير سالما حال متداخلة او صفة له اي رجعت فحذف ترجع القر
وقد يحذف وجوبا كما في قولك زيد ابوك عطوفا اي احقه لكن الوجوب
مشروط بان يكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية فقط كذا في
الكافية القسم السابع التمييز وهو في اللغة جدا كردن وهو في
الاصطلاح نكرة خبر للمبتدا وهو قوله هو بل كبير المبتدا باعتبار التعلق
الى المرجع والمطابقة غير لازمة لوجود شرطها هو كون المبتدا والخبر
اسما ظاهرا اي كل واحد منهما اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان المبتدا
ضميرا فانه لا يلزم المطابقة لانه اذا دار بين المعاد والخبر فله الرجحان

رعایة المعاد د رعایة الخبر لکن رعایة الخبر اولی من رعایة المرجع
لان الخبر مناط الفائدة و قیل رعایة المعاد اولی تذکرا سے ذلک النکرة
مقدار ای بعد ما یقدر به الشئ علی ان المقدار صیغة آلة من عدد بیانه
قوله مقدار او کیل و وزن او مساحة او غیر ذلک کالمقیاس و سیاتی
بیانه ما فیه بیان لقوله غیر ذلک الابهام الی الابهام من جنس
المقدار و المراد من جنس المقدار جنس ما یقدر به لا المقدار بعینه
فی اندفع الاشکال تامل فانه من المعلوم ان الابهام فی المعدود
و الموزونات و غیرها الا فی نفس العدد و الوزن و الکیل و المساحة
فانها معلوم تزفع الابهام اسے ترفع ذلک النکرة الابهام عن ذلک
المقدار ای عن المقدار به لا عن نفس المقدار و هو العدد و الوزن
فانه لا ابهام فیه بل الابهام فی المعدود به و الموزون به نحو قوله عندی
عشرون رجلا فان الرجل نکرة ذکرت بعد مقدار و هو لفظ عشرون
یرفع الابهام فی المعدود و لا ان یکون ثابتا فی العدد حتی یکون التمییز
عنه و کذا حال الامثلة الآتیة نحو قفیزان برا و منوان سمنا و جریبان
قطنا و علی التمرة مثلها زبدا فقوله علی التمرة مثلها زبدا مثال لقوله
و غیر ذلک کالمقیاس و باقی الامثلة علی الترتیب المذکورة تامل
تعرف و قد یکون ای التمییز عن غیر مقدار ای عما یکون مبهما جنسا
و قدرا قوله هذا خاتم حدیدا فان التمییز عن قوله خاتم و هو مبهم
من حیث الجنس لانه لا یعلم منه انه من الذهب او الفضة و کذا
من حیث القدر فان الخاتم لا یدل علی القدر المعلوم مع ... عادة فالحدید رافع الابهام من حیث الجنس لا القدر و کذا قوله
سوار ذهبا ای هذا سوار ذهبا علی انه خبر المبتداء اعلم ان المقادیر
علی خمسة انواع عدد و کیل و وزن و ذراع و مقیاس کما ورد علیه
الشعر مقادیر همه پنج ست بشناس + عدد و کیل و ذراع
و وزن و مقیاس + و یسمی هذه المقادیر بالاسم التام
ایضا و هو ما یتم بتنوین او ما یقوم مقامه من نون التثنیة
و الجمع او بالاضافة فترفع اسے فی الجنس لئلا ینقص

مثل قولنا عندي رجل فان رجل اسم تم بتنوين ولم يقتض التميز
وانما سماه بالتام لان معنى التام تمام شيء كما ان معنى الناقص
بانما شيء شيء وهذا الاسم ايضا تم بهذه الامور لعدم جواز اضافة
هذا الاسم مع وجود هذه الامور الى اخره فاستغنى عنها لان المضاف
لا يضاف ثانيا والتنوين وما يقوم مقامه من تمام الكلمة قوله عندي
رطل زيتا مثال لما تم بالتنوين معكوسه وزنا وقوله عشرون رجلا مثال
لما تم بنون الجمع معكوسه عددا وقفيزان برا مثال لما تم بنون التثنية
معكوسه كيلا ومنوان سمنا لما تم بنون التثنية ايضا معكوسه وزنا و
جريبان قطنا مثال لما تم بنون التثنية معكوسه مساحة وقوله ملؤه
عسلا مثال لما تم بالاضافة معكوسه مقياس ولم يذكر مثال الاول
اكتفاء بما سبق من الامثلة فان قيل باي وجه نصب اسم التام بانما
مع انه لم يكن فعلا ولا شبه فعل قلنا لما شابه الفعل في الاتمام بتمام
هذه الامور كما تم الفعل بالفاعل ثم الفعل بعد تمامه باضافة
المفعول به كذلك هذا الاسم باضافة التميز الذي شابه المفعول
بعد تمام الفعل بالفاعل اسمي تمييزه اي في التميز الذي يكون عن
مقدار الخفض اي الجر اكثر من النصب استعمالا فقوله الخفض
مبتداء وخبره اكثر والجار مع المجرور ظرف مستقر وقع صفة المبتداء
وتقديره هكذا والخفض الكائن فيه اكثر لان غير المقدار لا يكون
مقيسا للابهام غير ما كان المقادير فانها توغلت في الابهام فاقتضوا
التميز فصارت منصوبا قطعا لا مجرورا اي في غالب الاستعمال وانما
قال في غالب الاستعمال لجواز الخفض في المقادير ايضا كما سنذكره ان
شاء الله تعالى بحذف غير المقادير فانه لما لم يكن غير متوغل في الابهام
غريق الابهام فقد اقتصر عن طلب التميز فذكر التميز على صورة
غير التميز وهي الاضافة لحصول الغرض بها مع الخفض اعلم ان
التميز رطل زيتا ومنوان سمنا ان كان عاما بنون الجمع بالاضافة
جر لا يجوز فيه والدلائل مذكورة في الصباحة ثم ان كان التميز
جنسا لا يجوز تثنيته وجمعه الا ان يقصد الانواع دينا وجمع

غيره ثم التميز لا يخلو من ان يكون صالحا لان يكون مفسرا لما انتصب
عنه ولمتعلقه بعد ما لم يكن نصبا في المنتصب عنه او لا يكون صالحا لما
انتصب عنه بل صلاحيته باعتبار متعلقه فان كان الاول جاز ان يكون التميز
لما انتصب عنه او لمتعلقه نحو طاب زيد ابا او ابوة وان كان الثاني فلا يجوز
الا باعتبار المتعلق نحو طاب زيد دارا وعلما وان كان لمتعلقه نصبا في
المنتصب عنه فهو له نحو طاب زيد نفسا هذا اذا كان التميز اسما غير صفة
وان كان صفة لما انتصب عنه فقط كان التميز له لان الصفة يستدعي موصوفا
والمذكور اولى بالموصوف من المقدر نحو طاب زيد والدا اذا كان الوالد
زيدا ولا يجوز ان يكون ولده لكنه احتملت الحال نحو طاب زيد فارسا
اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا وقد يقع اي التميز بعد
الجملة حقيقة او مشابها بها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو بحسبك زيد
رجلا لرفع الابهام من نسبتها اي الجملة او مشابها نحو طاب زيد نفسا
او علما او ابا او ابوة اعلم انه ان كان التميز عن المفردات فح لا يجوز تقديمه
على التميز عليه لضعف عملها لان عمل المقادير بتشبيه الفعل كما مر وان كان عن
الجملة فح ايض لا يجوز تقديمه لان ذلك التميز في المعنى فاعل لذلك الفعل
ولا يجوز تقديم الفاعل وبعضهم قالوا ان كان عامله فعلا صريحا
يجوز تقديمه لقوته في العمل والا فلا اعلم ان في التميز قواعد اولها
ان التميز لا يكون الا من الجنس المبهم سواء كان مذكورا كما في قوله عندي
رطل زيتا او مقدرا كما يكون التميز عن نسبة الجملة نحو قوله طاب زيد
نفسا بتقدير طاب المنسوب الى زيد نفسا وثانيها ان لا يكون التميز الا
نكرة واذا كانت معرفة يأول نكرة وثالثها ان يكون اسما جامدا او مشتقا
ورابعها ان يكون التميز منصوبا وقد يكون مجرورا بمن نحو قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها هذا عند الجمهور خلافا للزمخشري فانه لم يجعل
زيادة من على كم الاستفهامية وخامسها ان يكون الابهام وضعا
فلا يكون رأيت جارية من باب التميز ولا يكون ايض مررت بهذا
الرجل ولا يكون ايض نعم ابو حفص عمر من باب التميز لان الابهام في

هذه الاشياء ليس بوضع بل عارضي اسماء عن بعد الموضوع
له في الاستعمال او نشاء من عدم شهر به كما في عطف البيان كما في
الصائغ القسم الثامن المستثنى هو في اللغة المنع والصرف كما
يقال استثنى الشيء من هذه الامراى منعه من هذه الامر وهو في
الاصطلاح لفظ وانما قال لفظ ولم يقل اسم من المستثنى شبه
من اقسام المنصوبات والمنصوبات قسم من الاسم
الجملة لان الجملة قد وقعت مستثنى كما ان الجمل قد وقعت حالا
يذكر ذلك اللفظ بعد الا واخواتها اى احد اخواتها اى اسماءها
وهي حلا وعدا وحاشا بالمصدرية اولا سواء كان ممدودا او
مقصورا او غير وليس ولا يكون وسمى بهذا المذكور
اصطلاحا ولا يكون جاء في زيد الاعمرو من باب المستثنى تاما
ليعلم انه اى سابقه لا ننسبه اى الى ذلك الساطى شئ
ذلك الشئ ماثبت ما قبله اى قبل ذلك اللفظ
هذا التعريف لمطلق المستثنى واذا عرفت المطلق صح التقسيم الى
قسمه فلا يلزم تقسيم المجهول على انه لا يشترط في تقسيم العلم
على المقسم به ولو بوجه ما لا العلم كماله ولو اريد بلفظ ما اطلق
عليه المستثنى في اصطلاح النحاة ليس الا هو المذكور بعد الا واخواتها
اخواتها كما هو عبارة الكافية غاية ما في الباب هو العلم بالمقسم
ولو بوجه ما وهو ما المستثنى يرجع الضمير اليه لا الى لفظ وان
رجوعه اليه كان البحث من بحث المستثنى فيجب رجوعه الى
الى المستثنى على نوعين فالجار والمجرور في موضع الخبر متصل اى
احدهما متصل على انه خبر مبتدأ المحذوف وسمى المتصل متصلا
للاستثناء الشئ الذى متصل وداخل في المستثنى منه من حيث
الاسناد اليه كما يشهد عليه التال وهو اى المتصل ما اى لفظ
اخرج ذلك الشئ عن امر متعدد اجزاء كما في قوله جاء في القوم الا زيد
ومتعدد من حيث الجزئيات كما في قوله ما جاء في احد الا زيد فان
الاحد متعدد من حيث المفهوم الكلي لا متعدد اجزاء واحد منها

نوعي المتعدد فلا يرد شبهة الخروج من الحد بالا غير الصفة او اخواتها
اى احد اخواتها اى اشباهها نحو جاءني القوم الا زيدا ومنقطع اى
ثانيهما منقطع وهو اى المنقطع المذكور غير مخرج بانتصاب غير على الحال
او خبرية لكان المحذوف او مفعول لا عنى او مفعول مطلق للمذكور باعتبار
الموصوف المقدر اى ذلك غير مخرج وفيه تامل او مرفوع على انه خبر مبتدء
محذوف وهو ظاهر عن الضمير المذكور متعدد بالا واخواتها لعدم دخوله
اى المستثنى فى المستثنى منه حين الاسناد والاخراج لا يكون الا بعد
الدخول فاذا انتفى الدخول انتفى الخروج سواء كان من جنسه نحو
جاءني القوم الا زيدا اى اشير الى قوم الذى لا يكون زيد منهم فى حال
الاسناد او من غير الجنس نحو جاءني القوم الا حمارا ولهذا اسمي المنقطع
منقطعا منفصلا فان قيل المستثنى المتصل اما ان يكون داخلا حين
الاسناد فى المستثنى منه اولا فان كان اولا يلزم التناقض فى قول القائل
بقوله جاءني القوم الا زيد وهو باطل لوقوعه فى كلام الله تعالى وان كان
ثانيا فلا يوجد المتصل اصلا بل كان منقطعا فقط واجيب عنه
بان المستثنى داخل فيما قبله حين الاسناد لكن هذا الاسناد دخال
عن الحكم لان الحكم على ما قبله موقوف ومتعلق بذكر المستثنى باذ
دخل الحكم اليهما لان المستثنى هو الكلام الذى يتوقف صدوره
على مخرجه فح لا يلزم التناقض صرح به فى غاية التحقيق لما كان
المقصود من النحو معرفة الاعراب اكد بيان اعراب المستثنى بقوله واعلم
ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام هكذا فى كثير من النسخ وفى
بعضها اعلم ان المستثنى على اقسام ولا شك ان اعرابه على اقسام دون انه
شئ واحد وهو اللفظ المذكور فتنقسم المستثنى الى اقسام ليس الا باعتبار الاعراب
فالنسخة الاولى اولى من الثانية تامل وانما قال على اقسام ولم يقل على ثلثة
اقسام بطريق الحصر مع انه لا يخلو من ان يكون منصوبا او مرفوعا او
مجرورا لان المرفوع لا يكون معربا باعراب واحد بل بحسب العوامل
وكذا المستثنى الواقع بعد الا فى كلام غير موجب لا يكون معربا باعراب
واحد بل يختار فيه البدل عما قبله فتوهم فى الحصر انهما مندرج فيها

او دلّ عليها الحمد او الى على اقسام بلفظ مبهم او يجاب عنه بان الاعراب
ان كان على ثلثة اقسام لكنه بحسب الظاهر اما بحسب التحقيق فليس
منحصرا لان حالة النصب يجد فيها على اقسام ينصب على الاستثناء
وينصب على المفعولية وينصب على الخبرية دليس ولا يكون على ما سيجيء بعد
وكذا حالة الجر على قسمين تامل فيه . اقال فان كان اى المستثنى منصوبا
واقعا بعد الا حال كونه الذى واقعا بعد الا الكائن فى كلام موجب وهو
كل كلام لا يكون فيه اى فى ذلك الكلام حرف النفى ولا النهى ولا الاستفهام
وانما سمى موجبا لاسالبه احترازا عما وقع فى الكلام غير موجب فانه لا يجب
فيه النصب بل يختار فيه البدل كما سيجيء بخلاف الموجب فان النصب
فيه واجب لانه لو لم ينصب لكان مرفوعا او مجرورا والاول فلانه لا يخلو
اما ان يكون مرفوعا بالفاعل على البدلية ولا يجوز البدلية لانه اما يجوز
اذا كان صحيحا للاستثناء باقى فيه وههنا ليس معناه على حال الاستثناء
تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على
كائن فى القوم والغرض من الصفة هذا المعنى الثانى لانه ان كان مجرورا
فلا يخلو اما ان يكون مجرورا بالاضافة الا اليه ولا يصح كلمة الا للاضافة
لانه حرف والاضافة فى الاسم واما ان يكون مجرورا بحرف الجر وكلمة
الا ليست بحرف جر فاذا امتنع الرفع والجر وجب النصب فيه قطعا
نحو جاءنى القوم الا زيدا او منقطعا سواء كان فى الموجب نحو جاءنى
القوم الا حمارا او غير وهذا التقييد كما ترى مثالها اى مثال الموجب
والمنقطع وانما وجب فى المنقطع لامتناع موجب الرفع والجر فيه
على الوجهين المذكورين تامل او كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
نحو جاءنى الا حمارا احد وانما وجب النصب فيه على الوجهين المذكورين
او كان المستثنى واقعا بعد خلا من باب خلا يخلو خلوا او عدا من
باب عدا يعدو عدوا واقعا بعد عدا نه شذ الاكثر ايضا وانما وجب النصب
لانهما فعلان ماضيان فاعلهما الضمير المستتر والمستثنى مفعولهما
وهو منصوب فان قيل هذا مسلم فى عدا لانه متعد جاوز التعدية
الى مفعول لكن هذا التوجيه لا يصح فى باب خلا مطلقا لانه لازم لا

وما التضمن الحذف والايصال في باب الاستثناء ويكون بعينه
الا التي هي ام الباب فالتقييد الضمير في خلا وعدا مذكر ومفرد …
لم يجز ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع …
ضمير الجمع كذلك اسم الجمع كما يقال الرجال قاموا وكيف في تركيب جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اجيب بان الضمير المفرد لا نسلم ارجاعه الى القوم
بل معاده مصدر الفعل المقدر واسم الفاعل منه او بعض مطلق …
تقديره جاءني القوم خلا وعدا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا …
خلا زيدا وعدا زيدا وقع مجموعا في محل النصب على الحالية فانه نزل …
المثبت اذا وقع حالا لا اجل كاينة قد لفظا او تقديرا او لم يثبت ههنا …
بان قيل ههنا مضمرة وخبروا اضماره ليكونا مشابها بالا التي هي الاصل في
باب الاستثناء فدخول قد على كلمة الا لا يجوز عليها صرح بها في …
الضياء فاطلب هناك وانما يفيد انتصابه بالاكثر لان بعضهم لا يوجب
النصب فيما بعدهما بل يوجب الجر على انهما حرفا جر قوله او كان المستثنى
واقعا بعد ما خلا وما عدا اي بعد ما خلا وما عدا المصدرية في …
الكلام وجب النصب لان ما المصدرية لازمة الافعال فتقرر …
وثبت كونهما فعلا بالاتفاق وارتفعت شبهة الحرفية عنهما فقد
نصب على المفعولية و توجيه صحة ارجاعه للمستكن فيما خلا وما
الى ما قبله على ما ذكره في خلا وعدا سابقا الفاعل اسم الفاعل او المصدر
او بعض مطلق من المستثنى منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عدا …
ماوليهما بالمصدر منصوب المحل على الظرفية بتقدير المضاف تقديره جاء …
نفر وقت خلو مجيئهم والجائي منهم او بعض منهم زيدا او كان المستثنى
واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا
لكان منصوبا اي المستثنى فهذه المواضع المذكورات كلها على الرواية
كما مر وجهها تأمل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخبرية

او يدل عليها الحد اولا على اقسام بلفظ مبهم او يجاب عنه بان الاعراب
وان كان على ثلثة اقسام لكنه بحسب الظاهر اما بحسب التحقيق فليس
بمنحصر لان حالة النصب وجدها على اقسام ينصب على الاستثناء
وينصب على المفعولية وينصب على الخبرية ليس ولا يكون على ما سيجيء بعد
وكذا حالة الجر على قسمين تامل قلت اقال بان كان اى المستثنى متصلا
واقعا بعد الا حال كونه الذى واقعا بعد الا الكائن فى كلام موجب وهو
كل كلام لا يكون فيه اى فى ذلك الكلام حرف النفى ولا النهى ولا الاستفهام
وانما سمى موجبا لاثباته احترازا عما وقع فى الكلام غير موجب فانه لا يجب
فيه النصب بل يختار فيه البدل كما سيجيء بخلاف الموجب فان النصب
فيه واجب لانه لو لم ينصب لكان مرفوعا او مجرورا اما الاول فلانه لا يجوز
اما ان يكون مرفوعا بالفاعل على البدلية ولا يجوز ابداله لانه انما يصح
اذا كان معنى الاستثناء باقيا فيه وههنا ليس معناه الا حال الاستثناء
تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على
كائن فى القوم والغرض من الصفة هذا الى الثانى لانه ان كان مجرورا
فلا يخلو اما ان يكون مجرورا بالاضافة الا اليه ولا يصح كلمة الا للاضافة
لانه حرف والاضافة فى الاسم واما ان يكون مجرورا بحرف الجر وكلمة
الا ليست بحرف جر فاذا امتنع الرفع والجر وجب النصب فيه قطعا
نحو جاءنى القوم الا زيدا او منقطعا سواء كان فى الموجب نحو جاءنى
القوم الا حمارا او غيره وهذا المرفند كما ترى مثالهما اى مثال الموجب
والمنقطع وانما وجب فى المنقطع لامتناع موجب الرفع والجر فيه
على الوجهين المذكورين تامل او كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
نحو جاءنى الا حمارا احد وانما وجب النصب فيه على الوجهين المذكورين
او كان المستثنى واقعا بعد خلا من باب خلا يخلو خلوا او بعد عدا من
باب عدا يعدو عدوا واصله عدا وعدا عند الاكثر ايضا وانما وجب النصب
لانهما فعلان ماضيان فاعلهما الضمير المستتر والمستثنى مفعولهما
وهو منصوب فان قيل هذا مسلم فى عدا لانه متعد جاز التعدى
الى المفعول لكن هذا التوجيه لا يصح فى باب خلا يخلو لانه لازم

لا يكون الا بكلمة من كما يقال خلت الدار من الانيس فلا يصح انتصاب زيدا
زيدا على المفعولية واجيب بمنع الامر كذلك الان باب خلا يطلق ويتضمن
معنى جاوز ويحذف من ويتوصل الفعل اليه فتعدى بنفسه والترسم
بين التضمن والحذف والايصال في باب الاستثناء ويكون صورة المستثنى
الا التي هي ام الباب فان قيل الضمير في خلا وعدا مذكر ومفرد وهو لا
يصح ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع فكما ان الجمع
ضميره مجموع كذلك اسم الجمع كما يقال الرجال قاموا وكيف تركيب جاء في القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اجيب عنه بان الضمير المفرد لا نسلم ارجاعه الى القوم
بل معاده مصدر الفعل المقدر واسم الفاعل منه او بعض مطلق من المستثنى
تقديره جاءني القوم خلا وعدا مجيئتهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا ثم قوله
خلا زيدا وعدا زيدا وقع مجموعا في محل النصب على الحالية فان قيل بان الحكم
الثابت اذا وقع حالا لا بد كلمة قد لفظا او تقديرا ولم يثبت ههنا اجيب
بان قد ههنا مضمر وخبر اضماره ليكونا مشابها بالا التي هي الاصل في
باب الاستثناء فدخول قد على كلمة الا لا يجوز عليها صرح بها في الفوائد
الضيائية فاطلب هناك وانما قيد انتصابه بالاكثر لان بعضهم لا يرتب
النصب فيما بعدهما بل يوجب الجر على انهما حرف جر قوله او كان المستثنى
واقعا بعد ما خلا وما عدا اي بعد ما خلا وما عدا المصدرية في المذكور
ايضا واجب النصب لان ما المصدرية لازمة الافعال تفيد ذلك
اي تعيين كونهما فعلا بالاتفاق وارتفعت شبهة الحرفية عنهما فتعين
النصب على المفعولية وترجيح صحة ارجاعه للمستكن فيما خلا وما عدا
التاويله على ما ذكره في خلا وعدا سابق النفاع في اسم الفاعل والمصدر
او بعض مطلق من المستثنى منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عدا في التأ
تاويلهما بالمصدر منصوب المحل على الظرفية بتقدير المضاف تقديره جاءني
القوم وقت خلو مجيئتهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا او كان المستثنى
واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا
لكان منصوبا اي المستثنى فهذه المواضع المذكورات كلها على الوجوب
كما مر وجهها فتامل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخبرية

ثابت ليس ولا يكون اسمه ما يستكن فيهما وان كان المستثنى واقعا
بعد الا غير الصفة حال كونه ذلك الواقع كائنا في كلام غير موجب والحال
ان المستثنى منه مذكور فيه حقيقة يجوز فيه الوجهان النصب للاستثناء
والبدل عما قبله لصحة معنى الاستثناء حال البدلية لان البدل في حكم
تكرار العامل وهو نفس الفعل لا الفعل مع النفي والنهي والاستفهام فقولك
ما جاءني احد الا زيد على صورة الاستثناء فقولك ما جاءني احد الا زيد
ثابت على حقيقة واحدة فصح الابدال منه في غير الموجب بخلاف الموجب
فان قولك جاءني احد الا زيد على صورة الاستثناء وقولك ما جاءني احد
الا جاءني زيد بصورة البدل وهو تكرار العامل ليس ثابتا على حقيقة واحدة
كما لا يخفى ولهذا يجوز ان يؤول كل تركيب مركب اذا ثبت كونهما على حقيقة
واحدة كتاويل الحال بالظرف وغيره تامل وقوله غير موجب يخرج الموجب
وقوله والمستثنى منه مذكور يخرج غير المذكور فان حكمه فيما سياتي وان
المستثنى مفرغا بان يكون اي المستثنى واقعا بعد الا في كلام غير موجب
والحال ان المستثنى منه غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثنى
ثابتا بحسب العوامل اي ثابت بحاله تقتضيها العوامل من الرفع والنصب
والجر نحو ما جاءني الا زيد مثال الرفع وما رأيت الا زيدا مثال النصب
وما مررت الا بزيد مثال الجر وانما اعرب هذا المستثنى بحسب العوامل
لفراغها له من المستثنى منه فسد المستثنى مسد المستثنى منه وكل شيء اذا
وقع في محل الغير فله حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم المفرغ لذلك
والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك فيه فالقول اعراب المستثنى
المفرغ اما نفسه او ما يقتضيه العوامل وعلى كل من التقديرين لا يصح اما انه
اما اولا فلانه يجب ان يكون منصوبا فقط لا مرفوعا ولا مجرورا لان نفس
الاستثنائية تقتضي النصب فقط كما لا يخفى واما ثانيا فلان اعراب المستثنى
في صورة الجر ليس بعامل للمستثنى منه لان الجار مع المجرور لشدة الامتزاج
والاتصال حذف جميعا بمجرور وحده حتى يكون الجار داخلا على المستثنى
اجيب بان المراد بقوله بحسب العوامل اي بحسب مقتضيات العوامل
ونوعيه وان كان اعراب المستثنى في صورة الجر دائما بحسب العوامل

نوعية وان لم يكن تخصيبة لان جواز الجر على اقسام كذا فى غاية التحقيق
فى بحث الاستثناء تامل وان كان المستثنى واقعا بعد غير وسوى المقصورة
والممدودة وبعد حاشا عند الاكثر كان المستثنى مجرورا واما كونه مجرورا
بعد غير وسوى مقصورا او ممدودا فللاضافتها اليه واما كونه مجرورا بعد
حاشا فلانه حرف جر عند الاكثر وذهب بعضهم الى ان ما بعد حاشا
منصوبا بالمفعولية على ان حاشا فعل وفاعله المستكن فيه نحو قولهم اللهم
اغفر لى ولمن يسمع دعائى حاشا الشيطان بنصب الشيطان قوله اعلم ان
اعراب غير لما فرغ عن بيان اعراب المستثنى شرع فى بيان اعراب ادواتها
فقم واعلم النحو واخذنا بيان كلمة غير من بيان احوال الادوات لان الحرف
لا يقبل الاعراب وخلا وعدا وحاشا افعال ماضية ايضا لا يقبل لبنائه
واما كون كلمة سوى مقصورا او ممدودا فلعدم احتياجها الى البيان
لانها ظروف لازم النصب واما كلمة ليس فانها ايضا ماضية واما لا يكون
فهو فعل مضارع فاعرابه اما الرفع بالتجرد والنصب بالنواصب واما
الجزم بالجوازم فبقيت من بينها بالبيان كلمة غير كاعراب المستثنى
بالا لكن لا مطلقا بل اذا وقعت فى الاستثناء لان الاعراب فى ذلك
المستثنى اعراب الا لكن لما كان الا حرفا غير قابل للاعراب رجع اعراب
وعاد اليه وصار المستثنى مجرورا بالاضافة اليه على التفصيل المذكور
اى على ما سبق ذكره فى المستثنى بالا من وجوب النصب فيه من
الموجب والمتقدم والمنقطع وجواز النصب مع اختيار البدل فى غير
الموجب واعرابه على حسب العوامل فى صورة عدم ذكر المستثنى منه
مثالها جاءنى القوم غير زيد وغير حمار الى آخره وانما صار اعراب غير
كاعراب المستثنى بالا للمشابهة كون كل واحد منهما فى مغايرة ما قبلها
لما بعدها فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون غير مبنيا لمشابهته
بالا الحرفى قلنا الامر كذلك ان هذه المشابهة لم يؤثر فى البناء
لوجود الاضافة فيه وهى من خواص الاسم كذا فى غاية التحقيق
واعلم ان لفظ غير موضوعة للصفة لكونه دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها اعنى المغايرة فيكون صفة بمقتضى الموضوع

لسائر الاسماء اتصاف بمعنى موصوفها وقد يستعمل كلمة الا للصفة
تشبيهًا للموصوف بحار الكل لامطلقا بل اذا وقعت كلمة الا بعد جمع ووقوعها
شرط كونه وانعقاد جمع الموانع من الصفة حال الاستثناء لان الاستثناء
لا يكون الا من متعدد وذلك الجمع مذكور غير محصور لانه ان كان جمعا لكنه
محصور باللام الاستغراقية او بلام العهد الخارجية لو تعذر الاستثناء لتيقن
دخوله فيما قبله في صورة الاستغراق والتعين في دخوله شرط صحة الاستثناء
المتصل واذا وجد شرط صحة الاستثناء المتصل ولم يتعذر المتصل
وكذلك لم يتعذر الاستثناء في صورة العهد اذ اراد به القوم
الذي يكون دخوله مستثنى منه قطعا او عدم دخوله فيما قبله قطعيا اذا
اريد احدهما لم يتعذر الاستثناء متصلا كان او منقطعا واذا كان جمعا
منكورا غير محصور حمل الا على الصفة لتعذر الاستثناء وذلك التعذر
كما في قوله تعالى لو كان فيهما اي في الارض وعلى السماء آلهة جمع اله الا الله
بالرفع لفسدتا اي السماء والارض لخرجت عن هذه الانتظام لامكان
التمانع والتخالف فيهما اي في الآلهة بالفساد ههنا ما هو بمعنى خروج
الشيء عن الانتظام لا بمعنى العدم ومن العدم كما توهم فكلمة الا ههنا للصفة
لا للاستثناء لتعذره لان الآلهة جمع منكور غير محصور فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وهو الدخول فيما قبله قطعا في المتصل وعدم الدخول
فيما قبله يقينا في المنقطع والشك في دخول الله وفي خروجه عنها يتعين
فتعذر الاستثناء فحمل على الصفة وفي الآية ما يعرف عن الاستثناء
وهو ان لو كان الا ههنا للاستثناء لكان معنى الآية هكذا لو كان فيهما
آلهة المستثنى عنها الله لفسدتا فيتوقف الفساد لخروجه عنها ولله
فساد لعدم الخروج فثبت التعدد دون التوحيد وهي نفي التوحيد
في نفسها اثبات لدعوى قول المدعي ممنوع عند الشرع فكيف يجري
ذكره تعالى بقوله سبحانه اجيب عنه بان هذا المعنى النسبة الى المخلوق
لا بالنسبة الى الخالق لان الخالق منزه عن النقص ولان هذا نسبة
الكذب فهي في الصدق وانقلاب انتفاء الفساد يعني ان
كون بالاتفاق اصطلاح الآلهة الوحدة اجيب عنه بان الاتفاق

لا یخلو اما ان یکون بالتساوی ان یکون کل واحد مساوی فی القوة و الضعف او یکون بعضها غالبا علی بعض فالاول لا نسلم لان المساواة غیر ممکن عند العقل والثانی ایضا باطل لان جانب المغلوب عاجز فثبت عجز الله سبحانه تعالی بعید ان یعجز. فانقیل کلمة فی فی قوله فیهما للظرفیة فیکون الاسماء والارض ظرفا لله تعالی وهو منزه عن المکان والزمان اجیب عنه بان کلمة فی ههنا بمعنی اللام تقدیره لوکان لهما الهة فلم یثبت الظرفیة وکذلك قوله لا اله الا الله ای غیر الله اعلم ان فی المستثنی قواعد اولها ان لا یکون المستثنی الا من الامر المتعدد والا لزم استثناء الشیء من نفسه وذا باطل وثانیهما ان یکون ذلك المتعدد اعم من ان یکون لفظیا او تقدیریا وثالثها انه یجوز تقدیمه علی المستثنی منه ورابعها انه لا یجوز ان یتعدد الاستثناء بغیر حرف العطف من التعدد والواحد بالعطف یجوز لان نصب المستثنی الواحد ثابت بتشبیه المفعول دون الثانی والثالث واما بالعطف فیجوز لا یقم جاءنی القوم الا زید الا عمرو بدون العطف بل یقال جاءنی القوم الا زیدا والا عمرو وخامسها ان دخول المستثنی فیما قبله حین الاسناد شرط قطعا لصحة استثناء المنقطع فتی حصل العلم والجزم صح الاستثناء والا فلا وغیرها من القواعد التی ذکرت فی المطولات فصل القسم التاسع خبر کان واخواتها هو المسند ای المسند به بعد دخولها ای بعد دخول ایراث اثرها فیه قوله هو المسند شامل لجمیع المسندات وقوله بعد دخولها یخرج ما عداه ای المراد من الاسناد اسناد جدید فلا یرد شبهة اسناد المسند بما عرفت من قبل الدخول لا یرد کان زید یقوم ابوه وحکمه ای حکم خبر کان واخواتها کحکم خبر المبتدأ فی الاقسام من کونه مفردا او جملة او معرفة او نکرة وفی الاحکام من کونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا وفی الشرائط من کونه مفردا او جملة مشتملة علی عائد ولا یحذف الا بقرینة الا انه ای الشان یجوز تقدیمه ای الخبر علی اسمه ای اسم کان قوله یجوز تقدیمه ثم حذف قوله فی وقت طلب الاختصار فبقیت قوله الا انه یجوز تقدیمه علی اسمه ای الخبر مع کونه معرفة لعدم الالتباس بین الاسم

والخبر لاختلاف الاعراب الواقع عليهما وهذا انقديم الخبر معروف
معرفة بعد الالتباس كان اعرابهما لفظا او احدهما لفظا وفي الاخر
تقديرا واما عند عدم الالتباس فان حكمه حكم خبر المبتدأ في جواز
خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ للزوم الالتباس
بينهما ههنا لاتحاد اعرابهما نحو كان قائما زيد سقط عمل كان في خبره ونحو
وبقاء عمله في اسمه وهو الرفع واعلم ان في باب خبر كان قواعد اولها
ان يكون الخبر يجوز ان يكون ظرفا وغيره نحو كان زيد قائما او في الدار
وثانيها انه يجوز تقديم الخبر على الاسم من كل فعل من افعال الناقصة
وكذا على نفس الافعال الناقصة غير ما هي مصدرة بكلمة ما وثالثها
انه لا يجوز حذفه نحو كان زيد بخلاف الخبر لالتباسه ح بكان التامة
نحو كان زيد اي ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه ورابعها انه
جميع احوال خبر المبتدأ والاما استثنى المعرف **فصل القسم العاشر** اسم
ان واخواتها اي احدى اخواتها اي نظائرها واما اصدر البحث بان
المكسورة وغيرها عما يعنى منه بالاعراب لكثرة استعماله وهو المسند
اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها وقد عرفت
من معنى الدخول لا يرد ان زيدا ابوه قائم نحو ان زيدا قائم **فصل الحادي عشر**
المنصوب بلا التي لنفي الجنس وحاله فالعبارة مخل وفيه
واما عبر عن اسم لا بالمنصوبات لانه ليس اكثر من المنصوبات ولا كله
منها فلا يجوز عده من المنصوبات مطلقا واما قدر المضاف ليطابق
المثال بالممثل له والا فلا يطابق المثال الممثل له لان ما في قوله لا غلام
رجل في الدار ليس لنفي جنس الغلام الرجل بل لنفي صفة وهي الثبوت
او الحصول لان النفي متوجه الى نفي الصفة فان قيل فما الفرق بين لا
زائدة وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايضا لنفي الصفة
نحو لا رجل افضل منك اجيب عنه بان لا التي لنفي الجنس لنفي الصفة
من ماهية الشيء وحقيقته بخلاف لا المشابهة فانه نفي الصفة من
الفرد لا عن الحقيقة ثان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل حروف المشبهة بالفعل
بخلاف لا المشبهة بليس فانها تعمل عمل ليس اي تقديم المرفوع على

المضروب قوله على المسند اليه جنس شامل له ولغيره وقوله بعد
دخولها فصل يخرج به ما عداه وبما عرفت معنى الدخول لا يرد نحو
وغلام رجل ابوه قائم وبهذا القدر يتم حد الاسم جمعا ومنعا لكنه لما
اراد ذكر حد المنصوب بها انضم اليه قوله يليها الى آخره لان مجرد وقوعه
مسندا اليه بعد دخولها لا يوجب عمل النصب لانه قد يبنى على الفتح
نحو لا رجل في الدار في صورة عدم الاضافة وقد يكون مرفوعا نحو
لا حول ولا قوة في التكرار بل المنصوب التي يوجد فيه ثلاثة شرائط
اولها الايلاء والاتصال وثانيها النكارة وثالثها الاضافة فاذا وجد هذه
الشرائط وجميعها كان منصوبا والا فلا ولهذا قال يليها اي المسند
اليه كلمة لا فالضمير المرفوع المستتر عائد الى المسند اليه والبارز الى
كلمة لا والمجموع اما حال عن الضمير المجرور في اليه او عن ضمير اليها
قوله نكرة بالنصب حال من الضمير المستتر في يليها قوله مضافا
ايضا بالنصب حال عنه وانما شرط الايلاء لان لا لا تعمل في المفصول
لضعفه وانما شرط الاضافة لانه لو لم يكن مضافا او مشابها له فهو مبني
على الفتح كما سيجيء وانما شرط النكرة لان لا لا تعمل في المعرفة لانها وضعت
لنفي صفة الجنس نحو لا غلام رجل في الدار ومشابها بها وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام كلمة اخرى نحو لا عشرين درهما كائنا في الكيس مثال
للثاني لان معنى عشرين لا يتم الا بذكر تمييزه فان قيل اسم لا اذا كان مثنى
ينصب فقوله لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف مع انه اجري عليها احكام
الاضافة وهي اثبات الالف في ابا وسقوط النون في غلامين اجيب
بانه وان لم يكن مضافا لكنه مشابها بها اي بالمضاف تامل كذا في شرح
الضيائية ثم لما فرغ عن بيان حد الاسم وبيان حد النصب شرع
في بيان قواعد قيود النصب وهي الايلاء والنكارة والاضافة وان
كان اي الذي ثبت بعد كلمة لا نكرة بالنصب لانه خبر كان وان الاسم
الموصول مع الصلة قوله مفردة ايضا بالنصب لانه صفة نكرة فهذا
ذلك الاسم من حيث اقتضاء شرط الاضافة وجود شرط الايلاء و
النكارة مبني اي ذلك الاسم على الفتح لا رجل في الدار واما كونه مبنيا فلتضمنه

لتضمنه معنى من تقديره لا من رجل في الدار وانما كان متضمنا معنى من لانه محمول على
جواب سؤال مقدر وليس بكلمة من الزائدة كانه قيل هل من رجل في الدار وانما بني على
الحركة لان له عرقا في التمكن فوق السكون وانما بني على الفتح لان الفتح اخف
الحركات وان كان اي اسم لا معرفة سواء كان مفصولا او غير مفصول او مضافا او غير
مضاف ففيها اربع صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا زيد ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا غلام بكر ولا فيها غلام زيد او نكرة مفصولة بينهما اي بين اسم لا وبين لا سواء
كان مضافا او لا نحو لا فيها رجل ولا امراة ولا فيها غلام رجل ولا غلام امراة كان مرفوعا
اي اسم لا من حيث انتفاء شرط النكارة والاتصال مع وجود شرط الاضافة ولا مرفوع
ويجب تكرير لا مع اسم آخر لكن لا بنفسه اما كونه مرفوعا فلان لا لا تعمل في المعرفة ولا في
المفصول لما سبق في ما قبله واما كان لا مكررا فلتأكيد النفي الاول واما
كون الاسم مكررا فلمطابقة جواب السؤال كانه قيل ازيد في الدار ام عمرو فقال في
جوابه لا زيد في الدار ولا عمرو فان قيل اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فقضية ولا ابا حسن لها معرفة لان ابا حسن اسم كنية لعلي رض ولا رفع ولا تكرير اجيب
بانه مأول بالنكرة اعني قضية لا فاصل لها لا مجاز على الناصب ...
وتقول لا زيد في الدار ولا عمرو في مثال المعرفة وتقول لا فيها رجل ولا امراة في مثال
النكرة المفصولة ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اي في كل تركيب
كرر فيه لا مع اسم آخر نكرة مفردة غير مضافة يجوز فيه خمسة اوجه ...
واما تحقيق ... فيرد عليها لان صورة الرفع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس وان يكون
للتبرئة وان يكون لا ملغاة عن العمل وان يكون محمولا على جواب سؤال مقدر
لكن بحسب الظاهر الرفع فقط احدها فتحهما على ان لا في كلا الموضعين
في المعطوف والمعطوف عليه لنفي الجنس والنكرة المفردة غير مضافة ... حتى لا تبنى
على الفتح كما ذكرناه من تضمن معنى الحرف ثم انه يجوز فيه عطف الجملة على الجملة
فتقديره قولنا لا حول موجود لشيء الا بالله ولا قوة موجود لشيء الا بالله فقوله الا بالله
في الموضعين خبر لا حول ولا قوة لكن حذف من الجملة الاولى اكتفاء بالثاني
فقيل لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فيه ايضا عطف المفرد على المفرد بان يقدر
لهما خبر واحد بان يقال لا حول ولا قوة موجود الا بالله ورفعهما بان يحمل على
جواب سؤال مقدر فيهما مرفوعا في السؤال على الابتداء ... جواب لمطابقة

المسؤل ثم يجوز فيه ايضا الوجهان المذكوران اعني عطف الجملة وعطف المفرد وفتح
الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان كلمة لا بعده
زائدة بناء على ان زيادة لا بعد واو العطف قياس وقوة بالنصب محمول على لفظ حول او على
محل القريب تامل وفيه ايضا يجوز الوجهان المذكوران او فتح الاول ورفع الثاني اما فتح الاول
فلان لا لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان كلمة لا بعده زائدة على ما مر والثاني معطوف على
الاول باعتبار محله البعيد وهو الرفع بالابتداء ففيه ايضا يجوز الوجهان ورفع الاول وفتح
الثاني اما رفع الاول فلان لا بمعنى ليس واسمه من المرفوعات وخبره موجود بالنصب واما فتح
الثاني فلان لا لنفي الجنس ففي هذه الصورة لا يجوز الا عطف الجملة على الجملة دون عطف
المفرد على المفرد لعدم اتحادهما في الخبر تامل وقد يحذف على المضارع المجهول اسم لا هذه
لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة فاللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة ليس علة الحذف بل
العلة الاختصار والايجاز والقرينة اعم من ان يكون مقالية او حالية نحو لا عليك اي لا باس عليك
والقرينة ههنا دخول الحرف على الحرف اعلم ان جواز حذف اسم مشروط بذكر خبره واما
عند حذف الخبر فلا يجوز حذف الاسم للزوم الاجحاف لعله واما قوله لا كزيد فلا نسلم انه مما
حذف الاسم والخبر جميعا بل احدهما لان الكاف ان جعلنا اسما كما هو مذهب الاخفش
فالخبر محذوف تقديره لا مثل زيد موجود وان جعلنا حرفا كما هو مذهب سيبويه
فالاسم ... ونقديره ... احد كزيد اي لا احد متحقق كزيد كذا في الضيائية فصل
القسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين وفي بعض النسخ المشبهتان بالرفع فيكون
ان تقع صفة لما ولا لانهما ... وان لوقوعهما صفتا اليه الا ان يكون من باب حذف
المبتدأ ورفع الصفة بالرفع والجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل الحمد
هو اهل الحمد بليس في النفي والدخول ولهذا يعمل عملها الاصلية وهو تقديم المرفوع على
المنصوب اي خبر ما ولا المسند بعد دخولهما اي بعد دخول احدهما فلا يرد الشبهة
المعينة وما عرفت من معنى الاسناد اعني كونه جديدا ومعنى الدخول اعني ايراث
الاثر لا يرد ايضا شبهة اسناد المسند ولا يرد ما زيد يضرب ابوه وايضا المراد بالمسند
والمسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع بعدها فلا يرد ايضا
العطف والبدل عن احدهما نحو ما زيد قائما مثال كلمة ما ولا رجل افضل
منك مثال كلمة لا وانما مثلهما بالمعرفة وبالنكرة لان لا لا تعمل في المعرفة وذلك لان
... مشابهة ... بليس ... لان كلمة ليس لنفي الحال وما كذلك

بحذف ذلك مشابهته لا بليس لانه لا يجيء لمعان ولا لنفي المطلق واقتصر عمله
على المسند هما اى على النكرة او المعرفة واما اختصاصها بالنكرة فلان المعرفة اوجبه اما لان النكارة
مناسبة للاطلاق او لانها نازل عن درجة ليس وهو اختصاصها باحدهما اى المعرفة
والنكرة اعطى الاصل وهو النكرة لئلا يلزم الاجحاف لعملها وضعفه له واما معرض على موارد
الاستعمال والسمع حيث قال الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح حيث
دخلت على النكرة وهي براح فانتقل لا التي لنفي الجنس الى لا براح لا المشابهة بليس بل التي لنفي
الجنس لوجود الرفع في مدخولها اجيب عنه بان مجرد وجود الرفع لا يكفي لصحتها ما لم
يوجد هنا تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تامل وان قيل اذا كان مختصا بالنكرة فلا
يكون ما يدخل على المبتدأ لان المبتدأ لا يكون الا معرفة ولم يكن مشابها بليس كما يجيء
اجيب بان ذلك النكرة وان لم يصلح للابتداء قبل دخوله الا ان بعد دخوله يصلح
للابتداء باعتبار [illegible]
انتهى كما ورع عن سياد [illegible]
وقع الخبر اى خبرهما [illegible]
وكذا كلمة ان لا ترادف [illegible] حرف [illegible]
الا بما هو قائم زيد بالرفع ايضا او زيد ان بعد ما هو ما ان زيد قائم بالرفع ايضا بطل
عمله اى عمل ما بطلانا كما رايت بطلان عمله ورايت هنا معنى رؤية البصر ولم يقتض لا معمول
واحد في الامثلة المذكورة واما بطل العمل في هذه الصورة المذكورة كلها بالضعف في العمل
متى وجد النفي والترتيب والالا كان عاملا لا قلال في الصورة الاولى انتقض النفي المقتضي
للمشابهة المقتضية لعمله وفي الصورة الثانية انتفى الترتيب وفي الصورة الثالثة انتفى الا بلا
الاتصال اللازم لحمل الضعف وهذه اى عمله ما ولا لغة اهل الحجاز وفي بعض النسخ وهذا
اى عمل ما ولا وتذكير اسم الاشارة وجه حمل اللغة عليه باعتبار انه مصدر يستوي
فيه المذكر والمؤنث وفيه تامل واما كونهم عاملين على لغتهم للقياس على كلمة ليس
معنى ويؤيد مذهبهم قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم بالنصب في صورتين
واما بنو تميم فلا يعملونهما اى ما ولا اصلا اى في كل وقت ويكون اصلا منصوبا على
الظرفية واما لم يعمل على لغتهم لانهما وان كانا مشابهين بكلمة ليس لكنه تشابه ضعيف
وهو الاختصاص بالجملة الاسمية لان ليس مختص بها وهما يعمان واما قوله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم [illegible] ورد على لغة الحجاز [illegible] ما هذا بشر [illegible]

بابهامهم فان قيل ما السر فى ارتفاع الجر بعد حذف الخافض الى النصب اجيب عنه بان المجرور
فى الحقيقة مفعول به وهو المنصوب فاذا حذف الجار لفظا رجع الى اصله كذا فى بعض
الحواشى قال الشاعر عن لسان بنى تميم مقوله قال الشاعر اشارة الى التمثيل والتمسك به ايضا
مهفهف اى ذو مهفهف قالوا ههنا يجيئ رب ولهذا استحق الصدر ويقتضى التنكير فى مدخوله
والتقديم على متعلقه كما اقتضاء رب قلت له فالجار مع المجرور متعلق بقلت وكذا قوله
له صلة لقلت ايضا انتسب هذه الجملة مقولة لقوله قلت فقال ما قتل المحب حرام
برفع حرام فقال فعل وفاعله الضمير المستكن فيه وما ملغاة عن العمل وما بعده مبتدأ وخبره
مرفوعان والجملة مقولة القول والمجموع جواب لقوله انتسب فان قيل قوله ما قتل المحب
حرام ليس بجواب لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما اذ السوال عن الانتساب والاصل
الجواب بالقتل وايضا لا يلائم التمثيل والتمسك لوجود الضعف فيه اجيب عنه بان المطابقة
بين الجواب والسوال ههنا حاصل لانه لما قال حرام بالرفع فكانه قيل الشاعر من بنى تميم
لان الرفع ليس الا فى لغتهم او يجاب عنه بان الشاعر سائل عن الانتساب وعلق به
قتل نفسه ايضا فكانه قيل وان لم تنتسب فانا من المقتولين وانت قاتلنا فوجب عليك
عقوبة فالشاعر اخذ صنعة القتل فاجاب عنه اى عن السوال واما يتعلق به لقوله
ما قتل المحب حرام لما فرغ عن بيان المقصد الثانى شرع الان فى بيان المقصد الثالث
فقال **المقصد الثالث فى المجرورات** وقد بينا تاويله بما عرفت فى المقصد الاول والثانى
من كون المقصد بمعنى المقصود وكلمة فى فى تاويل المنبئ عنه تقديره المقصد الثالث فى
المجرورات الاسماء المجرورة ولما كان لام الجنس مبطل الجمعية صار الاسماء بمعنى الاسم صح توصيفه
باللفظ المفرد وهو المجرور وايضا يصح حمل هو فى قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو الضمير
الفصل فقط وفى بعض النسخ الاسماء المجرورات بالالف وكذا قوله هى المضاف اليه بتانيث
الضمير فلا حاجة الى هذا التاويل وهو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد
ليس شاملا لبعض افراده نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والقى بيده فان كل واحد
منها مجرور ولم يكن المضاف اليه اجيب عنه بان هذا التعريف مأول بقولنا هى المضاف اليه
واما يشتمل على علامة المضاف اليه فقولك بحسبك درهم وكذا الآخرين ان لم يكن
مضافا اليه لكنه مشتملا على علامة المضاف اليه وهو الجر ولما كان معرفة المجرور موقوفا
على معرفة المضاف اليه شرع فى تعريفه فقال وهو اى المضاف اليه كل اسم والحق ان يقول كل لفظ
الاسم ليتناول الجمل ايضا ويطابق صدر الكلام حيث ذكر المضاف فى خواص الاسم

المضاف اليه اللهم الا ان يقال ان فيه اختلاف فذهب بعضهم الى ان المضاف اسم مجرد
المضاف اليه فانه اعم من ان يكون اسما او جملة وذهب بعضهم الى ان المضاف والمضاف اليه كلاهما
وهو مذهب سيبويه صرح به في اخر الارتشاف اي الى ذلك ثم تبع مفعول لم يسم
فاعله لقوله نسب شئ الى شئ جعله مجهول والمراد بالشئ اعم من ان يكون اسما او فعلا كما
يشهد به قول المص فيما بعد بواسطة حرف الجر لفظا اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا نحو مررت
بزيد وهذا بخلاف مذهب القوم حيث انهم قالوا ليس بالاضافة لكن مذهب سيبويه
اطلق المضاف اليه بكونه ملفوظا ومقدرا وتبع المص [illegible] من العوامل
ويعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه جار ومجرور وان كان بالحقيقة مضاف
ومضافا اليه على مذهب سيبويه وتابعيه المص او تقديرا اي حال كون ذلك الحرف مقدرا
نحو غلام زيد تقديره غلام لزيد ويعبر عنه اي عن هذا التركيب في الاصطلاح
مضاف ومضاف اليه في الحقيقة وهذه العبارة موافقة لمذهب الجمهور [illegible] مذهب النحويين ومذهب سيبويه
ومذهب تابعيه كالمص لما فرغ عن بيان حقيقة المضاف اليه شرع الان في بيان ما يعارض المضاف
ويعاندها فقال ويجب اي يلزم تجريد المضاف والمضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء
كان من خواص الاسم ولا كالتنوين عوض اي عن الذي يوقع مقابله التنوين في نحو
كون التثنية والجمع وانما اشترط التجريد عن التنوين لان الاضافة يوجب اتصال المضاف بالمضاف
اليه وهي علامة الانقطاع وبين اثرهما [illegible] منافاة واما التجريد عن [illegible]
عوض عن ذلك التنوين فقط او عن الحركة او عنهما على الاختلاف التي ذكرناه في صدر الكتاب
فان قيل فما الحاجة بحث [illegible] المضاف عن التنوين لان [illegible] حكم التنوين عوض [illegible]
اصله غلام بالتنوين ثم لما اضيف سقط التنوين بالاضافة فصار غلام زيد وكذا قوله [illegible]
اصله غلامان ثم لما اضيف سقط النون لاجلها وكذا قوله مسلمو مصر اصله مسلمون
سقط النون للاضافة وان قيل لا فرق اضافة المعرفة وبين جعل المعرفة علما في نحو النجم
الثريا والصعق ابن عباس في لزوم التعريف المعرف فما [illegible] ذلك قلنا
لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف الحاصل باللام والاضافة
وحصول التعريف الاخر وهو التعريف العلمية فانها جعلت اعلاما [illegible]
الى حلولهما باللام والاضافة ولا يلزم فيها تعريف بالمعرفة بل بدل تعريف بتعريف
في الضيافة واعلم ان الاضافة التي تقدير حرف الجر لا تطهور لانه يسمى مضاف ومضاف اليه
اصطلاحا ولا تكن منقسما الى اقسام هو اللفظية والمعنوية فان جعل هذه التقسيم باطل

لعدم وجود حرف الجر مقدرا في الاضافة اللفظية والمص قسم الاضافة التي بتقدير
الاضافة التي بتقدير حرف الجر الى الاضافة المعنوية واللفظية أجيب عنه بان الاضافة
اللفظية محمولة على المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الاضافة فينبغي
ان لا يخالف الاصل بان يختص بالفعل ويعم الاصل بان يكون في الاسم والفعل واذا لم
يكن مخالفا اعطي له حكم الاصل فيكون حرف الجر مقدرا فيه واجاب بعض الفضلاء
عنه بان الصفة لا يخلو اما ان يكون الصفة مضافة الى الفاعل نحو زيد الحسن الوجه
فهي بتقدير من اي من حيث الوجه وان كانت الصفة مضافة الى المفعول فهي
بتقدير اللام نحو ضارب زيد تقديره ضارب لزيد فبالجملة لا يخلو من تقدير
حرف الجر وان لم يبين المص في كتابه ولا في كتاب غيره ولا في شروحهم فان قيل
فعلى هذا يكون للتخصيص فلا يصح قوله فيما بعد ولا تفيد الا تخفيفا عنه قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة الى الفاعل والمفعول ثم بالاضافة يحصل التخفيف
فقط مما افاده الاضافة فيصح قوله ولا تفيد الا تخفيفا على قسمين معنوية اي
منسوبة الى المعنى ولفظية اي منسوبة الى اللفظ وانما قدم المعنوية على اللفظية مع ان اللفظية اصل
بالنسبة الى المعنى لان المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيجيء من بعد هذا التقسيم
باعتبار شرائطها الى المعنى واللفظ اي الى اللفظ فقط واما المعنوية فكلمة اما للتفصيل
لسبق اجماله فهي اي علامتها ان يكون المضاف غير صفة وانما قيد بلفظ علامتها ليصح
الحمل والا لم يصح حمل الكون على الاضافة تامل مضافة بالجر على انه صفة لفظ صفة
فهي يشمل لما كان المضاف اسما جامدا نحو غلام زيد لكون المضاف غير صفة ولما
كان المضاف صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصادع مصر وكريم البلد لكون الصفة
غير مضافة الى معمولها ايض وهي اي الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين
المضاف والمضاف اليه على ثلاثة اقسام وان كان العقل يقتضي ان يكون على خمسة
اقسام لان النسبة بين المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احدها نسبة مباينة
وثانيها نسبة متساوية وثالثها نسبة اعم مطلقا ورابعها نسبة اخص مطلقا و
خامسها عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة المساوي الى المساوي ممتنعة
واضافة الخاص الى العام ممتنع لعدم الفائدة في هذه الاضافة فانحصرت
اقسام احدها اما ان يكون بمعنى اللام ان كان المضاف اليه مباينا
وان لا يكون ظرفا له نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا يباين

ولا يكون ايضا ظرفا له واما معنى من فيما اذا كان المضاف عم مطلقا من المضاف اليه
كتبحر الاردال وعلم الفقه اوفيما بينهما عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة
اى خاتم من فضة فتميز من البيانية ومعنى في نحو صلوة الليل اى في الليل فيما اذا كان
المضاف اليه للمضاف ظرفا له نحو ضرب اليوم فان اليوم ظرف الضرب لكونه
ظرفا له اى ضرب في اليوم وانما حصر هذه الحروف من بين حروف الجارة لان
الظرفية تناسبه كلمة في للظرفية ولعموم المضاف تقتضي البيانية وكلمة من للبيان مناسبة
له والباقي يقتضي الاختصاص واللام للاختصاص فلهذا حصر فيها
عمرها اى فرغ عن اقسامها شرع في فوائدها وذلك لان الاضافة
صنعة احرى على الافراد وكل صنع لا بد له من الفائدة المرتبة عليه و
الا لعدت عبثا فقال وفائدة هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف
ذلك المضاف الى معرفة من المعارف بلا واسطة واحدة او بواسطتين
او بوسائط وانما عرف تعريف المضاف به لان المضاف فوق المضاف اليه نحو
غلام زيد ونحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد وهلم جرا فان قيل
يفهم من هذه العبارة ان كل نكرة اذا اسند الى المعرفة تصير معرفة والامر
ليس كذلك فالصواب ان يقال تفيد تعريفا مع المعرفة كلها مع لاكلام
الى الى المظروف والجهة كما هو عبارة الكافية حيث قال وتفيد تعريفا مع
المعرف اى مجموع الهيئة التركيبية موضوع لمعلومية المضاف ومعهوديته
لان نسبة الامر الى معين ليستلزم معلومية المضاف ومعهوديته ولا يلزم
كون الفعل المسند الى المعرفة معرفة وذا باطل قطعا الرد ومر هذه التكثير
الفعل بل الفهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف بانضمام المضاف اليه
اسند التعريف اليه تجوزا وان قيل هذا الحكم ليس بشامل لغير نحو
ومثل وشبه ونظير لانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها
في الابهام اجيب عنه بان المتوغلات في الابهام مستثنى عن هذه
القاعدة انتهى وتخصيصه اى المضاف ان اضيف ذلك المضاف
الى نكرة والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ما اشتراكه في الجنس نحو
غلام رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرأة فلما
اضيف الى الرجل تخصص به لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع

فی بیان احوال الاضافة اللفظیة فقال اما الاضافة اللفظیة فهی ای
علامتها ان یکون المضاف صفة ای اسما مشتقا دالا علی ذات مع
وصف وخرج به المصادر کلها عن الاضافة اللفظیة نحو اعجبنی ضرب
زید وان کان مضافا الی معموله لکن المصادر لیس صفة بهذا المعنی بل
عراض واحد وخرج به ایضا الاسماء الجوامد کالغلام وغیره مضافة
الی معمولها واحترز به عن الصفة التی لا تکون مضافة الی معمولها
نحو مصارع مصر وکریم البلد وهی ای الاضافة اللفظیة ثابتة
وکائنة فی تقدیر الانفصال ای فی منزلة الانفصال الکائن فی
اللفظ فقط یعنی وان کانت الاضافة یقتضی الاتصال والامتزاج
لکن هذه الاتصال والامتزاج بمنزلة الانفصال لبقاء معنی العاملیة
والمعمولیة التی قبلها حین الاضافة وعدم شرائطها فی معنی المضاف
بل کان باقیا علی حاله قبل الاضافة فالمجرور بها کالمجرور بل مرفوع
او منصوب نحو ضارب زید من قبیل اضافة الصفة الی المفعول
وحسن الوجه من قبیل اضافة الصفة الی الفاعل وفائدتها ای
الاضافة اللفظیة هو تخفیف فی اللفظ فقط سواء کان فی لفظ
المضاف وحده کسقوط التنوین ونونی التثنیة والجمع او فی لفظ
المضاف الیه وحده کسقوط الضمیر منه واستتاره فی الصفة
او فی المضاف والمضاف الیه جمیعا نحو ضارب زید وضاربو
زید والقائم الغلام اذ اصله القائم غلامه فحذف الضمیر واستتر فی
القائم واضیف للتخفیف تامل کذا فی الفوائد الضیائیة ثم
اعلم انه لاجل التخصیص جاز الضارب زید والضاربو زید و
امتنع الضارب زید لعدم التخفیف لان سقوط التنوین منه
حصلت باللام دون الاضافة وهذا المنع ثابت عند الجمهور
خلافا للفراء فانه یجوز الترکیب الضارب زید ایضا لوجوه
اما اولا المتقدم الاضافة علی اللام وحصول التخفیف به اولا
واجاب عنه بان تاخیر اللام المتقدمة حسا علی الاضافة
لیس علی ما یقبله الطبع السلیم والعقل اما حمله علی نضارب

الرجل واما حمله على الضاربك واجاب عنهما بان هذا الحمل
يستلزم عمل المحمول وذا ضعيف لان الضارب الرجل محمول
على الحسن الوجه والضاربك محمول على الضاربك ثم قال
انه مضاف ومضاف اليه ولما كان المضاف لا يخلو اما ان
يكون اسما صحيحا او الجاري مجرى الصحيح او كان منقوصا او
او ياءا ولكل واحد منها احوال واحكام مختلفة عند سقوط
التنوين والنون اشار المصنف رحمه الله الى بيانها فقال **واعلم**
انك اذا اضفت الاسم الصحيح او الجاري مجرى الصحيح الى ياء
المتكلم كسرت لمناسبة الياء واسكنت الياء المتكلم للتخفيف
او فتحت للوضع كغلامي في الصحيح ودلوي وظبيي في الجاري
مجرى الصحيح وان كان آخر الاسم ياءا مكسورا ما قبلها ادغمت
الياء لوجود المتجانسين وفتحها اي ياء المتكلم لزوما ان
سكن لئلا يلتقي الساكنان تقول في القاضي بالادغام وان كان
آخره واوا مضموما ما قبلها قلبتها اي الواو ياءا لمجانستها من الواو فيجعل الواو
ياءا لا الياء واوا لثقل الواو من الياء ثم ادغمت الياء في الياء لوجود المتجانسين وابدلت
الضمة اي ضمة ما قبلها بالكسرة لمناسبة الياء كما تقول في مسلمون
مضافا الى مسلمي حين الاضافة ولما توهم ان الاسماء الستة من
اسماء آخرها واو مضموم ما قبلها كمسلمون فينبغي ان يكون
حالها كحاله فقال وفي الاسماء الستة التي مر البحث عنها يكون
عند اضافتها الى ياء المتكلم تقول حمي ابي واخي وفمي فقط

تمت بالخير

بحمد اللہ تعالیٰ کتاب الہاشمیہ حاشیہ قلم (۱۲) جزء ختم ہوئے اور نسخہ قدیمہ قلمی سے نقل ہوئے
اس کے حسب مقدور صحیح جیسے وہ ترتیب (۱) جزء یا ایک قلم سے ختم ہیں ما دو حواس صاحب کے قیمت زیادہ ہوگی